

التسامح والعنف في الإسلام

سيّد عطاء الله مهاجراني



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

التسامح والعنف في الإسلام

سيّد عطاءالله مهاجراني

التسامح والعنف في الإسلام

ترجمة: سالم كريم





مقدمة

«الرئيس السادس» لإيران

في ذمة الحوار

ليس بالضرورة أن يكون هو الرئيس المقبل لإيران بعد انتهاء الولاية الثانية للرئيس محمد خاتمي، لكنه بالتأكيد المرشح أكثر من غيره من رموز الإصلاح والتغيير لأن يلعب دوراً قيادياً متقدماً في مطبخ صناعة القرار الإيراني مستقبلاً أياً كانت اتجاهات السياسة، وتحولات الفكر والثقافة في كتاب إيران المفتوح على مصراعيه المليء بالألغاز والأحاجي منذ ثورة الحادي عشر من شباط/ فبراير ١٩٧٩م.

يكاد المشهد السياسي أن يكون هو نفسه، لولا بعض التجاعيد الخاصة بالشخصيات التي تبادلت بعض الأدوار على المسرح منذ العام ١٩٩٢م حتى اليوم.

فالوزير المسؤول عن شؤون الثقافة والفنون والآداب والصحافة والإرشاد الإسلامي، الذي قدم استقالته في نهاية خريف العام ٢٠٠٠م تحت وطأة ضغوط اليمين المحافظ المتصاعدة يحمل الأفكار والمبادىء والمشاريع نفسها التي حملها الوزير المستقيل في نهاية ولاية الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني الأولى، ولا يختلف عنه سوى أنه من صنف الأفندية فيما كان الوزير العام ١٩٩٢ من صنف المشايخ.

والوزير الذي تقبل استقالته اليوم من جانب رئيس الجمهورية إنما تتوجه

الأنظار إليه باعتباره الأكثر «جرأة» على التغيير والمطالبة به، من رئيسه الذي يظهر أكثر التصاقاً بتعاملات مطبخ صناعة القرار التقليدية الساكنة واستعداداً للمساومات والتسويات الانتخابية وغير الانتخابية، تماماً كما كان عليه الحال مع الرئيس السابق بالمقارنة مع وزير العام ١٩٩٢م. واستقالة الوزير التي قبلت اليوم بعد لأي وطول صبر وأناة من جانب رئيسه، تشبه في حيثياتها استقالة وزير العام ١٩٩٢م، وفي كلتا الحالتين فقد تم إحالة الوزير إلى موقع الاستشارة مراعاة من الرئيس لمعادلة التوازن بين جمهور الرأي العام وتعقيدات مطبخ صناعة القرار الأعلى.

وكما كانت الأنظار والتحليلات والتكهنات يومها قد قدرت لوزير العام ١٩٩٢م المجبر على الاستقالة أن يكتب له مستقبل زاهر في إيران في مراحل لاحقة ليصبح فيما بعد الرئيس الخامس لإيران، فإن الأنظار والتحليلات والتكهنات اليوم تتحدث وربما بقوة أكثر عن المستقبل الزاهر الذي ينتظر وزير العام ٢٠٠٠م للثقافة والفنون والآداب ليصبح الرئيس السادس لبلاده كما يشير العديد من التوقعات وأغلب التكهنات.

لكن الطريف والظريف، والأمر المستغرب في قراءة بعض المحللين هو كون أن الرئيس الذي يقبل استقالة وزيره اليوم تحت وطأة ضغوطات اليمين المحافظ، هو نفسه وزير العام ١٩٩٢م الذي سبق له أن تذوق معاناة الاستقالة السابقة، والذي حمل في جنباته عتاباً مبطناً ظل يراوده لمدة خمسة أعوام متتالية تجاه رئيسه السابق.

لكن السياسة هي السياسة، والمصالح والمعادلات والمساومات والتسويات تظل هي هي، كما يقول المحللون وتظل تكرر نفسها باستمرار مادام اللاعبون على مسرحها من لحم ودم ومشاعر وأحاسيس وقدرات محدودة ومن جنس البشر لا من جنس الملائكة.

وعلى الجانب الآخر أيضاً ظلت توقعات الجماهير هي هي أيضاً، فكما رغبَ الناس في غالبيتهم، من الرئيس الحالي ألاّ يستجيب للضغوط، فيبقي على الوزير «المجبر» على الاستقالة، كانت رغبتهم في العام ١٩٩٢م هي

أن يُبقي رئيس ذلك الزمان على وزيره أياً كانت الظروف وحجم الضغوطات.

إنها لعبة القضاء والقدر تتكرر اليوم بين خاتمي الرئيس ووزيره مهاجراني، بعدما حصلت للمرة الأولى بين رفسنجاني الرئيس ووزيره خاتمي في العام ١٩٩٢م.

ثمة من يرى أن قرار قبول الاستقالة الذي اتخذه الرئيس محمد خاتمي بعد مناورات دامت عدة أشهر، لم يأتِ إلاّ بعد إنجاز صفقة غير معلنة مع اليمين المحافظ من شأنها أن تفتح الباب أمامه لولاية ثانية كانت عسيرة عليه والأهم من ذلك أنه جاء إنقاذاً لمشروعه الأصلاحي دون الإقدام على خطوة التضحية بوزيره الأكثر إثارة للجدل من غيره في الإدارة الخاتمية وأنه كان لا بد من هذا القربان عاجلاً أم آجلاً، في ظل سياقات الإصلاح المتعثرة.

وإذ يرى بعض محازبيه وحوارييه أن مثل هذا القرار إنما يجنبه مزيداً من المصادمات ويفتح الباب أمام الحصول على امتيازات معينة في مجال الإعلام والصحافة تحديداً، فإن هناك من يرى العكس تماماً حيث يعتبر خطوة إزاحة مهاجراني بمثابة العقبة الكأداء التي من شأنها أن تفتح الباب أمام مزيد من الخطوات التي تطوق عالم الصحافة والصحافيين وأرباب الفكر والمفكرين.

أياً يكن الحال، فإن التاريخ سيسجل لمهاجراني أنه لم يكن كغيره من الوزراء، كما سيسجل له أنه شكل منعطفاً سيتوقف عنده المؤرخون وهم يكتبون عن ملامح طيف خاص من أطياف الشخصيات الحكومية في النظام الإسلامي الإيراني. فمن هو هذا الرجل المستقيل اليوم والذي تشير أغلب استطلاعات الرأي إلى أنه الرئيس المقبل بعد خاتمي؟

إن تكن معه أو ضده، فهو يفرض عليك احترامه بأدبياته المتميزة وسلوكياته المميزة.

ليس حريصاً على إقناعك برأيه بأي ثمن، كان لكنه حريص جداً أن تكون وأنت تحاوره من أصحاب الرأي.

حريص جداً أن يرى موقعه وفكره متميزين وزينة للزمان والمكان.

طموح للمعالي لكنه غير طامع بالمناصب العليا، قنوع بالقليل المتصل على أنه خير من الكثير المنقطع.

شغل المناصب العديدة منذ بداية الثورة حتى الآن، فأشغل من هو معه بالرأي كما أشغل من هو ضده دون أن ينشغل بما هو دون ذلك من زوائد الدنيا.

أثار حفيظة البعض من المتدينين بأفكاره الجسورة على التقاليد والأعراف المتداولة إلى درجة التصادم والاستقطاب. وبالمقابل فقد أدخل الاطمئنان والرضى في قلوب البعض من غير المتدينين حتى ظنوا أنه حليفهم في معركة الحريات السياسية.

اجتهد فأصاب حيناً وأخطأ أحياناً، لكنه كان يتعلم باستمرار من مدرسة الحياة، وفي مقدمة الدروس التي تعلمها أن يكون أذناً صاغية للرأي الآخر.

لم ينفك داعياً صلباً للحرية، لكنه لم يغب عن باله يوماً أن لا حرية مفيدة وناجعة إلاّ الحرية المصاحبة والملازمة للمسؤولية والنابعة من الإيمان الديني العميق.

أُطلق عليه يوماً لقب «رجل الشيخ الرئيس» عندما عمل مساعداً للرئيس السابق هاشمي رفسنجاني للشؤون الحقوقية والبرلمانية. ونعت «بوزير البيت» عندما رشحته القيادة العليا لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي مع بداية عهد الرئيس محمد خاتمي.

وسمّي «وزير الوزراء» في إدارة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية لما لعبه من دور مركزي في برنامج الإصلاحات الخاتمية في مجال الصحافة والإعلام والثقافة والفنون.

وها هو اليوم عطاء الله مهاجراني يترجّل من صدارة الوزارة الفخيمة ليصعد إلى مركب حوار الحضارات ممسكاً بناصية جديدة للعطاء مبتدئاً جولة جديدة في مدرسة امتحان الرجال. وبذلك ينتقل من موقع ثقافة الحوار إلى موقع حوار الثقافات. وهو موقع يتجلى فيه «عطاء» الرجال في ذروة العطاء.

عندما أعلن رسمياً عن نبأ قبول استقالته من الوزارة الفخيمة بادره البعض

من باب «المواساة» بالقول: «رب ضارة نافعة»، فرد عليهم وبسرعة البديهة التي لا تغيب عنه: «ربّ بارة أبر» موضحاً بأنه لا يرى أي ضرر يلحق بالجماعة من هذه النقلة مادام فيها مصلحة النظام والثورة والإسلام.

لكن عطاء الله مهاجراني الذي أشغل صنّاع القرار وجمهور الرأي العام وشدّ انتباههم خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية، يغادر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي اليوم تاركاً بصماته بقوة على هذه الوزارة الفخيمة بقوة لا يستهان بها، بل ويصعب محوها أو استبدالها ببصمات جديدة كما ظل يطالب الملحون على ضرورة استقالته ويحملونه مسؤولية الوضع الثقافي «المتردي» في البلاد حتى قال أحدهم بهذا الشأن، إن مهاجراني أنسى من قبله وسيتعب كثيراً من سيأتي من بعده.

الكتاب الذي بين يدي القارىء، هو عبارة عن جزئين من المقتطفات المختارة من أفكاره وآرائه المكتوبة أو الملقاة على شكل خطاب. الجزء المكتوب هو عبارة عن محاججة كان يفترض أن تحصل على شكل مناظرة مع واحد من أبرز رموز التيار التقليدي الملقب بالمحافظ، لكنها لم تحصل لأسباب ظلت مجهولة إلى حين استقالة الوزير. والجزء الملقى شفاهية من على منبر البرلمان في دورته الخامسة، هو عبارة عن مرافعة طويلة شدت إليها أنظار الرأي العام الداخلي، وإلى حد ما الرأي العام الخارجي، وسحرت مناصري الإصلاح والوزير كما أذهلت مناوئيه وجردتهم من أسلحتهم السياسية، فكان أن تغلب عليهم، الأمر الذي جعله ينجح في إعادة نيل الثقة من مجلس الشورى الإسلامي للمرة الثانية خلال عمر حكومة الرئيس خاتمي الأولى باعتباره الوزير الأقوى والخطيب المفوه في الإدارة الخاتمية.

المحاججة والمرافعة يجتمعان اليوم في كتاب واحد بالعربية تحت عنوان «التسامح والتساهل» في خطوة تهدف إلى إطلاع الرأي العام العربي على بعض جوانب المساجلات الجارية في إيران منذ أربعة أعوام في إطار ما بات يعرف بسجالات الإصلاحيين والمحافظين.

الوزير سيد عطاء الله مهاجراني يترجل من فرس الوزارة بعد ١٢٠٠ يوماً

على قيادة دفتها و٣٠٠ يوم من الصراع عليها، أي ٤٠ شهراً من الشد والجذب حول مركبها. ليتركها بعد ذلك في مهب سجالات الإصلاح الديني الذي بات طريقاً لا رجعة عنه وخياراً إجماعياً لقيادة النظام الحاكم. وهو إنجاز يعود الفضل فيه فيمن يعود إلى الرئيس خاتمي بسبب حكمته وتدبيره وصبره وطول أناته وأدبه الجمّ في التعامل مع الآخر، وكذلك للوزير مهاجراني صاحب الكتاب.

محمد صادق الحسيني

مقدمة المؤلف

لقد طرحت في إيران اليوم، بفضل انتصار الثورة الإسلامية وحضور الجماهير واهتمامها، موضوعات وأفكار ممتازة حول دور الدين في الحياة الفردية والاجتماعية، وعلاقة ذلك بالحكم وبالحرية وبحقوق الشعب و...

ويعد آية الله مصباح يزدي واحداً من علماء الدين والمنظرين الذين تنال آراؤهم وأفكارهم تأييد قطاع من علماء الدين بل، والأهم من ذلك تأييد النظام. ولهذا فإنه يحظى بفرصة استثنائية تتيح له إمكانية التحدث إلى الناس في معظم الأسابيع قبيل صلاة الجمعة في طهران.

وفضلاً عن ذلك، يسعى دائماً إلى أن يكون له حضور في مختلف المراكز ومنها أوساط القوات المسلحة. وهذه الحالة بحد ذاتها ترسم علامة سؤال كبيرة حول أسباب ودوافع تحدُّثه من طرف واحد في صلاة الجمعة وفي المراكز والمقرات العسكرية بدلاً من الجامعات التي تتوافر فيها إمكانية طرح الأسئلة والأجوبة.

إن الشيخ مصباح يزدي يميل كثيراً إلى تركيز زاوية رؤيته على استخدام القوة. وقد قال أخيراً إنه يجب الرد على البعض ممن يطرحون مسائل بشأن الدين وولاية الفقيه بلغة أعواد المشانق. وفي مقابل رأي فضيلة الشيخ مصباح، يمكن النظر إلى الدين والحكم من زاوية العقلانية، باعتبار

أن ناتج القوة هو القهر والقمع، وناتج العقلانية الألفة والمداراة.

إن مناقشات فكرية كهذه لا تقتصر على إيران وحسب، بل تمتد إلى مساحات جغرافية أخرى أيضاً في عالمنا الإسلامي. ومن هنا، فقد تمَّ ترجمة هذه الرسالة، التي وضعتها في نقد آراء وأفكار فضيلة الشيخ مصباح، إلى العربية. وآمل أن أستفيد من آراء وانتقادات الباحثين والمفكرين في سبيل تذليل نواقص الموضوع.

وأشكر السيد سالم كريم الذي قام بترجمة النص، والسيد محمد صادق الحسيني الذي سعى بهذا الاتجاه، ودار رياض الريّس التي تولت نشره.

سيد عطاء الله مهاجراني
آب/ أغسطس ٢٠٠٠

بسم اللّه الرحمن الرحيم

فضيلة آية الله الشيخ مصباح يزدي مع التحية والاحترام

إن لفضيلتكم، بحمد اللّه، حضوراً فعّالاً في ميدان الخطابة والحديث في صلاة الجمعة بطهران، بل وفي أنحاء البلاد كافة. وفي خدمتكم الإذاعة والتلفزيون والصحف التي تعرفونها أيضاً. كما أن اهتمام فضيلتكم بحقل الثقافة يموج في كلامكم على الدوام. وبالطبع فإن هجاءكم ونبذكم وتشهيركم بوزارة الثقافة والإرشاد متواصل.

عرق فعرق هذا الماء عذب وأجاج يجري في الخلائق إلى يوم الحاج

آمل أن يكون كلامكم عذب فرات «كالماء المعين»، وأن نشهد زيادة اهتمام الشباب وأبناء الشعب بحقيقة الإسلام يوماً بعد آخر.

لا أدري لماذا يكون نصيبي من مصباح كلام وسلوك فضيلتكم دائماً هو الظلام والاتهام؟ أفترض أن فضيلتكم تتذكرون أنني أرسلت لكم في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ رسالة طلبت فيها أن:

> «اسمحوا لي، بوصفي من محبي العلم والفكر والفن، أن أكون في خدمتكم في مناظرة تلفزيونية على الهواء مباشرة، إذ قد يكون قلق فضيلتكم ناجماً عن نقص في المعلومات أو عن سوء تفاهم، وقد تكون هناك أخطاء ونواقص في

سياسات وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي سأتقبلها مع الامتنان، وسنكون جميعاً داعين لكم بالخير والبركة.

وآمل أن يبادر المدير العام للإذاعة والتلفزيون إلى توفير مثل هذه الفرصة كي يصار إلى مناقشة وجهتي نظر الجانبين؛ فضيلتكم وأنا، في مناظرة يتم بثها على الهواء مباشرة من أجل زيادة الألفة والوفاق».

وقد تكرّم فضيلتكم في الإجابة على رسالتي بالقول:

«من دواعي سروري أن يقوم المسؤولون الموقرون في الإذاعة والتلفزيون بتوفير أرضية مثل هكذا حوار لكي يتم فيه تقييم القضايا الثقافية في البلاد على أساس المعايير الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنّة ولتتضح الحقائق أكثر فأكثر، ويلتفت القائمون على الثقافة في البلاد أيضاً إلى نقاط ضعف عملهم ويبادروا، إن شاء الله إلى معالجتها».

ومنذ ذلك الوقت وإلى الآن، لم يبادر المدير العام الموقّر للإذاعة والتلفزيون، لسبب أو لآخر، إلى ترتيب أمر مناظرة فضيلتكم وإياي. وخلال هذه الفترة، كان بعض المقربين منكم يصرح أحياناً بأنني أتهرب من المناظرة[1]. في البداية لم أكن أحمل كلام الآخرين على محمل الجد، وكنت أعتقد، بحكم رسالتي إليكم وجوابكم عليها، بأن لفضيلتكم رأياً وحكماً مختلفين عن ذلك وأن كلام آية الله خزعلي وأسبوعية «برتو» وصحيفة «رسالت» لا وجه له [من الصحة] إلى أن طالعت باستغراب شديد اليوم في صحيفة كيهان[2] في الصفحة ١٢ بجانب صورتكم المانشيت الآتي:

«في جواب له على سؤال حول آخر أخبار مناظراته مع السيدين مهاجراني وسروش، قال آية الله مصباح يزدي: إنهما كانا يمتنعان عن إجراء المناظرة خلال الـ ١١ أو الـ ١٢ عاماً الماضية في كل يوم بذرائع مختلفة. حتى إن أحد السادة أعلن بأن على فلان أن يدين حادثة الحي الجامعي كي تتم المناظرة معه بعد ذلك... وأكد أنني مستعد للمناظرة متى ما أعلنت الإذاعة والتلفزيون استعدادهما لذلك».

إنني أعلن، بمنتهى التواضع بأنه ليس لديَّ أي شروط للمناظرة مع فضيلتكم. كما أنني لا أتهرب ولا أتذرع! إن كلام فضيلتكم هذا أو الكلام المنسوب إليكم ـ إذ عادة لا يمكن الاعتماد على أخبار «كيهان» كثيراً ـ الذي يفيد بأنني أمتنع عن المناظرة ليس دقيقاً بالضرورة، إذ إنني،

على العكس من ذلك، قد طالعت خلال الشهور الماضية جميع كتب فضيلتكم، وخصوصاً المؤلفات التي وضعتموها في المجال الثقافي، وأنا اليوم أكثر إصراراً على صحة وضرورة إجراء المناظرة من يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي كتبت فيه إليكم. وأعتقد أن من شأن مناظرة موضوعية في أجواء هادئة مع أدب النفس والدرس، الذي سنتعلمه جميعاً منكم، أن تضع ادعاءات فضيلتكم في المجال الثقافي على المحك، وأن توضح في الوقت ذاته نواقص ونقاط ضعف السياسات الثقافية. للأسف إن فضيلتكم لا تحضرون منذ شهور عدة في جلسات المجلس الأعلى للثورة الثقافية كي نتفق بحضوركم مع المدير الموقر للإذاعة والتلفزيون على موعد من أجل أن لا يبقى أمر المناظرة المقترحة معلقاً.

لا يراودني شك في أن الحوار من شأنه أن يزيل الكثير من سوء الفهم والغموض. إننا الآن في بداية الألفية الثالثة وعام حوار الحضارات، وقبل أيام اجتمع في نيويورك زعماء الأديان السماوية وغير السماوية وتحاوروا مع بعض. فلماذا لا يتوافر في الجمهورية الإسلامية مناخ تتاح فيه فرصة للحوار ولتبادل الرأي الثنائي أو الجماعي؟!

إن الكلام من جانب وأحد لا يحل مشكلة. وأسلوب فضيلتكم السهل في طرح الشبهات في صلاة الجمعة بطهران من جانب واحد ثم الإجابة عليها، لا يمكن أن يفرح إلاّ أولئك الذين لا يحملون في أذهانهم سؤالاً.

ورغبة مني في إطلاع شبابنا الأعزاء المتطلعين، أنقل إلى فضيلتكم وإليهم مقاطع من مذكرات الشخصية العزيزة والجليلة في عصرنا، نيلسون مانديلا، من كتاب مذكراته المترجم إلى الفارسية تحت عنوان «طريق الحرية الشائك» كي نرى كيف كانت طريقة تعامل قبيلة كانت تعيش في العقود الأولى من القرن العشرين وكيف هي طريقة تعاملنا نحن:

«كنت أراقب وألاحظ وأتعلم من اجتماعات القبائل التي كانت تعقد بانتظام في مكيكزويني... كانت الاجتماعات مفتوحة لجميع أبناء التيمبو، وكانت أعداد غفيرة منهم تحضر إلى الاجتماعات على ظهور الخيل أو مشياً على الأقدام... في تلك الأثناء كانت تتاح الفرصة لكل من يرغب

في الحديث أن يتكلم. لقد كانت ديموقراطية أصيلة. وكان الأساس الذي يقوم عليه ذلك النظام هو حرية الجميع في التعبير عن آرائهم...

كم كانت دهشتي في الأيام الأولى لشدة الصراحة التي يصل إليها الحاضرون في انتقادهم للسلطان. فلم يكن السلطان قط فوق النقد بل إنه غالباً ما يكون الهدف الرئيسي له، ومهما بلغت خطورة التهم الموجهة إليه كان ينصت لما يقال دون أن يهب للدفاع عن نفسه أو تظهر على وجهه ملامح الانفعال والتأثر.

يتواصل الاجتماع حتى يصل المشاركون إلى نوع من الإجماع. فإما إجماع وإلا فلا، وربما كان الإجماع على عدم الاتفاق فيؤجل البت في الموضوع إلى وقت أنسب يتحقق فيه التوصل إلى حل. كانت الديموقراطية تقتضي أن يستمع الجميع لكل الآراء وأن تتخذ القرارات بصورة جماعية وليس بالأغلبية التي كانت تعتبر مفهوماً غريباً لأنه لا يجوز أن تسحق الأقلية أمام الأغلبية.

وعندما يقترب الاجتماع من نهايته وتميل الشمس إلى الغروب، يقوم السلطان ليتحدث فيلخص ما قيل ويحاول التقريب بين ما طرح من آراء مختلفة تمهيداً لبلورة رأي يمكن أن يجمع عليه الحاضرون. غير أن الاجتماع لا يفرض رأياً معيناً إن وجد من يعارضه، وإذ لم يحقق الاتفاق يؤجل الأمر إلى اجتماع آخر، ويختتم المجلس بقصيدة تمدح أمجاد الملوك القدامى فيها مزيج من الشكر والهجاء للزعماء الأحياء فيهتز المجلس بضحك الحاضرين وفي مقدمهم السلطان نفسه»[٣].

إن من دواعي الأسف أن يكون اتخاذ القرار في قبائل التيمبو في أفريقيا الجنوبية قبل سبعين سنة، بشهادة مانديلا، على أساس إقناع الجميع، ويكون في عصرنا على أساس إسكات الجميع!

ليسمح لي فضيلتكم، مثل سلطان قبائل التيمبو، أن أُجيب على إشكالاتكم، وأوضح كذلك في مناخ هادىء لماذا يدبر الشبان عن الدين ولماذا تضررت القيم بحسب تعبيركم، ولأبيّن أيضاً أي شبان كان الذين قاموا بالثورة الإسلامية في شباط/ فبراير ١٩٧٨، وكيف تربوا وأي تصور

كانوا يحملونه عن الدين وعن رجال الدين، وأي تصور يحمله اليوم الشبان الذين ولدوا بُعيد انتصار الثورة الإسلامية.

إن المتوقع من فضيلتكم هو أن تملأوا الفراغ الذي تركه العلامة الطباطبائي والشهيد مطهري رضوان الله عليهما، وقد ذكر اسمكم المبارك بوصفكم عبد اللّه الصالح، إلى جانب اسم إبراهيم الخليل والإمام الخميني والشهيد بهشتي والشهيد مطهري بحسب تعبير آية الله خزعلي[٤] فآمل أن يأتلق في ذهنكم ألق من رأفة العلامة الطباطبائي الذي كان يعتقد بأن:

«العبادة تكون بالذوبان في دين الرحمة».

وأن تجري على لسانكم جرعة من زلال فكر المرحوم مطهري في الرفق والمداراة حيث كان يقول:

«إذا ارتدى أئمة الدين، الذين يعدون ممثلي الدين الحقيقيين بتصور الناس، جلد النمر وكشروا عن أنيابهم، وتوسلوا بالتكفير والتفسيق، خاصة حينما تبرز المآرب الشخصية بهذه الصورة، فعند ذاك يكون الكيان الديني قد تلقى ضربة قاصمة لصالح المادية»[٥].

وليبقى الباقي من الكلام حتى المناظرة، كي يتبيّن بوضوح من الذي قدم الوجه الجميل والمشرق والجذّاب واللطيف للإسلام بنحو مشوّه ومظلم ومخيف.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين

سيد عطاء الله مهاجراني

٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠

نص كتاب الاستقالة:

حضرة حجة الإسلام والمسلمين جناب السيد سيد محمد خاتمي

رئيس الجمهورية المحترم

بعد السلام والاحترام وتمنياتي بالتوفيق،

عطفاً على المداولات مع فخامتكم ونتيجة للظروف والحيثيات الحاصلة في مجال الثقافة والفن والفكر، لا أجد بالإمكان ولا من المصلحة الاستمرار في مسؤوليتي في وزاة الثقافة والإرشاد الإسلامي، على أمل الموافقة على استقالتي.

إن الجهود التي بذلتها ومعي كل زملائي النشطاء والملتزمين في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، كانت تهدف إلى القيام بالواجب على طريق رقي (مستوى) الثقافة والفكر وإعلاء (دور) إيران الإسلامية بما يتناسب وبرنامج حكومة فخامتكم.

لا شك في أن عملنا ومساعينا لم تكن تخلو من النواقص والعيوب. كما أننا لم نتمكن من إحراز النجاحات التي تليق بشأن ومقام شعب إيران الإسلامية العظيم والحافظ للجميل، ولا بمقام وشأن الفنانين والكتّاب وكافة أصحاب الثقافة والفن والفكر.

أسأل الله تعالى أن يتقبل مساعينا المحدودة خالصة في النية والفعل على طريق خدمة الإسلام والثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية الرفيع. أشكر جنابكم الذي كان بمثابة السند المتين والمؤثر دوماً لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. كما أشكر زملائي المحترمين في حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا سيما كافة زملائي الأعزاء في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. أشكرهم جميعاً جزيل الشكر.

أتمنى في الختام كل التوفيق والرفعة والعزة المستدامة للجميع

سيد عطاء الله مهاجراني

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م

نص قبول كتاب الاستقالة من جانب الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الخدمة في حقلٍ بضاعته الفكر والفن والحرية مسؤولية ضخمة ومعقّدة وشائكة، ولا تتوافر مثل هذه المسؤولية إلاّ للرجال والنساء المفكرين والمتدينين والأحرار المدافعين عن قيم الدين والشعب والحقوق الأساسية للمجتمع. وما أخونا حضرة السيد الدكتور مهاجراني إلاّ واحداً من أولئك الرجال المتدينين وأرباب الفكر المحبين للإنسانية الذين حيثما عملوا سيكونون مبعثاً على الخير والبركة. وكم كنت أتمنى أن أبقى إلى جانب هذا العزيز حتى انتهاء فترة المسؤولية (الولاية الرئاسية) لكن التقدير أبى إلاّ أن يأتي بوضع آخر وتتجه الأمور نحو إقدامه على الاستقالة.

مع شكري لمساعيه المؤثرة والمستديمة في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي وعزمي على اللجوء إلى طلب مساعدته واستعانتي الدائمة بخدماته الفكرية والسياسية بمساعدة الحق تعالى، أقبل استقالته. وإنه لمن الواضح تماماً بأن طريق التنمية الشاملة والثابتة وصيانة الدين والفكر والثورة وحرمات الإنسان وحقوق المواطنين الأساسية طريق لا رجعة عنه. وهو ماضٍ إلى الأمام بلطف الباري وبإرادة الشعب الواضحة وبهمة النساء والرجال الملتزمين والصابرين والأخيار إن شاء الله.

سيد محمد خاتمي

رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية

١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠م

الهوامش:

(١) صحيفة **فتح** ٢٠٠٠/٢/٥ وصحيفة **رسالت** ٢٠٠٠/٢/٥.

(٢) صحيفة **كيهان**، الأحد ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

(٣) نيلسون مانديلا، **طريق الحرية الشائك**.

(٤) لقد وصف آية الله خزعلي في مسجد السجاد بأصفهان آية الله مصباح يزدي بعبد الله الصالح. صحيفة **رسالت**: ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

(٥) الأستاذ الشهيد مطهري، **الدوافع نحو المادية**: ص ٩٢

مقدمة المترجم

«التسامح والعنف في الإسلام» مناقشة موضوعية لآراء فضيلة الشيخ مصباح يزدي ـ أحد أبرز منظّري اليمين المحافظ في إيران ـ بشأن موقف الدين والشريعة الإسلامية من مقولة «التسامح الثقافي» والحريات الفكرية في المجتمع الإسلامي، كان كاتبها السيد عطاء اللّه مهاجراني، وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي في حكومة الرئيس خاتمي، قد نشرها في زاويته الثابتة في صحيفة «إطلاعات» الإيرانية على مدى تسع عشرة حلقة، وأعادت نشرها صحيفة «أُميد جوان ـ أمل الشباب» في ملحق خاص بعددها (١٧٣) الصادر في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٠م.

وتمثل هذه المناقشة ـ بالأساس ـ بديلاً عن مناظرة كان قد اقترحها السيد مهاجراني مع فضيلة الشيخ مصباح اليزدي ولم تتحقق «لأسباب غير واضحة» بحسب تعبيره. وبعبارة أخرى، تمثل دفاع الوزير مهاجراني عن نظريته في «التسامح والتساهل الثقافي» من خلال تبيين أصولها الشرعية من المصادر الإسلامية رداً على حملة الانتقادات الشديدة التي قادها ولا يزال فضيلة الشيخ مصباح ضد هذه النظرية باعتبارها تعني «التسيّب» و«انعدام الغيرة»، بل والذهاب إلى «أنّ من الأساليب التخريبية تقديم خلطة التسامح والتساهل للناس» في إشارة إلى سياسة التسامح الثقافي التي

يتبنّاها السيد مهاجراني في إدارته لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران.

وتعود خلفيات هذا الخلاف في الرأي بشأن الموقف من الحريات الفكرية والثقافية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حدث ٢٣ أيار/ مايو عام ١٩٩٧م، أو ما يسميه الإيرانيون بـ «ملحمة الثاني من خرداد» عندما فاز الرئيس محمد خاتمي في انتخابات الرئاسة السابعة في إيران بحصوله على أغلبية مطلقة من أصوات الناخبين الإيرانيين تم اختياره للسيد مهاجراني وزيراً للثقافة والإرشاد الإسلامي في تشكيلته الوزارية، وحيث وقف مهاجراني أمام البرلمان الإيراني، أثناء مناقشة التشكيلة الوزارية لحكومة الرئيس خاتمي، وأعلنه بأنه: «يؤمن بالتسامح والتساهل الثقافي» وقال: « ...إذا أصبحت وزيراً للإرشاد فإنني سأنظر إلى المسائل من زاوية الشريعة السمحة السهلة». ومنذ ذلك الوقت ـ وحيث بدأ الوزير مهاجراني بتطبيق سياسة «التسامح الثقافي» عملياً من خلال السماح بحرية الصحافة وتداول الرأي والرأي الآخر في المجتمع ـ شرع الشيخ مصباح بمهاجمة سياسات وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، وشخص الوزير مهاجراني، والدعوة إلى إيقاف هذه السياسات وعزل مهاجراني من منصبه.

إن ما دفعني إلى ترجمة هذه المناقشة إلى العربية هو شعوري بأنّ إشكالية «العنف» و«التسامح» مشكلة قائمة في مجتمعاتنا العربية أيضاً. ومن هنا، أحسب أنّ القارىء العربي، أحوج ما يكون إلى الاطّلاع على مثل هكذا مناقشات فكرية. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ هذه المناقشة نابعة من وحي تجربة حيّة ومتميزة في ظل نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، فإنّ حاجة القارىء العربي إلى الاطلاع عليها والإفادة منها ستبدو أكثر وضوحاً وجلاءً.

لقد سعيتُ أن أكون أميناً في تعريب النص الأصلي لهذه المناقشة قدر الإمكان دون أن يكون ذلك على حساب سلامة العبارة العربية، كما أنني حرصت بشكل خاص على مراعاة جانب الدقة في تعريب عبارات وآراء

فضيلة الشيخ مصباح يزدي التي أوردها الكاتب وناقشها في طيات الموضوع. ولا بد أن أضيف هنا بأنه كانت بي رغبة كبيرة في رؤية ردود فضيلة الشيخ مصباح يزدي على آراء السيد مهاجراني هذه من أجل ترجمتها أيضاً لتنوير القارئ بالموضوع أكثر، ولكن لم يحصل شيء من ذلك لحين كتابة هذه السطور على الأقل.

سالم كريم

٢٠٠٠/٨/١٩

تمهيد

نقد نظرية العنف

لأسباب غير واضحة بالنسبة إليّ، لم يتحقق اقتراحي بشأن إجراء مناظرة مع آية الله مصباح الذي كان هو الآخر أيضاً قد أبدى موافقته على ذلك بنحو مكتوب. كما أنني فاتحت ذات مرة سعادة الدكتور لاريجاني، المدير العام للإذاعة والتلفزيون بهذا الخصوص، ولكن دون جدوى. وما زلت أعتقد جازماً بأن من شأن إجراء مناظرة جادة أن تزيل الكثير من سوء الفهم خصوصاً حينما يتناهى إلى السمع صوت الرصاص الذي يبعث على الأسى والتأمل الكثير.

إن أبناء شعبنا، إبّان أحداث انتصار الثورة الإسلامية، كانوا يلقمون فوهات بنادق العسكر بالزهور، ويطلبون إليهم الكف عن اقتتال الأخوة، إنهم يردون على الرصاص بالزهور، فما بال البعض اليوم يرد على الكلمة والفكرة بالرصاص..؟ عندما يكون الأمر كذلك، فمن الواضح أننا بحاجة إلى مزيد من الحوار وإلى مزيد من التفاهم.

لقد أدلى آية الله مصباح يزدي الخميس الماضي، بتصريحات في قاعة اجتماعات المدرسة الفيضية، يمكن أن تشكل أرضية لموجات جديدة من العنف. لقد قال:

«لا ينبغي التهاون في أداء الواجب والخوف من السباب والشتائم والاستهزاء والسجن، إذا صممنا على أداء الواجب، فلا بد من مواصلة الطريق حتى الشهادة، إذ إن ذلك هو الفوز العظيم».

ويشجّع آية الله مصباح الطلبة، بنحو مباشر وغير مباشر، على تجاوز القيادة في معالجة الأمور بقوله:

«في حادثة قتل عثمان، كان الإمام علي(ع) يسعى إلى تهدئة الناس، لكن هذا الإجراء لم يستطع الحد من غضب الناس... ففي تلك الأحداث كان تكليف أبي ذر شيء، وتكليف أمير المؤمنين والإمام الحسن والإمام الحسين عليهما السلام شيء آخر».

لم يصلني بعد النص الكامل لحديث فضيلته، لكن ما نشر في صحف اليوم، وما أورده بالنص عن صحيفة «جمهوري إسلامي»، شيء جدير بالاهتمام والمناقشة. وأعتقد أن حديث فضيلته يفتقر إلى المعايير المنطقية والتاريخية الصحيحة. وإنني لأعجب كيف تعجّل فضيلته بمثل هذا الكلام.

على أية حال، الآن وحيث لم تتيسر المناظرة لسبب أو آخر، فإنني سأبدأ بمناقشة حديث فضيلة الشيخ مصباح، الذي أدلى به على أعتاب شهر محرم. وأحسب، بعبارة واحدة، أننا في عام أمير المؤمنين علي(ع) بحاجة إلى الحكمة الدينية أكثر من حاجتنا إلى الغيرة الدينية وإثارة المشاعر والأحاسيس. إننا بحاجة إلى حكمة علي(ع) وإلى مغادرة التزمت والانفعال. وبطبيعة الحال فإن الغيرة القائمة على الحكمة، محمودة كما الغيرة القائمة على التزمت مذمومة.

الفصل الأول:

التساهل والتسامح والحميّة الدينية

إن أول ما يطرح في حديث فضيلة الشيخ مصباح هو التقاطع بين مقولتي التسامح والغيرة الدينية.

ويبدو أن لفضيلته تعريفاً خاصاً عن التسامح، فيتصور، طبقاً لتعريفه، بأنّ هناك تقاطعاً بين المقولتين:

١ ـ ففي كتاب الأسئلة والأجوبة ـ الجزء الثالث ـ قال فضيلة الشيخ مصباح بشأن مفهوم التسامح والتساهل:

«إذا كان التسامح والتساهل يعني التهاون في تطبيق الأحكام الدينية أو غض الطرف عن تجاوز الأحكام والقيم الإسلامية، سواء العقائدية أو الأخلاقية، فإن ذلك ليس من الدين في شيء، ومرفوض في الإسلام بشدة»(١).

٢ ـ وفي الحفل الذي أقيم في حسينية الإرشاد لمناسبة ولادة العقيلة زينب سلام اللّه عليها، قال فضيلته:

«إن من الأساليب التخريبية تقديم خلطة التسامح والتساهل للناس. فالبعض يقدم في الوقت الراهن الحرية والديموقراطية، والتسامح والتساهل باعتبارها قيماً مطلقة، ويروّج بأنه لا تهتموا ولا تكترثوا مهما رأيتم ولاحظتم، وإذا سلبوكم قيمكم لا تغضبوا. ومن أجل

إضفاء صبغة تنظيرية على ما يصبو إليه، فإنه يستدعي رواية عن النبي(ص) بشأن التسامح والتساهل في الدين»[٢].

٣ ـ وفي الفصل العاشر من كتابه (المجتمع والتاريخ) حيث وُصِفَ على ظهر طبعته الجديدة بـ (سماحة آية الله العلاّمة مصباح أحد أبرز المفكرين الإسلاميين)، فقد أورد الأستاذ مصباح تحت عنوان «القيادة»، ٢٦ صفة للقائد، والصفة رقم ١٤ هي التسامح وسعة الصدر في القضايا الفرعية و... كتب يقول:

«يجب أن يكون القائد متسامحاً متساهلاً في القضايا التي ليست من صلب أهداف النهضة. كما لا بد أن يتمتع بسعة الصدر والتساهل إزاء أخطاء واشتباهات أنصاره وأتباعه، إذ إنهم وحتى أسماهم مقاماً، ليسوا في المرتبة العليا من العلم والخلق، ولكل منهم نقاط ضعف بطبيعة الحال، وإذا نبذ كل واحد منهم لضعف فيه، فإن ذلك سيؤدي إلى توقف المجتمع عن الحركة والتقدم»[٣].

من الواضح أن الأستاذ مصباح يعرّف «التسامح» في هذه الفقرة ـ الثالثة ـ بـ «التساهل» ويحمل فهماً إيجابياً إزاءه، وهو التسامح الذي لا يمكن أن يكون بعد ذلك متقاطعاً مع الدين وضد القيَم الدينية.

وأنا أيضاً، باعتباري ممن يؤمنون بالتسامح والتساهل، كأسلوب وليس كمنهج، أفكر بهذه الطريقة كذلك، فعلى سبيل المثال لا أحد يقول إنه ـ وطبقاً لمبدأ التسامح والتساهل ـ يمكن عدم إيتاء الصلاة، لكنه، وبحسب اختلاف الزمان والمكان وإمكانية المصلي، يكون إيتاء الصلاة مختلفاً. فالمريض الراقد في الفراش، إذا لم تتيسر له إمكانية الوضوء أو التيمم، ولم يكن قادراً على القيام أو الجلوس، فيمكنه أن يركع ويسجد بطريقة الإيماء... ويمكن إيراد آلاف الأمثلة على سماحة الإسلام وسهولة الشريعة الإسلامية. هذه

الشريعة التي هي شرعة الحياة السهلة، والتي بيّنت، فضلاً عن ذلك، كيفية التعامل مع الصديق والعدو أيضاً.

جلس بعض المغرر بهم في زاوية، وحسبوا أن المرحوم الأستاذ الشهيد مطهري، الذي قضى ضحية العنف، يمثل عقبة في طريق الإسلام الثوري، شأنهم شأن الفئة الأخرى التي اغتالت آية الله شمس آبادي في أصفهان.

لقد أورد آية اللّه مطهري هذا البيت الشهير لحافظ الشيرازي:

راحة العالمين تفسير هذه الكلمين

مروءة مع الأصدقاء وتسامح مع الأعداء

وكتب تحته معلقاً:

«لكن الإسلام أسمى من ذلك، فلو كان قد اقترب من الإسلام أكثر لقال: مروءة مع الأصدقاء ومروءة وشهامة مع الأعداء أيضاً، فهذا أبو عبد الله؛ عدوّه ظمآن، فيسقيه ماء، وهذا يعني شهامة»(٤).

ويرى المرحوم الشهيد مطهري في كتابه «الخدمات المتبادلة للإسلام وإيران» بأن سر انتشار الإسلام يكمن في «سيطرة روح التساهل على المسلمين»(٥).

أستاذ مصباح العزيز! إن نظريتكم في الغيرة الدينية، التي تنتج العنف، تقوّض أركان الفكر والثقافة والحضارة، ونظرية التسامح تشيدها وتبنيها.

لنتمعن قليلاً في إشارة المرحوم مطهري بشأن أسلوب تعامل الإمام الحسين(ع) مع الحر بن يزيد الرياحي. إن أول ما فعله الإمام، بعد وصول الحر على رأس ألف فارس، هو أنه أمر بسقي الحر وجيشه وخيولهم التي كانت قد قطعت مسافات طويلة جرياً في الصحراء الحارقة:

لقد جاء شبان أهل بيت النبوة بكل ما لديهم من ماء، فسقوا القوم وخيولهم، ووضعت الخيول، التي كانت قد قطعت مسافات طويلة في حرارة ذلك اليوم، رؤوسها في أوعية الماء فشربت منها أكثر من مرة، وكانت هناك جمال محمّلة بقِرب كبيرة من الماء، فكان الإمام الحسين(ع) يُنيم الجمال بنفسه، فيفتح فوهة القِربة فيتدفق منها الماء. ويروي علي بن الطعان بأن الإمام الحسين(ع) فتح بنفسه فوهة القِربة فسقاه هو وفرسه.

وحضرت الصلاة ـ صلاة الظهر ـ فأمر الإمام الحسين(ع) الحجاج بن مسروق الجعفي أن يؤذن، فأذّن، فتعالى صوت الأذان في وادي ذي حُسم، الجيش المتعب مكلف بمقاتلة قافلة، بمحاصرة قافلة أول ما فعلته هو أنها سقته مما تدخره من مياه في تلك الصحراء الحارقة والآن، صوت الآذان!

ولما حضرت الإقامة، خرج الحسين(ع) في إزار ورداء، فصلى بالقوم، وبعد الانتهاء من الصلاة، انصرف الإمام إلى القوم بوجهه وقال:

«أيها الناس! فإنكم إن تتقوا وتعرفوا الحق لأهله يكن أرضى للّه، ونحن أهل البيت أولى بولاية هذا الأمر عليكم من هؤلاء المدعين ما ليس لهم والسائرين فيكم بالجور والعدوان، وإن أنتم كرهتمونا وجهلتم حقنا وكان رأيكم غير ما أتتني كتبكم وقدمت به عليَّ رسلكم انصرفت عنكم»[٦].

وكان الإمام علي(ع) قد اتبع من قبل مع معاوية وجيشه في صفين الأسلوب نفسه الذي اتبعه الإمام الحسين(ع) مع الحر وجيشه، فعندما سيطر معاوية وجيشه على الماء، منعوه عن جيش علي(ع) وكان أبو الأعور مسؤولاً عن منع جيش الإمام علي(ع) من الوصول إليه، ولكن عندما سيطر جيش الإمام علي(ع) على الماء، فإنه سمح لجيش معاوية بالأخذ منه[٧].

لقد كان أسلوب معاوية قائماً على الغلظة والفظاظة، بينما أسلوب علي(ع) كان قائماً على المروءة على النصح والتسامح. ففي معركة صفين حين بلغ الإمام علي(ع) أن جماعة من أصحابه يسبّون أهل الشام ـ جيش معاوية ـ أبدى لهم النصح وطلب إليهم اجتناب السباب بقوله:

«إني أكره لكم أن تكونوا سبّابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم، وذكرتم حالهم، كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر، وقلتم مكان سبّكم إياهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، وأهدهم من ضلالتهم، حتى يعرف الحق من جهله، ويرعوي عن الغيّ والعدوان من لهج به»[٨].

وفي المقابل كان معاوية يتبع أسلوب السباب والشتائم، وحتى بعد استشهاد الإمام علي(ع)، لم يكفّ معاوية عن ذم علي(ع) وأمر والي الكوفة المغيرة بن شعبة بأنه «لا نترك شتم علي وذمه»[٩]. وتنبأ الإمام علي(ع) في نهج البلاغة ـ أيضاً ـ بأسلوب معاوية في السباب[١٠].

إننا أمام أسلوبين في التعامل مع العدو وحتى مع العدو المحارب! فماذا يمكن تسمية أسلوب تعامل علي(ع) والحسين(ع) غير المروءة والتسامح؟ أليس لهذا الأسلوب أساس قرآني؟ ألم يقل القرآن بإمكانية تحويل العدو إلى ولي حميم؟

﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن، فإذا الذي بينك وبينه عداوة، كأنه ولي حميم وما يُلقّاها إلاّ الذين صبروا وما يُلقّاها إلاّ ذو حظ عظيم، وإمّا ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ باللّه إنه هو السميع العليم﴾[١١].

وقد كتب الأستاذ مصباح في توضيح هذه الآيات:

ـ إن هذا الأسلوب في التعامل مع الجهّال والمعاندين، الذي يدلنا عليه القرآن، لهو أحد أكثر الأساليب التربوية دقة وتأثيراً. ذلك لأن من يسئ يتوقع من الطرف الآخر أن يسيء إليه بدوره، بحكم قانون المقابلة بالمثل، لكنه إذا رأى الآخر خلافاً لتوقعه، يعامله بالحسنى فإنه سيتغير ويعود إلى رشده وصوابه، فيصلح أسلوب تعامله غير الصحيح تحت ضغط تأنيب الضمير، ومن هنا فإننا نجد أمة كبيرة من الناس حول النبي(ص) قد جمعتها، كما قال تعالى، صفة الرحمة والرأفة لديه(ص)...

ويُروى عن أحوال الخواجة نصير الدين الطوسي أنه جاء شخص إلى الخواجة وسلّمه كتاباً كان كاتبه قد هاجم فيه الخواجة ووصفه بـ «كلب بن الكلب» فردّ عليه الخواجة بمودّة قائلاً بأن «وصفه لي بالكلب ليس صحيحاً إذ إن الكلب من ذوات الأربع وهو ينبح وجلده مكسو بالشعر، وله مخالب طوال، ولا تنطبق عليَّ أي من هذه الصفات، فأنا مستقيم القامة وجسمي غير مكسو بالشعر، وأصابعي عريضة، وأنا ناطق ضاحك، ولا يمتلك الكلب ما أمتلكه من خصوصيات وما فيَّ لا يؤيد ادعاء كاتب الرسالة[١٢]».

لم يكن فضيلة الشيخ مصباح يزدي حاضراً في قم وإيران[١٣] كي يرى بنفسه أي ضجة أقيمت بسبب نشر كاريكارتير في إحدى الصحف، في الوقت الذي أصدر رسام الكاريكاتير بياناً اعتذر فيه وقال إنه لم يكن يقصد الإهانة، وتبعه المدير المسؤول للصحيفة في تقديم الاعتذار أيضاً. لكنه رغم ذلك، شاء طلاب الشيخ مصباح تحويل قضية الكاريكاتير إلى اعتصام وأزمة سياسية واجتماعية في حين كان يمكن معالجة الأمر بغض الطرف عنه.

كما بادرت صحيفة «أبرار» أيضاً ـ بدورها إلى تقديم فضيلة الشيخ مصباح باعتباره مرجعاً دينياً وكتبت تقول:

«إن لآية اللّه العظمى مصباح يزدي شأناً ومكانة سامية في التشكيل الحوزوي، إذ إنه، وبحسب تصريح معظم العلماء والمراجع، جامع للعلوم النقدية والعقلية، وإهانته تمثل إهانة للمرجعية الدينية، ولذا فإن التعامل مع الموهنين والمتجاسرين يجب أن يتم على هذا المستوى»[١٤].

لقد اقتيد رسام الكاريكاتير في صحيفة «آزاد» إلى السجن بانتظار تقديمه للمحاكمة، لأن البعض كان قد فهم من الكاريكاتير بأنه إهانة غير مباشرة لآية اللّه مصباح، في حين كان الخواجة نصير الدين الطوسي قد تعامل مع ذلك الشخص، الذي وجّه له إهانة مباشرة، بذلك الأسلوب الذي بيّنه الأستاذ مصباح. فأي الأسلوبين إسلامي وحكيم؟ الأسلوب القائم على التسامح والصفح أم الأسلوب القائم على التشدد والانتقام؟

في خطابه أمام طلبة الحوزة العلمية بقم، المتوجهين إلى التبليغ أيام وليالي محرم، قال الأستاذ مصباح:

«عليكم بتوضيح وتحليل تاريخ سيد الشهداء على نحو صحيح، إنه يقوم بعمله. ولكن إياكم والغفلة عن فقدان هذه الثروة بالمجان. علينا أن نحذر الوقوع في حبائل الذين يضعون التساهل والتسامح في حساب الدين ويقدمون انعدام الغيرة كعنصر من عناصر الدين. يجب أن نحذر من الوقوع في مثل هذه الحبائل.

(بعثت بالشريعة السمحة السهلة) يعني الشريعة سهلة، لا أن تتساهلوا أنتم، لا بد من تطبيق الشريعة السهلة بجد واجتهاد. التساهل يعني تسيبوا، كونوا عديمي الغيرة، أما الشريعة السهلة، فتقول حافظوا على هذه الشريعة السهلة بمنتهى الغيرة، حافظوا عليها بدمائكم، فما علاقة الشريعة السهلة بروحية التساهل والتسامح؟ أي مغالطة غريبة هذه؟!

الشريعة الإسلامية سهلة، لكن التساهل غير جائز بأي حال من الأحوال. يجب الحفاظ على ما هو موجود، ولا يجوز المساس به قيد أنملة، وبالطبع إنها (الشريعة) سهلة بذاتها ﴿**يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر**﴾ إلاّ أنه يجب تطبيق اليسر، الذي أراده الله بنحو صحيح».

من حسن الطالع، فقد وصلني أمس شريط خطاب فضيلة الشيخ مصباح، ولذا فإنه يمكن مناقشة كلام فضيلته بدرجة أكبر من الدقة. وعلى الرغم من أن صحيفة «صبح أمروز ـ صباح اليوم» قد نشرت في عددها الصادر يوم الأحد ٢٠٠٠/٤/٥ نصاً أكمل من خطاب فضيلة الشيخ مصباح نقلاً عن مراسلها، إلاّ أنه ومراعاة للدقة والأمانة، آمل أن ينشر النص الكامل لخطابه في الصحف أو في صحيفة «إطلاعات» على الأقل.

إن هذه الصفة التي يتصف بها فضيلة الشيخ مصباح، أي إظهار كلام الآخر أو المعارض بنحو مغاير للحقيقة ومن ثم الرد عليه وتخطيئه، صفة مذمومة وفيها إشكال شرعي وعقلي وأخلاقي وعرفي في آن واحد.

من قال التساهل يعني انعدام الغيرة؟ ومن قال التساهل يعني التسيب واللاأبالية في تطبيق الأحكام؟ ومن قال التساهل يعني تجاوز حرمة الأحكام والقيم الإسلامية؟

لقد قال الشيخ مصباح في خطابه هذا:

«إنهم يقولون بأن القرآن ليس كلام الله وينكرون الإمام الحسين(ع) أيضاً، ويقولون إنه قتل عبثاً وقد كان سبب قتله العنف الذي مارسه جده في معركة بدر، ونحن أعرف من جده كيف نعيش، لا نمارس العنف، نبتسم بوجه الجميع كي لا يأتي أحد فيقتل أبناءنا».

من الذي تفوّه بمثل هذا الكلام؟ من أنكر القرآن والإمام

الحسين(ع)؟ وبالطبع فإن مقولة العنف مسألة أخرى سأتناولها فيما بعد، ولكن ليس من الإنصاف أن يختلق أستاذ العرفان والأخلاق أشياء من عنده ويطرحها أمام طلبة الحوزة العلمية بنبرة حزينة وكأن هناك من ينكر القرآن والإمام الحسين(ع)، وكأن التساهل يعني انعدام الغيرة.

لا ريب أن فضيلة الشيخ مصباح يتذكر طرح قضية التسامح والتساهل في اجتماعات مناقشة التشكيلة الوزارية المقترحة للسيد خاتمي في مجلس الشورى الإسلامي في تموز/ يوليو ١٩٩٧، ففي معرض معارضته لي، قال نائب أهالي شيراز المحترم السيد نجابت:

«لكن الخطر الرئيسي في هذه اللحظات الحاسمة الحساسة هو التسامح والتساهل، والإباحية، وبعبارة واحدة الليبرالية بجميع أبعادها»[١٥].

أما نائب أهالي سبيدان المحترم السيد (أبو فاضل رضوي أردكاني) الذي وصل إلى المجلس بآراء تبعث على الدهشة والإعجاب، فقد أشار، في معرض معارضته لي إلى هذه النقطة وهي: «أنه يؤمن بالتساهل والتسامح في المسائل الثقافية»[١٦].

وفي ردي على رأي المعارضين الموقرين، قدمت توضيحاً بشأن التسامح والتساهل ليس له أي شبه مع فهم فضيلة الشيخ مصباح، فقد قلت:

«أنا ممن يؤمنون بالتسامح والتساهل الثقافي، وهذه الشبهة التي يطرحها الأخوة لا تدعوني إلى إنكار كوني ممن يؤمنون بالتسامح والتساهل بأي حال، وإذا أصبحت وزيراً للإرشاد، فإنني سأنظر إلى المسائل من زاوية الشريعة السمحة السهلة.

إن هذا الاصطلاح لم أختلقه أنا من عندي، ففي كتاب «الإيمان والكفر في أصول الكافي»، باب الشرائع، حينما يشرح النبي(ص) شريعته، فإنه يصفها بالشريعة السمحة السهلة. كما وقد استخدمت

هذه العبارة نفسها، أي عبارة الشريعة الحنيفية السهلة السمحة، في «فروع الكافي ـ كتاب النكاح»، أيضاً. وهناك روايات عديدة في الأجزاء ٧٠ و٧٢ و٦٩ و٦٨ و٧٦ و٢٢ من «بحار الأنوار» تشير أيضاً إلى أن شريعتنا هي الشريعة السهلة السمحة.

ولكن هل معنى الشريعة السهلة السمحة أو التسامح والتساهل هو أننا متسامحون إزاء مبادئنا العقائدية؟ ومتسامحون إزاء مبادئنا الإيمانية؟ كأن نقول مثلاً: طيب يمكن عدم إقامة الصلاة وعدم الصوم... ترى هل هذا هو معنى التسامح؟ أم معناه أننا اخترنا شريعة، وهذه الشريعة متكونة من طقوس وتعاليم تنسجم مع حياتنا؟

ليس الإسلام زقاقاً ضيّقاً ومظلماً بحيث يرتطم الإنسان بجدران الإسلام ويتعذر عليه العيش (في ظله)، بل إنه طريق رحب يسلكه المسلم في حياته، طريق ملؤه الحيوية والنشاط والعطاء، وطبيعي أن جانباً من الشريعة السهلة السمحة ينسجم مع السماح للآخرين بإبداء آرائهم ووجهات نظرهم.

فأي من المذاهب الفكرية أو الأديان الإلهية قد جمع آراء ونظريات معارضة له مثلما فعلنا نحن في علومنا الإسلامية؟ فها هو كتاب «التوحيد في الكافي» يحتوي على أقوى الاستدلالات التي استدل بها منكرو التوحيد... إذن نحن لا ندعو إلى التسامح والتساهل في مبادئنا العقائدية، بأي حال من الأحوال.

لست ممن يؤمنون بالتساهل إزاء الحفاظ على مبادئ الثورة وإزاء الحفاظ على أركان الثورة، بيد أنه إذا قبلنا بأننا نعيش في مجتمع يخضع جميع الذين يعيشون فيه لنظامنا الاجتماعي وهم ارتضوا العيش في إطار دستورنا، وعاشوا في هذا البلد بصفتهم مواطنين مسلمين أو مواطنين إيرانيين، وطرحوا رأياً وكنّا نعتقد بأنه يجب الحفاظ على كرامتهم، واعتقد البعض بأن هذا تساهل ويجب أن لا يكون، فإنني أعتقد بأنه كلا؛ رأيي أنه يجب أن يكون»[١٧].

سأناقش فيما يأتي عناصر المغالطة الغريبة لفضيلة الشيخ مصباح، فمن الواضح أن تعبير أو فهم فضيلة الشيخ مصباح الذي يفيد بأن البعض «يضعون التساهل والتسامح في حساب الدين، ويقدمون انعدام الغيرة كعنصر من عناصر الدين، يجب أن نحذر من الوقوع في مثل هذه الحبائل... التساهل يعني تسيبوا، كونوا عديمي الغيرة» هو تعبير وفهم خاص بفضيلته ولم يوضح المعايير التي استند إليها في ذلك.

إن ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن التسامح والتساهل ليس مقولة أو ظاهرة خارجة عن الدين كي نضعها في حساب الدين، فنحن بحاجة في البداية إلى تحديد تعريف التسامح والتساهل. وليس من شك في أن التساهل لو كان بمعنى انعدام الغيرة ـ بحسب تعبير الشيخ مصباح ـ فسوف لا تكون له أي علاقة بالدين والشريعة. لكن تعريف التساهل المساوي لانعدام الغيرة هو تعريف خاص بفضيلة الشيخ مصباح فقط.

ويمكن تعريف التساهل في مجالين: في مجال العلوم الدينية وفي مجال الفلسفة السياسية أو علم الاجتماع أو الفلسفة الاجتماعية، وبالطبع، يجدر الالتفات إلى هذه النقطة التي يطرحها (بول ديكور) وهي:

«التساهل موضوع شائك، فهو بسيط جداً وصعب جداً في آن واحد. وفي الواقع، يبدو أن الشكوى من عدم التساهل (أو عدم التحمل) دون الأخذ بنظر الاعتبار الإلزامات التي يجب أن يلتزم بها كل فرد، بسيط جداً. وفي المقابل فإن إيجاد الانسجام بين الضرورات الأخلاقية والقانونية والسياسية والمعنوية المختلفة، التي تؤكد شرعية التساهل، عملية صعبة جداً، والتساهل تصور ذو وجوه من حيث إنه يستجيب لمختلف الضرورات»[١٨].

سأترك تناول خلفيات مقولة التساهل في الفكر الغربي إلى وقت آخر، وأكتفي هنا بتناول ما جاء في كتب اللغة في هذا المجال، فقد أوردت معاجم اللغة المعتبرة، التي استعان بها مفسرو القرآن الكريم المعروفون، لفظة التساهل باعتبارها مرادفة للفظة التسامح:

١ ـ يقول الفيروزآبادي في «القاموس المحيط»: المساهلة كالمسامحة، تسامحوا تساهلوا.

تساهل: تسامح.

ساهله: ياسره[١٩].

٢ ـ ويشير ابن منظور في «لسان العرب» إلى التسامح والتساهل باعتبارهما مرادفين، ويعرف الحنيفية السمحة بـ «ليس فيها ضيق ولا شدة»[٢٠].

٣ ـ وذكر عبد الرحيم بن عبد الكريم صفي بور في «منتهى الإرب في لغة العرب»:

ساهل: تساهل معه.

تساهل: أبدى الليونة في الطلب.

تسامح: تساهل فيه[٢١].

٤ ـ ويرى الشرتوني في «أقرب الموارد» أيضاً أن التساهل والتسامح مترادفان، ويقول في توضيح بيع السماح: ما كان فيه تساهل في بخس الثمن[٢٢].

٥ ـ وجاء في معجم «تكملة الأصناف» القيم:

ليّن فهو سهل.

رجل سهل، إذا كان سمحاً واسع الخلق[٢٣].

٦ ـ وقد عرّف معجم «معين» [بالفارسية] التسامح بالمسامحة والمساهلة والملاينة.

والتساهل بالتساهل مع بعض، والتعامل بلين القول والفعل[٢٤].

إذن يتضح أن تعريف التساهل بانعدام الغيرة هو تعريف خاص بفضيلة الشيخ مصباح، وقد يستحسنه أنصاره ومؤيدوه، بيد أن المهم هو أن هذا التعريف لا يستند إلى أي أساس لغوي أو اصطلاحي مقبول في علم اللغة.

إن التساهل والتسامح واللين والرفق، المشار إليه تكراراً في تراثنا الديني، يوضح في الواقع رأياً وأسلوباً معيناً في التعامل.

الدين سمح، الشريعة سهلة. يقول الأستاذ مصباح: «يجب الحفاظ على الشريعة بمنتهى الغيرة». وهل هناك من يدعو إلى تضييع الدين بالتساهل؟ فالشريعة، شريعة سمحة سهلة وتطبيق الأحكام الدينية ـ أيضاً ـ سهل ويسير، والدين والشريعة، أسلوب الحياة والعيش، فلم يشأ اللّه أن يكون المؤمنون في حرج ومشقة وضيق في دينهم، لقد جعل الله تعالى الدين يسيراً وخاطب النبي(ص) بقوله: ﴿**ونيسرك لليسرى**﴾[٢٥].

وقد كتب الإمام الفخر الرازي في «التفسير الكبير» بأن: اليسرى هي أعمال الخير التي تؤدي إلى اليسر... فوفقك للطريقة التي هي أسهل وأيسر، فوفقك للشريعة وهي الحنيفية السهلة السمحة[٢٦].

والتساهل يشمل في الواقع عموم الدين. وقد أشار أبو الفتوح الرازي إلى هذا الفهم أو التفسير في «روض الجنان»، وأورد في ذيل هذه الآية حديث: بعثت بالحنيفية السمحة[٢٧].

لقد فسّر الشيخ الطوسي في «التبيان» اليسرى بالجنة، وقال بأن عاقبة الأعمال الحسنة هي الجنة[٢٨]. وفسّرها السيوطي في «الدر

المنثور» أيضاً بالسهولة واليسر في طريق الإحسان[٢٩]. وجمع الطبرسي، في «مجمع البيان» بين قولين فقال: وسهولة عمل الخير والمعنى فوفقك للشريعة اليسرى وهي الحنيفية... وسهولة عمل الخير تعني أن اللّه يوفق نبي الإسلام للشريعة اليسرى وهي الحنيفية[٣٠].

ويرى ابن عربي أن أسهل الطرق إلى اللّه تعالى هي الشريعة السهلة السمحة[٣١].. ويرى العلامة الكبير الطباطبائي في تفسير «الميزان» أن (اليسرى) صفة واقعة في مكان موصوفها المحذوف، وتقدير الكلام هو: «ونيسرك للطريقة اليسرى». والمراد باليسرى هو تيسير نفس رسول اللّه(ص) بمعنى تصفية فطرته(ص) إلى الحد الذي لا يختار فيه سوى الطريقة اليسرى، ويجعله يميّز بين السلطة التي هي طريقة الفطرة عن سائر الطرق[٣٢].

وفضلاً عن الآية (٨) من سورة «الأعلى»، التي أشرنا إليها في ما مرّ فإن الآية (٨) من سورة «الليل» تطرح هذا المضمون أيضاً: ﴿**فأما من أعطى واتقى وصدّق بالحسنى فسنيسره لليسرى**﴾.

١ ـ أكد الإمام الفخر الرازي على تأنيث لفظة «اليسرى» وذهب إلى أن مرجع التأنيث هو الطريقة: «فكأنه قال للطريقة اليسرى» فاليسرى بمعنى الجنة، والعسرى بمعنى الشرك[٣٣].

٢ ـ وفسّر الشيخ الطوسي الآية بمعنى تسهيل الأمر: معناه يسهل عليه الأمر، فالتيسير تصيّر الأمر سهلاً، ومثله التسهيل والتخفيف[٣٤].

٣ ـ وقد قال العلاّمة الطباطبائي:

«التيسير التهيئة والإعداد، واليسرى الخصلة التي فيها يسر من غير عسر وتوصيفها باليسر بنوع من التجوز فالمراد من تيسيره لليسرى

توفيقه للأعمال الصالحة بتسهيلها عليه من غير تعسير أو جعله مستعداً للحياة السعيدة عند ربه ودخول الجنة بسبب الأعمال الصالحة التي يأتي بها والوجه الثاني أقرب وأوضح انطباقاً على ما هو المعهود من قواعد القرآن»[٣٥].

إن الدين والشريعة يسيران ونبي الإسلام يخاطب الناس بالقول الميسور، وسأشير فيما يأتي من كلام إلى أسلوب تعاملِ النبي(ص). تقول الآية (٢٨) من سورة الإسراء ﴿**فقل لهم قولاً ميسوراً**﴾.

وقد فسّر الأستاذان خرمشاهي وعبد الحميد آيتي «الميسور» بـ «السهل». كما فسّر الإمام الفخر الرازي ـ أيضاً ـ القول الميسور بالقول الليّن والسهل[٣٦].

إن الآية (٢٧) من سورة الإسراء تشير إلى حالة خاصة وهي أن الناس كانوا يعيشون في فقر وفاقة، ولما لم يتمكن النبي(ص) من حلّ مشاكلهم، فقد أوصاه الله تعالى بالقول الميسور. لكن السماحة واللين كما نعلم كانتا صفتين دائمتين وملازمتين للنبي(ص). وفي الواقع كان النبي(ص) يميل بالفطرة نحو السهولة واليسر في القول والفعل. قال النبي(ص): «**ولكن بعثني معلماً ميسراً**»[٣٧].

وفي الواقع أن التساهل كان مبدأً هاماً في أسلوب النبي(ص) في الدعوة والتبليغ، وهو أسلوب لا يمكن لمعلم أن ينجح في مهمته ما لم يأخذه بنظر الاعتبار والاهتمام في عمله.

إن الدين يسر، وباب الدين يسر[٣٨]. وقد كان النبي(ص) يميل إلى التساهل مع الناس والتخفيف عنهم في طريقة تعاملهم معهم: وكان(ص) يحب التخفيف واليسر على الناس[٣٩] ويرى أن أفضل

الدين هو الدين الأيسر: «إن خير دينكم أيسره»[٤٠]. وحينما كان (ص) يخيّر بين أمرين كان يختار أيسرهما. وفضلاً عن المصادر الروائية لأهل العامة، فإن هناك مصادر روائية شيعية عديدة أيضاً تؤكد سهولة الدين وسماحته:

يروي موسى بن قاسم عن حنان بن سدير أنه حضر مع أبيه وأبي حمزة الثمالي وعبد الرحيم قصير وزياد الأحلام عند الإمام الباقر(ع) وسأل الإمام عن حكم الجلد المتقشر كثيراً ـ المحروق ـ وسأله الإمام(ع) من أين أحرمت، فقال من الكوفة، فسأله لماذا من الكوفة؟ قال سمعت من بعضكم أنه كلما كان محل الإحرام أبعد كان ثوابه أكثر. فقال الإمام الباقر(ع): لم ينقل لك هذا الكلام إلاّ كذاب. وقال(ع):

«لا يعرض لي بابان كلاهما حلال إلاّ أخذت باليسير، وذلك لأن اللّه يسير ويحب اليسير ويعطي على اليسير ما لا يعطي على العنف»[٤١].

يطلب من اللّه أن يعطي السهل البسيط[٤٢].

يطلب من اللّه أن يفتح على الإنسان باباً يكون فيه اليسر والعافية[٤٣].

يطلب من اللّه أن يعطي الإنسان جميع المحاسن وكل السهولة[٤٤].

يطلب من اللّه أن يعطي إيماناً يسيراً وسهلاً[٤٥].

يطلب من اللّه أن يزيّن الإنسان بالتقوى واليسر وأن يطرد عنه الشك والعسر[٤٦].

شاء اللّه أن يعامل الناس بالتيسير[٤٧].

إن الله تعالى يسير ويحب اليسر، وعندما كان نبيّنا(ص) يخيّر بين شيئين، كان يختار الأيسر و... وفي المقابل هناك من يتسم فهمه وقوله وفعله بالتشدد، وأحسب أن لهذا التشدد نواة مركزية يستند

إليها البعض في أحكامهم وآرائهم التي تنعكس على سلوكهم وأفعالهم. وفضيلة الشيخ مصباح من هؤلاء البعض، وليس من شك في أنه يصبح تجلياً لسخط الله وغضبه بدافع الخدمة وطلب الخير والإخلاص. قد يقال إنني أستعجل الحكم، لكن هذا الحكم ليس مقتصراً عليَّ وأعتقد أنه وقبل كل شيء لا بد من التوصل مع فضيلة الشيخ مصباح وبحضوره إلى اتفاق بشأن «كلية أمر الدين»؛ الدين السمح والمتسامح في مقابل الدين الشديد والمتشدد.

لقد انتقد المرحوم الشيد آية الله بهشتي فيما مضى من سنين الطريقة المتشددة لفضيلة الشيخ مصباح في التعامل مع آراء المرحوم شريعتي. وقد أكد المرحوم بهشتي على خطأ طريقة التعامل هذه مع آراء المرحوم شريعتي وتنافيها مع الإسلام بقوله:

«لقد قلت مراراً إن الشيء المتعارض مع الإسلام ولا شك هو الطريقة التي اعتمدها هؤلاء السادة في التعامل مع الدكتور، إن هذا بلا شك منافٍ للإسلام، ويتقاطع كلياً مع توجيهات القرآن الذي يقول: **﴿فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب﴾**(٤٨).

وبسبب هذه المسألة ساءت علاقتنا حتى مع بعض الأصدقاء القدامى من ذوي العلم والفضل وأحد الأصدقاء من ذوي البحث حقاً، ممن كنت أكنّ له الحب دوماً لكمالاته ومعلوماته الوفيرة، قد ساءت علاقته بي أيضاً بسبب موقفي هذا تجاه الدكتور، حتى إنه ترك درسه في المؤسسة التي كان يدرّس فيها (إنه أستاذ قدير) ولم يعد بعد واغتاظ وقال إنني لا آتي إلى هنا بعد، وشيئاً فشيئاً حدد علاقته بي أيضاً»(٤٩).

لقد كان فضيلة الشيخ مصباح ينظر إلى أفكار وآراء المرحوم الدكتور بهشتي باعتبارها «ارتداداً» بينما كان المرحوم بهشتي يدعو إلى مناقشة آراء شريعتي ونقدها وإصلاحها، ويرى أن شريعتي

يتمتع بـ «قدرات وقابليات ثرة وقيّمة ومتدفقة في عصرنا الراهن»[٥٠]. وينتقد المرحوم بهشتي المنهج التربوي المتبع في مدرسة حقاني بشدة حيث يقول:

«أنتم طلاب المدرسة لا يمكن أن تثمروا شيئاً وفق هذا المنهج، وأنا ـ على الأقل ـ لا أستطيع أن أقدم شيئاً في مثل هكذا مدرسة. فما قيمة مدرسة تعمل على تخريج حفنة من المتزمتين الغلاظ العاجزين عن مخاطبة الناس بكلمتين؟ وأي خدمة يمكن أن يقدموها للإسلام وللحق في هذه الحالة؟.. إن الشرط الأول للخدمة في المدرسة هو تخريج إنسان منصف، وإسلام منصف، وتشيع منصف. يجب أن يكون التعامل منصفاً ومنطقياً ورزيناً ومنوراً وأن يتيح إمكانية تنمية الفكر وازدهاره. لا يمكن أن يكون التعليم في المدرسة قائماً على الجمود والتحجر والتزمت، وعلى التسرع في تأطير المسائل في قوالب جامدة بأي حال من الأحوال، وإذا كان الأمر كذلك، فأنا لست من هذه المدرسة، وإذا كان يوجد في المدرسة مثل هكذا شيء، فليعلن أصدقاؤنا بأن هذه هي رسالة مدرسة حقاني، وعند ذاك كونوا واثقين بأن هذا اللقاء سيكون آخر لقاء لنا معكم في هذه المدرسة»[٥١].

وفي الختام، ينقل المرحوم بهشتي حكاية تدعو إلى التأمّل والاعتبار فيقول:

«عندما قدمت إلى قم عام ١٩٤٦م، أي قبل واحد وثلاثين عاماً، رأيت للأسف الشديد بأم عيني ـ في قم الصغيرة آنذاك، إذ كانت الحدود المركزية للمدينة تمتد من السوق إلى ساحة إرم، ولم يكن ليوجد فيها آنذاك سوى ثانوية واحدة (ثانوية الحكيم نظامي) ـ طالب المدرسة والمدرس يسيران في جانب من الشارع ويسير المعمم في الجانب منه، وفي الواقع كانا يتجنبان بعضهما.

فهل المطلوب أن نعود إلى مثل هكذا وضع مرة أخرى؟ ألا نريد العمل على دراسة هذه الحالة السيئة لنرى عمّا كانت ناجمة؟ ألا عملنا على ترشيد جهودنا في عصرنا الراهن؟

ففي حديث لي معه، قال فضيلة الشيخ مصباح: أنا أتحدث على سبيل إتمام الحجة، قلت: أخي ماذا يعني إتمام الحجة؟ إن المطلوب قبل إتمام الحجة هو الهداية. فما قيمة إتمام الحجة إذا كان أسلوب الهداية معيوباً؟ فأنا بصفتي خبيراً في هذا المجال، وصاحب رأي في المسائل المتعلقة بجيل الشباب وأحد الباحثين في الشؤون الدينية من بين علماء الدين على الأقل، وقد أمضيت عمراً في هذا السبيل، أقول بأن هذه مسألة خطيرة. ماذا يعني إتمام الحجة؟ أقول بأن هذا ينقض كل ما غزلناه خلال ثلاثين أو أربعين عاماً، ماذا يعني إتمام الحجة؟ من قال إننا إذا وضّحنا نقاط الانحراف بعبارات تنويرية؛ لا يكفي. يستغرق وقتاً طويلاً؟ ليكن! فأيهما أفضل: العمل المتأني المفيد أم العمل المتعجل المضر؟»[٥٢].

بكل حسرة وألم، لا بد من القول بأن الحكاية مازالت هي نفسها، وتلك اللوحة المعبرة التي رسمها الشهيد بهشتي مازالت ماثلة أمام أعيننا.

ومن أجل أن أورد شاهداً على تشدد فضيلة الشيخ مصباح في الرأي والحكم، فإنني أعيد هنا صياغة خاطرة كنت قد دوّنتها في مذكراتي في سنوات سابقة، فقبل نحو عقدين من الزمن، انتدب وفد لزيارة أميركا الجنوبية بهدف التعريف بالثورة الإسلامية وكنت قد اخترت رئيساً للوفد، وكان قد انتخب ممثلون عن مختلف الدوائر والمؤسسات؛ عن وزارة الخارجية، والحزب الجمهوري الإسلامي، ووزارة الإرشاد، وممثل عن الحوزة العلمية في قم أيضاً، وكان الأخ المنتدب من قبل الحوزة العلمية في قم هو فضيلة السيد مير سپاه من مؤسسة «في طريق الحق»، بيد أنه كان قد عرف نفسه في تلك الرحلة باسم أكبر مير سپاه، وبمجرد أن تعارفنا بدا أنه جاد ورسمي للغاية، لا ابتسامة، لا مزحة، قلت: أحسب أن لقبكم الصحيح هو مير سپاه، إن مير سپاه لا يستقر في الذاكرة بسهولة!

وقد يكون الأمر قد اختلط على موظف الأحوال المدنية حين إصدار بطاقة الأحوال المدنية. وبعد وصولنا إلى الأرجنتين، زالت الكلفة بيننا إلى حد ما، وفي العاصمة البرازيلية (برازيليا) كان مضيفو السفارة قد أعدّوا مأدبة عشاء فخمة في صالة ضيافة السفارة في أوانٍ ملكية نفيسة وصغيرة. كان القائم بالأعمال منهمكاً في تناول الـ «ستيك»؛ يقطع شرائح لحم كبيرة ويتناولها بإقبال ونهم ظاهرين، وكان على المائدة أيضاً صحن كبير من الرز المحشي، فتناول منه السيد مير سپاه ملعقة ووضعها في صحنه، كان لذيذاً فتناول منه ملعقة أخرى، وأنا كنتُ في تلك الأثناء أتناول السّلطة مع شيء من الرز الأبيض، قال السيد مير سپاه: ألا تناولت شيئاً؟

ـ أجل، هاأنذا أتناول!

ـ أعني الرز المحشي.

قلت: شكراً؛ هذا يكفي.

وفيما كان مضيفنا منهمكاً في تناول الطعام وفمه مملوء باللحم تساءل السيد مير سپاه عما إذا كان اللحم مذبوحاً على الطريقة الشرعية. فوجىء المضيف بهذا السؤال، لكنه رفع الشوكة والسكين وقال: لا يا سيدي، إنه من باب أكل الميتة!

فتغيّر لون وجه السيد مير سپاه، وبانت على وجنتيه رعشة من الحسرة والألم، وحاول استرجاع ما تناوله بنحو وآخر. لقد غبطته على تدينه من جهة، وأشفقت عليه من تشدده من جهة أخرى. وسأل مير سپاه فيما بعد هل فهمت بأن اللحم كان من ذبح غير شرعي؟ قلت: لم أفهم، بيد أنه بدا لي أنه يفترض أن لا يكون القائم بأعمال السفارة، الذي هو من الموظفين القدماء في وزارة

الخارجية قد لاقى صعوبة في البحث عن لحم مذبوح على الطريقة الشرعية في مدينة كبرازيليا. وقلت مازحاً: يا سيد مير سپاه: إنك لست دقيقاً لا بشأن لقبك ولا بشأن الطعام!

وبعد خمس سنوات، وبينما كنت متوجهاً إلى دار الشيخ كديور في زقاق بيغدلي بمدينة قم، التقيت بالسيد مير سپاه في الطريق. كان يركب دراجة نارية صغيرة من النوع البسيط. فقال: كان الحق معك بشأن لقبي، والصحيح هو مير سپاه، وافترقنا. وما أن شغّل دراجته وتحرّك، قلت هامساً مير سپاه!.. وابتلعت كلامي.... الدراجة كانت غير مرقمة!

وخلال هذين العقدين، لما خطرت ببالي صورة السيد مير سپاه، الذي كان صورة مصغّرة عن مصباح بالتمام والكمال، تداعت أمامي صورة المنهج التربوي المتشدد. وبالطبع لو كان أخي المكرم فضيلة السيد مير سپاه ـ الذي كان من مديري وخطباء الاعتصام في قم ـ قد سألني بشأن السياسات الثقافية، لكنت قد أجبته وأوضحت له الأمر بلا شك، حيث يمكن أن يكون قد اختلط عليه الأمر! وآمل أن لا تغيظ هذه الخاطرة أحداً، فهي مجرد إشارة إلى حصيلة نوع من النظرة المتشددة للدين[٥٣].

أحسب أن فضيلة الشيخ مصباح وطلابه لا يختلفون معي في كون الدين سهل ويسير في جوهره بحسب تعبير القرآن. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا الدين سهل؟ ومن أين جاءت سهولته؟ وما هي العلاقة بين الإنسان والدين التي تجعل الإنسان يتفاعل مع الدين فطرياً ومعرفياً؟

إن الدين في جوهره وحقيقته ينسجم مع فطرة الإنسان ومع ميله إلى العقلانية والمعرفة، وقد قال أمير المؤمنين علي(ع):

«الحمد للّه الذي شرع الإسلام، فسهل شرائعه لمن ورده وأعزَّ أركانه على من غالبه، فجعله أمناً لمن علقه، وسلماً لمن دخله، وبرهاناً لمن تكلم به، وشاهداً لمن خاصم به»(٥٤).

الدين سهل ويسير، ومنهجه ينسجم مع فطرة الإنسان ومع نزوعه نحو المعرفة، وفطرة الإنسان ونزوعه نحو المعرفة، يميلان بدورهما إلى اليسر والسهولة، دون أن يعني ذلك اختلاط السهل واليسير بالكسل والخمول.

ومن الآيات الرئيسية في القرآن الكريم، الآية (٣٠) من سورة الروم التي تقول: **﴿فأقم وجهك للدين حنيفاً، فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، ذلك الدين القيّم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾**.

إن قوام الدين يمتد بجذوره إلى أعماق الروح الإنسانية وإلى جوهر فطرة ومعرفة الإنسان، وهو ليس أمراً خارجياً كي يتم تثبيته وتحكيمه بالقوة والإكراه.

الدين الحنيف يعني مصدر ومحور الوسطية والتوازن، و«الحنف» يعني ميل الإنسان إلى الوسطية والاستقامة في المسير، وإلاّ لكان من الممكن أن ينحرف الإنسان ويخرج عن جادة الاستقامة في المسير، كحديث التعلم الذي يكتب في البداية بنحو غير مستقيم.

أ: فبحسب تعبير العلاّمة الطباطبائي، فإن الآية تعني: «روحك وروح الفطرة!» وعلى هذا، تشير الجملة المذكورة إلى أنه أقم وجهك للدين الذي قلنا بوجوبه، الدين الذي تدعو له الخلقة تهدي إليه الفطرة، تلك الفطرة التي لا تبديل لها.

ذلك لأن الدين ليس سوى سنّة الحياة التي يجب على الإنسان اتباعها كي ينال السعادة... وأما القول بأن للنوع

الإنساني سعادة وشقاوة، فالمراد به هو أنه إذا اختلفت سعادة أفراد البشر بسبب اختلافهم مع بعض لما كان بالإمكان تكوين مجتمع صالح وموحد تضمن فيه سعادة أعضائه، وكذلك إذا اختلفت سعادة البشر باختلاف الأقطار والبلدان التي يعيشون فيها وأصبحت السنّة الاجتماعية، التي هي الدين، عبارة عما تقتضيه المنطقة، فعند ذاك لا يعد البشر نوعاً واحداً، بل سيكونون مختلفين باختلاف المناطق. وكذلك إذا اختلفت سعادة الإنسان بحسب مقتضيات الأزمنة، أي أصبحت العصور والقرون هي الأساس الوحيد للسنة الدينية، لما أصبح أيضاً أناس القرون والعصور، نوعاً واحداً، ولكان إنسان كل قرن وزمان غير إنسان القرن والزمان الآخرين، ولما كان المجتمع الإنساني سيراً تكاملياً ولما التفتت الإنسانية إلى النقص وتطلعت نحو الكمال، لأنه سوف لا يكون للنقص معنى في مثل هذه الحالة، ذلك لأن إنسان القرن الماضي يكون غير الإنسان الفعلي. وسيكون نقص وكمال الأول خاصين به ونقص وكمال الثاني أيضاً خاصين به. فالإنسانية تسير نحو الكمال عندما يكون هناك منحى ثابت ومشترك بين البشر في الماضي والمستقبل «ليس المراد بهذا إنكار أن يكون لاختلاف الأفراد أو الأمكنة أو الأزمنة بعض التأثير في انتظام السنة الدينية في الجملة بل إثبات أن الأساس للسنة الدينية هو البنية الإنسانية التي هي حقيقة واحدة ثابتة مشتركة بين الأفراد، فللإنسانية سنّة واحدة ثابتة بثبات أساسها الذي هو الإنسان، وهي التي تدير رحى الإنسانية مع ما يلحق بها من السنن الجزئية المختلفة باختلاف الأفراد أو الأمكنة أو الأزمنة»(٥٥).

من الإنصاف القول بأن كلام وفكر العلاّمة القدير الطباطبائي[٥٦] يتسم بدرجة عالية من الرقة والجذابية، ويتلألأ كألوان قوس قزح وسط الشمس والمطر. وشبابنا اليوم أحوج ما يكون إلى مثل هكذا لغة ومفردات وأدب تتيح له إمكانية رؤية الدين والميل الديني في مكامن نفسه بمرآة فطرته الطاهرة النقية.

ب: ينظر الزمخشري إلى فطرية الدين على أساس العلاقة الموجودة بين الدين والعقلانية والرأي السديد[٥٧].

ج: قال النبي(ص): فطرة الله التي فطر الناس عليها ـ أي دين اللّه[٥٨].

د: الفطرة هي ميل الإنسان للإيمان[٥٩].

هـ: إن تكوين الإنسان وتركيبه قائمان على الميل إلى الإيمان والمعنوية[٦٠].

لقد عدّد خبير القرآن وعالم الإسلاميات العرفاني القدير الياباني توشيهيكو إيزوتسو ـ الذي أسدى خدمات قيّمة للإسلام ـ مجموعة خصائص بوصفها أبعاداً للروح الإنسانية.

إن حب التطلع والبحث عن الحقائق، الذي يتكفل العلم بالاستجابة له، وحاجة الإنسان للدعاء والتضرع، التي يتولى الدين إشباعها، وميل الإنسان إلى الجمال، الذي يتولد عنه الفن، وعنصر الإيثار والتضحية، الذي يترشح في مجال الأخلاق.. كل هذه الأمور تبين في الواقع الميل الديني الكامن في أعماق النفس الإنسانية. وهنا رواية في كتاب «الكافي» بشأن امتزاج الفطرة والدين مع التسامح والتساهل جديرة بالاهتمام والتأمل: «أعطى محمد(ص) الفطرة الحنيفية السمحة»[٦١].

لقد شكت زوجة عثمان بن مظعون زوجها بأنه يمضي أيامه ولياليه كلها في الصيام والقيام، فذهب النبي(ص) إلى دار عثمان بن مظعون، فوجده قائماً يصلي، فقال له النبي(ص): «لم يرسلني اللّه بالرهبانية ولكن بعثني بالحنيفية السهلة السمحة»[٦٢]. ويصف الإمام السجاد(ع) الشريعة الحنيفية السهلة السمحة بأنها نفس ما كانت عليه ملّة إبراهيم الخليل[٦٣].

إن ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن الشريعة السمحة السهلة، هي شريعة الحياة؛ الحياة الطيبة، ومن يبتعد عن فطرته الإلهية، ويغفل عن ذكر الله تعالى، ستكون له معيشة شاقة و«ضنكة» بحسب تعبير القرآن الكريم. وبعبارة أخرى، إن اهتمام نظرية التساهل والتسامح ينصرف إلى الحياة الدنيا، فيما يظن أصحاب نظرية العنف بأن هذا الاهتمام ينصرف إلى الآخرة. إنهم ينظرون إليها من زاوية أن اللّه لم يخلق الإنسان لـ «الموت» وإنما خلقه للحياة.

ليس من شك في أنّ هناك أياماً في حياة أي شعب تتطلب من الناس أن يضحوا بأرواحهم دفاعاً عن حريتهم وكرامتهم وإيمانهم، لكن القاعدة ليست استهداف الإنسان التضحية بنفسه في كل الأحوال. إن روحية الاستشهاد في ظروف المواجهة حالة إيجابية، يجب تعزيزها والحفاظ عليها. وبطبيعة الحال، يجب العمل كذلك على توضيح الأهداف والمنطلقات العقلية الرصينة لهذه الحالة في الوقت ذاته.

إن العقلانية والحكمة، سنّة أمير المؤمنين علي(ع)، إذ إنه (ع) باب العلم والحكمة قولاً وفعلاً. وقد قال النبي(ص) بحقه: «أنا دار الحكمة وعلي بابها»[٦٤] وقال ابن سينا: «إن نسبة علي(ع) إلى النبي(ص) مقارنة ببقية الصحابة، كانت كنسبة المعقول إلى

المحسوس»[٦٥]. وقال الإمام الفخر الرازي: «من اتخذ علياً إماماً له، فقد استمسك في دينه ونفسه بالعروة الوثقى»[٦٦]. وقال علي(ع): «اعقلوا الدين عقل وعاية ورعاية لا عقل سماع ورواية»[٦٧].

لقد عرف أهل البيت(ع) الدين والتزموا به خير التزام، واختلط الدين بعقلانيتهم ووجهها بوجهته الحكيمة. فالإمام علي(ع) حتى عندما يتحدث إلى معاوية، فإنه يدعوه إلى النظر بعقله دون هواه، حينما يتحدث بشأن براءته (ع) من دم عثمان[٦٨]. وسأتكلم في هذا المجال بتفصيل أكثر عند التعليق على مقطع آخر من كلام فضيلة الشيخ مصباح. وفي موضع آخر، يؤنب الإمام علي(ع) أصحابه، ويشكو من قلّة عقلهم، ويرى أن التقوى ممزوجة بالتعقل والتفكير: «فاتقوا الله عباد الله تقية ذي لب شغل التفكير قلبه»[٦٩]. ومن كلام له(ع) أيضاً: «كم من صائم ليس له من صيامه إلاّ الجوع والظمأ، وكم من قائم ليس له من قيامه إلاّ السهر والعناء، حبذا نوم الأكياس وإفطارهم»[٧٠].

كيف أسس النبي (ص) الدين الإسلامي، وكيف تبلورت قواعد الأحكام الدينية؟ وما هي علاقة الأحكام التأسيسية والإمضائية في الإسلام مع بعض؟ كيف أوجدت النظرية الدينية منظومتها الفكرية، وكيف أوجد الإسلام هيكليته التنظيمية؟ وكيف حقق رسول اللّه(ص) مدينة النبي، وبأي نحو سادت حكومة النبي(ص) الدينية؟

الهوامش:

(١) الأستاذ محمد تقي مصباح اليزدي، **الأسئلة والأجوبة**، الجزء الثالث (مؤسسة الإمام الخميني للأبحاث والتعليم، قم ١٩٩٩)، ص ٣١.

(٢) صحيفة **رسالت**، ١٩٩٩/٨/١٨.

(٣) الأستاذ مصباح، **المجتمع والتاريخ** (منظمة الإعلام الإسلامي، ١٩٩٩)، ص ٣٩٧.

(٤) الأستاذ مطهري، **المؤلفات الكاملة**، ج ١٧، ص ٣٨٧.

(٥) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٧.

(٦) السيد عطاء الله مهاجراني، **رسول عاشوراء**، ص ١٧٦.

(٧) نصر بن مزاحم: **حرب صفين**.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ** (بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ)، ج ٣، ص ٣٧٢.

(١٠) **نهج البلاغة**، الخطبة ٥٧.

(١١) **القرآن الكريم**، سورة فصلت، الآيات: ٣٣ ـ ٣٥.

(١٢) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ** (بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ)، ج ٣، ص ٤٢٧ (خطأ).

(١٣) كان مسافراً إلى خارج البلاد (المترجم).

(١٤) صحيفة **أبرار**، ٢٠٠٠/٢/٥ (الافتتاحية).

(١٥) السيد عطاء الله مهاجراني، **الاستجواب** (بالفارسية)، انتشارات إطلاعات (طهران، ١٩٩٥م ـ ١٣٧٨هـ)، ص ٦٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩٢.

(١٨) جولي سادا، جاندرون، **التساهل في الفكر الغربي**، ترجمة [إلى الفارسية] عباس باقري (طهران، نشر في ٢٠٠٠) ص ١٤.

(١٩) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي**، ج ١، ص ٤٦.

(٢٠) ابن منظور، **لسان العرب** (دار إحياء التراث العربي)، ج ٦، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٦.

(٢١) **منتهى الإرب في لغة العرب**، ص ٥٨٢ و٦٠٠.

(٢٢) سعيد الخوري الشرتوني، **أقرب الموارد** (منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي)، ج ١، ص ٥٣٨.

(٢٣) علي بن محمد الأديب الكرمين، **تكملة الأصناف** (مركز الدراسات الفارسية الإيرانية).

(٢٤) الدكتور معين، **معجم معين** (فرهنك معين - فارسي)، ج ١، ص ١٠٧٨.

(٢٥) **القرآن الكريم**، سورة الأعلى، الآية ٨.

(٢٦) الإمام الفخر الرازي، **التفسير الكبير**، ج ٣١، ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٢٧) أبو الفتوح الرازي، **روض الجنان**، ج ٢٠، ص ٢٣٧.

(٢٨) الشيخ الطوسي، **التبيان**، ج ١٠، ص ٣٣١.

(٢٩) السيوطي، **الدر المنثور** (دار الفكر)، ج ٨، ص ٤٨٤.

(٣٠) الطبرسي، **مجمع البيان**، (دار إحياء التراث العربي)، ج ٥، ص ٤٧٥.

(٣١) محيي الدين بن عربي، **تفسير القرآن الكريم**، (دار الأندلس)، ج ٢، ص ٧٩٦.

(٣٢) **الميزان**، ج ٢٠، ص ٦٣٠.

(٣٣) **التفسير الكبير**، ج ٣١، ٢٠١.

(٣٤) **التبيان**، ج ١٠، ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٣٥) **الميزان**، ج ٢٠، ٧٠٣ و٧٠٤.

(٣٦) **صحيح مسلم بن حجاج، كتاب الطلاق**، الحديث رقم ٢٩، ومسند أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٣٢٨.

(٣٧) **صحيح البخاري، كتاب الإيمان**، الحديث، رقم ٢٩، **وسنن النصابي، كتاب الإيمان**، ٢٨، **ومسند أحمد بن حنبل**، ج ٥، ص ٦٩.

(٣٨) **صحيح البخاري، كتاب الأدب**، الحديث رقم ٨٠.

(٣٩) **مسند أحمد بن حنبل**، ج ٤، ص ٣٣٨ وج ٥، ص ٣٢.

(٤٠) **صحيح البخاري، كتاب المناقب**، الحديث رقم ٢٧، **وكتاب الأدب الحديث** رقم ٨٠، **وكتاب الحدود**، الحديث رقم ١٠، **وصحيح مسلم - كتاب الفضائل الحديث**، ٧٧ و٧٨، (انظر: **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**، ج ٧، ص ٣٦٤ إلى ٣٧٠).

(٤١) أبي جعفر محمد بن حسن الطوسي، **تهذيب الأحكام** (بيروت، دار صعب، دار التعارف ١٤٠١هـ)، ج ٥، ص ٥٢، **والاستيعاب**، ج ٢، ص ١٦٢ (باب فيمن أحرم قبل الميقات).

(٤٢) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ٦٦ (اللهم إني أسألك دوام اليسر).

(٤٣) **بحار الأنوار**، ج ٨٣، ص ٢٩٣، **وأصول الكافي**، ج ٢، ص ٥٢٨. (اللهم افتح لي باب الأمر الذي فيه يسر).

(٤٤) أبي جعفر الصدوق، محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي، **من لا يحضره الفقيه** (بيروت، دار صعب، ١٤٠١هـ) ج ٢، ص ٥٤٤، ملاحظة: لا يوجد في الجزء الثاني، ولا في أي من أجزاء من لا يحضره الفقيه ص ٥٤٤ وقد يكون هناك خطأ في ترقيم الصفحة من قبل معدّي المعجم المفهرس لألفاظ أحاديث الكتب الأربعة.

(٤٥) **بحار الأنوار**، ج ٨٣، ص ٢١١.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٨٧، ص ٦٩.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٧١، ص ١٣.

(٤٨) **القرآن الكريم**، سورة الزمر: ١٧.

(٤٩) آية اللّه الشهيد بهشتي، الدكتور شريعتي، باحث على طريق «التكوّن» بالفارسية، مؤسسة نشر آيا آية اللّه الشهيد الدكتور بهشتي، طهران ١٩٩٩م ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٥ و٥٠.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٥٣) فضيلة حجة الإسلام والمسلمين مير سپاه، نظم بمعية طلاب الشيخ مصباح البارزين. «اعتصام الطلبة في قم» وآمل أن أكتب في فرصة مناسبة عن ظاهرة الاعتصام وعن نتائجه. إن الاعتصام والكلمات التي ألقاها طلاب الشيخ مصباح والمعتصمون، لهي مؤشر آخر على صحة رأي الشهيد بهشتي.

(٥٤) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٠٦.

(٥٥) **الميزان**، ج ١٦، ص ٢٨٢ إلى ٢٨٤.

(٥٦) **الميزان**، ج ١٦، ص ٢٨٢ إلى ٢٨٤.

(٥٧) الزمخشري، **الكشاف**، ج ٣، ص ٢٢٢.

(٥٨) **الدر المنثور**، ج ٦، ص ٤٩٣.

(٥٩) **التبيان**، ج ٨، ص ٢٤٧، سورة الروم: ٣٠.

(٦٠) **تفسير الطبري**، ج ٦، ص ١٠٤.

(٦١) **أصول الكافي**، ج ٢، ص ١٧.

(٦٢) **فروع الكافي**، ج ٥، ص ٤٩٤.

(٦٣) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٥٠٧.

(٦٤) الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، **حلية الأولياء**، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ج ١، ص ٦٤.

(٦٥) **حاشية الشفاء، باب الخليفة والإمام**، ص ٥٦٤.

(٦٦) **التفسير الكبير**، ج ١، ص ٢٠٥ و٢٠٧.

(٦٧) **نهج البلاغة**، الخطبة ٢٣٩.

(٦٨) **نهج البلاغة، الرسائل**، الرسالة ٦.

(٦٩) المصدر نفسه، الخطبة، ٣٤.

(٧٠) **نهج البلاغة**، الحكمة، ١٤٥.

الفصل الثاني:

منهج تأسيس
وإقامة الحكومة الدينية

ما هو منهج النبي(ص) في الحكم والتبليغ؟ وكيف كان يعامل المعارضين؟ هل كان ينبذ أصحاب الفكر والرأي الآخر ويزجّ بهم في السجون؟! وبعبارة واحدة، كم ينسجم أو يتعارض أو يتنافر الأسلوب المتبع اليوم من على المنابر في التبليغ والترويج الديني مع المنهج الذي كان عليه النبي(ص)؟

يخجل العلامة إقبال اللاهوري لكونه يصلي على النبي(ص) ويأتلق اسم النبي(ص) في ذهنه!

على المصطفى حينما أصلي
يصبح وجودي ماء من خجلي
يقول الحب أيا مغروراً بالغير
في صدرك أوثان كالدير
إن لم يكن فيك من محمد صفة
فلا تلوثن بصلاتك اسمه!

فكم تنسجم وتتطابق صفاتنا وأقوالنا وأفعالنا مع صفات وأقوال وأفعال النبي(ص)؟

حصلت وقفة في «نقد الحال» استغرقت يومين كنت فيها في زيارة إلى عمان، وقد طرح فضيلة الشيخ مصباح يزدي مسائل جديدة حول الصحافة، خلال هذه الفترة، سأتناولها في القسم المتعلق بالصحافة من هذه المقالات في الوقت المناسب، لكن النقطة المهمة جداً هي إعلان فضيلة الشيخ مصباح استعداده للمناظرة بقوله:

«في ما يتعلق باقتراح وزير الإرشاد، كان قد نشر في الصحف طلب[1] المكاتبة قبل استلامه من قبلنا، ونحن بدورنا أجبنا على الفور. إلاّ أنه وبعد فترة، كتبوا بأن طلاب فلان طلبوا من وزير الإرشاد صرف النظر عن هذه المناظرة... وبالرغم من تكذيب هذه المسألة والإعلان عن الاستعداد مجدداً، فإنهم عادوا إلى ترويج هذه الشائعة مرة أخرى، لكنني ومع ذلك أعلن استعدادي للمناظرة مجدداً، وسيتضح، كالاقتراح السابق، بأن الادعاءات لا تقوم على أساس متين»[2].

وبالنظر لتجديد فضيلة الشيخ مصباح استعداده لإجراء المناظرة، آمل من مؤسسة الإذاعة والتلفزيون توفير أرضية ومستلزمات إجراء هذه المناظرة. وفي حال امتناع الإذاعة والتلفزيون عن ذلك لسبب وآخر، يمكن إجراء المناظرة في مكان آخر كنقابة الصحافيين أو في مؤسسة الإمام الخميني للأبحاث والتعليم، التي يشرف عليها فضيلة الشيخ مصباح، بحضور ممثلي الصحافة والإذاعة والتلفزيون، كي يتم البحث في الادعاءات وفي المسائل الجديدة التي يطرحها فضيلة الشيخ مصباح بين فترة وأخرى، من قبيل دفع مبلغ ١٤ مليون دولار لإحدى الصحف، ومحاولة شراء رأي نائب بهشهر و... من أجل الإجابة عليها.

يمكن تقسيم آيات القرآن الكريم، وكذلك سيرة حياة النبي(ص) في فترة النبوة إلى مرحلتين، مكية ومدنية. فالمرحلة المكية، التي نزل

فيها نحو ثلثي آيات القرآن، تحتوي على بيان وتوضيح المبادئ السياسية والأصول العقائدية للإسلام، وتتحدث كذلك حول منهج الأنبياء السابقين في الدعوة والتبليغ من خلال التركيز والاهتمام بقصص الأنبياء. كما ويعلن النبي(ص) دعوته في هذه المرحلة، وتركز الكثير من الآيات على منهج النبي(ص) في الدعوة والتبليغ في مكة المكرمة.

وبالإمكان الاستنتاج بوضوح بأن نظرية التسامح والتساهل ظاهرة وقابلة للإثبات سواء من خلال الأصول العقائدية للإسلام أو من خلال منهج الأنبياء في الدعوة والتبليغ أو في منهج وسنّة النبي(ص) في الدعوة الإسلامية. وفي الواقع أن أهم معلم من معالم هذه النظرية، يتجلى بوضوح في طريقة وأسلوب التعامل مع المعارضين، بل وحتى مع الأعداء.

ففي الوقت الذي يؤكد فيه القرآن الكريم على الرفق والتسامح، فإنه ينتقد كذلك الحالات التي يتم فيها استخدام العنف. وبالطبع أن التسامح ليس أمراً مطلقاً. وسوف أشير إلى حالات الاستثناء في ذلك أيضاً:

وردت في القرآن الكريم مسألتان هامتان بشأن أسلوب تعامل موسى(ع)، وهما طريقة تعامله(ع) مع القبطي، وطريقة تعامله مع فرعون:

ألف: **﴿ولما بلغ أشده واستوى آتيناه حكماً وعلماً، وكذلك نجزي المحسنين * ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها، فوجد فيها رجلين يقتتلان، هذا من شيعته، وهذا من عدوّه، فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوّه فوكزه موسى فقضى عليه، قال هذا من عمل الشيطان،**

إنه عدوٌّ مضل مبين * قال ربِّ إني ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له إنه هو الغفور الرحيم * قال ربِّ بما أنعمت عليَّ فلن أكون ظهيراً للمجرمين * فأصبح في المدينة خائفاً يترقب فإذا الذي استنصره بالأمس يستصرخه قال له موسى إنك لغويٌّ مبين * فلما أراد أن يبطش بالذي هو عدو لهما، قال يا موسى أتريد أن تقتلني كما قتلت نفساً بالأمس، إن تريد إلاّ أن تكون جباراً في الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين﴾[٣].

إن موسى عليه السلام يغضب، فيقتل القبطي بضربة من يده أو عصاه، لكنه ينسب هذا الغضب والعنف إلى الشيطان، ويسأل اللّه أن يغفر له لأنه ظلم نفسه بقتله القبطي[٤].

وقد ورد في تفسير «الدر المنثور» تحت «ظلم النفس» الذي يعترف به موسى عليه السلام. نقلاً عن ابن جريح أنه لا يحسن بأي نبي أن يقتل شخصاً دون أمر اللّه، وقد قتل موسى ذلك الرجل في حين أنه لم يكن مأموراً بذلك.

لقد اهتم مفسرو القرآن الكريم، السنّة والشيعة، بهذه الآيات، وتناولوها بالبحث والدراسة وأشبعوها نقاشاً من مختلف الزوايا. وبالنظر لنبوة موسى، فقد حاول الكثيرون تبرير قتل النفس من قبله بنحو وآخر، إلاّ أن الواقع، وبصريح آيات القرآن الكريم، يشير إلى أن موسى عليه السلام اعتبر قتل القبطي ظلماً بحق نفسه. واستغفر اللّه وغفر اللّه له ذلك. وقد بحث الإمام الفخر الرازي في ما إذا كان قتل القبطي قبل نبوة موسى أو بعدها، ولما لم يجد أي تبرير منطقي لقتل القبطي، فإنه ذهب إلى أن قتل القبطي كان قبل نبوة موسى عليه السلام[٥].

ووردت قصة قتل القبطي ـ المصري ـ في الكتاب المقدس أيضاً بقليل من الاختلاف. واللافت في هذه المرحلة وفقاً لسفر الخروج، أن موسى كان رجلاً عظيماً[٦] ويشتغل في تعليم الحكمة بمصر[٧].

لقد قتل موسى المصري ودفنه تحت الرمال. وفي اليوم الثاني رأى رجلين عبرانيين يتشاجران، فقال للذي كان يظلم الآخر (يضربه) لِمَ تضرب صاحبك؟ فقال له الرجل: أتريد أن تقتلني كما قتلت ذلك المصري بالأمس[٨]. ولم ترد إشارة في الكتاب المقدس إلى المسائل التربوية والتوجيهية العديدة الواردة في القرآن الكريم بشأن هذه القصة، ويستشف ـ فضلاً عن ذلك ـ من سياق آيات القرآن الكريم أن موسى عليه السلام لم يضرب القبطي بدافع القتل، بل ضربه بقبضته فمات القبطي، في حين توحي آيات الكتاب المقدس وكأن موسى قتل المصري ودفنه عن سابق إصرار.

وعلى أي حال، فقد كان هذا القتل بحسب تعبير موسى والقرآن:

* عملاً شيطانياً.

* استغفر موسى منه.

* قبل اللّه استغفاره.

وبالنظر إلى تفسير الإمام الفخر الرازي، وبحسب الإشارات الواردة في العهد القديم ـ سفر الخروج وأعمال الرسل ـ التي تفيد بأن هذه الحادثة قد وقعت قبل نبوة موسى عليه السلام، فإن تبريرات المفسرين ومحاولة الكثير منهم التوفيق بين

عصمة الأنبياء ـ موسى عليه السلام ـ وقتل النفس، مسألة خارجة عن نطاق البحث والموضوع.

ب: لقد سرد القرآن الكريم في سورة طه قصة موسى وفرعون بالتفصيل ﴿**اذهبا إلى فرعون إنه طغى فقولا له قولاً ليّناً لعلّه يتذكر أو يخشى**﴾[9]. وقد كتب العلاّمة الطباطبائي تحت القول الليّن: «المنع من أن يكلماه بخشونة وعنف وهو من أوجب آداب الدعوة»[10]. وينقل الغزالي أن رجلاً حاسب المأمون وكلّمه بخشونة فقال له المأمون: إن الله قد بعث خيراً منك إلى أسوأ مني وأمره أن يكلمه بلين، أرسل موسى وهارون إلى فرعون وقال فقولا له قولاً ليّناً لعله يتذكر.

إن فرعون عصر موسى عليه السلام، كان رمزاً للظلم والعدوان والقهر والقمع، ولا يمكن تصور قساوة أشد من أن يأمر الحكم والحاكم بقتل الأطفال الرضع، هكذا كان يفعل فرعون، إنه كان يستخف بشعبه ويقهره من أجل إخضاعه وجعله يطيعه صاغراً ذليلاً. كان فرعون يدّعي الألوهية ويعد طاغياً مفسداً ـ بحسب تعبير القرآن الكريم ـ وفي المقابل كان موسى نبياً معه آيات إلهية، معه عصا مدهشة تتحول إلى أفعى، ويمتلك يداً بيضاء وصفات أخرى يمكن عدّها في عشر نقاط، لكنه ومع ذلك يؤمر بمخاطبة فرعون بلين القول. في حين أن هناك، ويا للعجب، من لا يمتلك صفات موسى وآياته الإلهية، ولم يبعثه الله بمهمة خاصة، يتكلم وكأنه خير من موسى، وكتّاب الصحف، مع ما عليه من مؤاخذات، أسوأ من فرعون!

لقد تعدى فرعون عصر موسى ـ رمسيس الثاني[١١] الحد في الظلم والجور والطغيان. يقول الطبرسي في مجمع البيان: «جاوز الحد في الطغيان»[١٢]. ويقول الشيخ الطوسي: «طغى وخرج عن الحد في المعاصي»[١٣]. لكنه ومع ذلك، أمر اللّه تعالى موسى أن يكلمه باللين. ويرجع الإمام الفخر الرازي هذه الليونة إلى سببين:

«لِمَ أمر اللّه موسى (ع) باللين مع الكافر الجاحد؟ (الجواب) لوجهين:

الأول: إنه(ع) كان قد رباه فرعون فأمره أن يخاطبه بالرفق رعاية لتلك الحقوق وهذا تنبيه على نهاية تعظيم حق الأبوين.

الثاني: إن من عادة الجبابرة إذا غلظ لهم في الوعظ، أن يزدادوا عتواً وتكبراً، والمقصود من البعثة حصول النفع لا حصول زيادة الضرر، فلهذا أمر اللّه تعالى بالرفق»[١٤].

إن هذه الآية التي هي تلألؤ لألوان الرحمة الإلهية بأولئك الذين قد لا يحملون عن اللّه تعالى مثل هكذا تصور أبداً، ملأت قلوباً كثيرة بالرحمة والرأفة وأفاضت في عيون كثيرة دموع العطف والمعرفة.

يقول إسماعيل حقي البرسوي في تفسير «روح البيان» إن رجلاً قرأ عند يحيى بن معاذ هذه الآية، فبكى يحيى بن معاذ وقال:

«إلهي هذا رفقك بمن يقول أنا الإله فكيف بمن يقول أنت الإله»[١٥].

وينقل السيوطي في «الدر المنثور» عن الفضل بن عيسى الرقاشي أنه قرأ هذه الآية وقال:

«يا من يتحبب إلى من يعاديه، فكيف بمن يتولى ويناديه؟»[١٦].

أو بحسب تعبير سعدي الشيرازي:

أنّـــى لـــك أن تحـــرم الـــصـــادقـــين
يـــا مـــن هـــكـــذا تـــعـــامـــل الـــعـــاديـــن

لنستحضر هذه الصورة مرة أخرى: موسى بصفاته المعروفة في جهة، وفرعون بصفاته المعروفة في جهة؛ ذروة عظمة النبوة، وقمة الغطرسة والطغيان. وفي هذه الأثناء؛ نبرة الكلام رفق ومداراة!

عـنـد فـرعـون الـزمـان أيـا مـوسىٰ
عـــلـــيـــك أن تـــقـــول قـــولاً لـــيّنا
إن سـكـبـت مـاءً فـي الـزيـت الـفـائـر
ودمـــــرت الـــــقـــــدر والآخـــــر
ارفـق! ولـكـن لا تـقـل غـيـر صـائـب
لاتـبـع وسـواسـاً فـي لـين خـاطـب(١٧)

ما أجمل بمدعي الثورية والحفاظ على قيم الثورة والدفاع المقدس أن يختلوا إلى أنفسهم ويحكموا ضمائرهم ويتفكروا بذواتهم وفقاً لمصداق **﴿بل الإنسان على نفسه بصيرة﴾** ويتأملوا في قول المسيح(ع) الذي يفيد بأنه كيف ترى في عين أخيك نشارة ولا ترى في عينك شوكة؟

ما مغزى ورود قصة موسى(ع) في القرآن الكريم بهذا التفصيل؟ لقد وردت قصة موسى في ٣٤ سورة من القرآن الكريم سواء على نحو التصريح والتفصيل أو التلميح والإشارة. ووردت لفظة «موسى» في ١٣٦ موضعاً من القرآن الكريم. ومن الواضح أن في هذه القصة مواعظ وعبراً جديرة بالاهتمام والتأمل. ونحن بحاجة إلى أن نصنع جسراً يربط عصرنا بهذه القصة كيما نتعلم منها آداب الحوار وأساليب التعامل.

إن الله تعالى يحذر موسى من الغلظة والشدة ويأمره بمخاطبة فرعون بالكلام اللين وبالرفق والمداراة، ويسحبه إلى أرض ملتقى البحرين العجيب كي يريه بعض تجليات القسوة الظاهرية التي هي في الواقع رحمة ورأفة! وهذه القصص التي تغرق القارئ في بحر زاخر من التأمل والتفكير هي من تجليات إعجاز القرآن الكريم الذي ترفع آياته حجب الظلمة حجاباً بعد حجاب لتوقد في قلب القارئ ألقاً ونوراً جديداً، فتقنع عقله وتطمئن فؤاده.

إن موسى يقتل القبطي في مصر، والخضر، الذي هو دليل موسى، يقتل ـ أيضاً ـ فتى؛ يثقب سفينة الفقراء بمدية. إن قتل الفتى المصري على يد موسى عمل شيطاني، لكن قتل الفتى على يد الخضر عمل رحماني. وسأتناول تقييم هذين القتلين عند الكلام حول «التسامح والعنف» الذي ألقى عليه القائد، لحسن الطالع، أضواءً جديدة من خلال تحليله الوافي والشامل بهذا الشأن.

لِمَ أُمر موسى بمخاطبة فرعون بكلام لين؟ إن فرعون كان مشركاً وفاسداً، وكان قد قتل نفس شعب بني إسرائيل الكبير، واستضعف الأقباط وأذلّهم وذبح أبناءهم و... ومع ذلك يجب مخاطبته بلغة لينة. أما أبناء الثورة، الذين ترعرعوا في كنف الثورة ووضعوا أرواحهم على الأكف في المواجهة خلال سنوات الدفاع المقدس، فيمكن نبذهم ونعتهم بالارتداد والإلحاد؟ أين الاختلاف هنا؟!

إذا تصورنا بأن:

١ ـ لنا القيمومة على الناس، ونحن الذين نشخص حسن وقبح أفكار الناس وأعمالهم، وعليهم أن يفكروا كما نريد ويتكلموا كما نستحسن.

٢ ـ وأن الله قد أوكل لنا مهمة فرض دينه على المجتمع والمنطقة والعالم.

٣ ـ وتعريفنا وفهمنا للدين هو عين الصواب وحقيقة الدين وكل ما يخالفه باطل وضلال.

٤ ـ ويمكننا فرض الدين بالقوة والإكراه

فإن النتيجة ستكون، بلا ريب، تقديم صورة خشنة ومشوّهة عن الدين، أي الصورة نفسها التي قدمتها الكنيسة عن المسيحية في القرون الوسطى، والتي كانت بعيدة كل البعد عن حقيقة المسيح والمسيحية. وإذا عرفنا الصورة التي قدمها الحكّام الأمويون عن الدين بمواصفاتها الدقيقة، فإنه يمكن اعتبار لفظة الدين في الواقع قناعاً وستاراً تختفي خلفه حقيقة السلطة. فالسلطة في مثل هذه الحالة تعد أصلاً ثابتاً فيما يعتبر الدين أمراً متغيراً واعتبارياً. ففي المواجهة بين النبي(ص) وأبي سفيان، وبين أمير المؤمنين علي(ع) ومعاوية، وبين معاوية والحسن(ع)، وبين الحسن والحسين ويزيد، يعطي أبو سفيان ومعاوية ويزيد الأصالة للسلطة، فيما يعطي النبي وعلي والحسن والحسين عليهم السلام الأصالة للدين.

ما مغزى اعتبار الإمام علي(ع) قيمة الحكم والإمارة أقل من قيمة فردة نعل قديم مخصوف[١٨] في الوقت الذي يعتبر فيه معاوية ويزيد بصراحة السلطة والحكم أصلاً وغاية ويمارسان أشد أنواع العنف في التاريخ من أجل الاحتفاظ بالسلطة، وينشد يزيد ثملاً بالسلطة:

لـعـبـت هـاشـم بـالملـك

لا خـبـر جـاء ولا وحـي نـزل[١٩]؟!

طبيعي أن هناك اختلافاً وتفاوتاً بيّناً بين لغة ومفردات الذي يعد

الدين أصلاً وغاية، وبين ذلك الذي يعد السلطة والحكم أصلاً وغاية. فالمفردات كالأمواج؛ معالم للأفكار، والأفكار دوافع للأعمال والأفعال.

فعندما يكون الهدف والغاية هو الدين، فإن الفطرة الإلهية للناس تميل نحو الدين، وعند ذلك سيكون واجب الأنبياء، بحسب تعبير الإمام علي(ع)، هو إثارة دفائن العقول[٢٠]. إن لغة محاورة العقول، لغة ليّنة رفيقة، فيما لغة إثارة المشاعر، لغة غليظة خشنة ومثيرة للعداوة، والبغضاء. وحينما تكون لغة الدين لغة عقلانية هادئة، يمكن للمرء في ظلها أن يرتقي من درجات الشك إلى نور الحق واليقين. بيد أنه في ظل لغة القسر الديني، فإن أي شك أو شبهة ينظر إليه على أنه ضلال وانحراف.

إن جوهر الدين والإيمان الديني هو الإيمان باللّه والاعتقاد بوحدانيته تعالى. فلِمَ يستعرض القرآن الكريم مراحل شك ويقين إبراهيم الخليل؟ ولِمَ يسأل إبراهيم اللّه تعالى أن يريه كيف يحيي الموتى كي يطمئن قلبه؟

إن سورة الأنعام هي من السور القرآنية المكية التي تستعرض سير إبراهيم(ع) في ملكوت السموات والأرض[٢١]. فمن بعد قصة موسى، انصبّ اهتمام القرآن على قصة إبراهيم(ع). وقد ورد اسم إبراهيم وذكره وذكر مواعظه وأقواله وأفعاله في ٢٥ سورة على مدى فترة الرسالة تقريباً. ولدينا سورة باسمه في القرآن الكريم[٢٢]:

﴿وكذلك نُري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين * فلما جنَّ عليه الليل رأى كوكباً، قال هذا ربي، فلما أفل قال لا أحب الآفلين * فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي، فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين * فلما

رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر، فلما أفلتْ قال يا قوم إني بريءٌ مما تشركون * إني وجهت وجهت للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين﴾[٢٣].

فعلى الرغم من أن الآيات تشير في الظاهر إلى أن إبراهيم(ع) هو الذي يتحدث عن الكواكب والشمس والقمر، إلاّ أن معظم المفسرين المعتبرين يرون أن إبراهيم كان يتكلم ـ في الواقع ـ عن لسان قومه أو عن لسان الجماعات التي كانت تعبد الكواكب والشمس والقمر.

وعلى أي حال، فمن الواضح أن من الواجب في المعرفة والإيمان الديني الوصول إلى الحجة البرهانية، بحسب تعبير العلامة الطباطبائي، إذ إن الحجة البرهانية هي التي توصل الإنسان إلى عين اليقين[٢٤]. ففي زمن إبراهيم، كان الناس يعبدون الكواكب والشمس والقمر فخاطبهم إبراهيم بمنتهى الود والكياسة كي يصل وقومه إلى عين اليقين. وفي زماننا لا أحد يعبد الكواكب والشمس والقمر، لكن الاشتراكية والماركسية والوجودية... أوثان كانت ولا تزال جماعات كثيرة من الناس تهتم بها. والحرية والديموقراطية خارج إطار قواعد الدين، يمكن أن توفرا مثل هكذا أرضية. والعلاج هو اتباع النهج الإبراهيمي. أي الرفق والتساهل والهداية.

إن من المسائل التي كان يطرحها المرحوم آية اللّه الخوانساري (رض) في دروسه وبحوثه هي التمعن بشأن ضرورة الآية والرواية ومغزى نزول الآية وطرح مراحل الشك والمعرفة وإيصال إبراهيم وقومه إلى المطلوب. ويعتبر الشيخ محمود الشبستري مراحل معرفة إبراهيم بأنها مرور من المعرفة الحسية والخيالية إلى العقل الأنور.

والسؤال هو: كيف يطوي شبان هذه الأرض المظلومون هذه

المراتب أو المراحل؟ وكيف يضيئون سراج أفكارهم بأنوار المعرفة؟

كتب لي أحد القرّاء الكرام يقول إنه يتصور بأن آية الله مصباح يزدي غير واقف على المراجع القرآنية والروائية والفقهية، وإنه يسعى حثيثاً إلى إثبات ذلك بنحو موثق. وفي الإجابة على هذا القارئ وجميع القرّاء الكرام، لا بد من القول بأن فضيلة الشيخ مصباح واقف، ولا شك على جميع هذه المراجع، والأهم من ذلك أنه يتصرف أحياناً بطريقة كلامه وسلوكه، على أساس مبدأ التساهل وسعة الصدر. لكنني كنت وما زلتُ أتوقع منه أن يشمل شبان إيران أيضاً بعطفه وحنانه شأنهم شأن شبان أميركا الجنوبية.

ففي عددها المرقم ٢٣ الصادر في شتاء ١٩٩٧، نشرت مجلة «المعرفة»، التي يشرف عليها الأستاذ مصباح، تقريراً تحت عنوان «رسالة الظمأ» عن زيارة فضيلة الشيخ مصباح إلى إميركا الجنوبية خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس من عام ١٩٩٧.. وقال حجة الإسلام رباني في تقرير زيارة الأستاذ:

«في يوم الثلاثاء ٢٤ آب/ أغسطس كان للأستاذ لقاء مع أساقفة مركز باسيليا غوادلوب المقدس. وهذا المكان هو أحد أهم المراكز الدينية، ويتوجه إليه يومياً جمع كثير من الناس من أجل الاستماع إلى مواعظ القساوسة، وعدد الذين يأتون إلى هذا المكان للعبادة في كل أسبوع يصل أحياناً بحسب قول أحد القساوسة إلى خمسمائة شخص.

ولقد أخذوا الأستاذ إلى المكان الخاص للسلام على المؤمنين، وقالوا: إنهم لم يأخذوا قبل هذا الوقت أحداً من الغرباء إلى هذا المكان، لكنهم فعلوا ذلك لأنهم يكنّون احتراماً خاصاً لفضيلته. وبعد ذلك، خطب فضيلته بجمع الأساقفة والراهبات، واستمع إلى مشاكلهم وأجاب على أسئلتهم. وطرحت إحدى الأسئلة حول سلمان رشدي بلهجة حادة فقال فضيلته: «أنا أشكركم على هذا السؤال الذي

طرحتموه» وأجاب على السؤال. فأثارت إجابته سرور وحيرة السائل إذ بدلاً من أن ينزعج كان رد فعله هكذا».

وفي الحديث عن زيارته، أشار فضيلة الشيخ مصباح إلى نقاط جديرة بالاهتمام إذ قال:

«قبل أن أضع أقدامي في هذه البلاد، لم أكن لأتصور أن أصادف مثل هكذا مشاهد، وفي الواقع لا يمكن تصوير تلك المشاهد. وعادة كانت لنا في هذه الجولات اتصالات برجال الكنيسة وطلاب الجامعات، وأحياناً بالآخرين على نحو غير مباشر، عن طريق المقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحافية. لقد كان الاستقبال في الحقيقة خارجاً عن حد التصور.

تصوروا إذا جاء أحد القساوسة إلى المدرسة الفيضية بقم، مثلاً فكم سيكون احتفاؤنا به؟! إن أقصى ما يمكن أن نقوم به، إن كنا نوليه مزيد احترام واهتمام، هو أننا سنجري له استقبالاً بسيطاً، ولكن أن يستقبلنا في بلد أجنبي معاون رئيس الجامعة، الذي كان رئيساً لذلك المكان في الواقع، ويستضيفنا في بيته ويضع تحت تصرفنا سيارته الخاصة ويحتفي بنا ذلك الاحتفاء، فإنه شيء عجيب. بماذا يمكن تفسير ذلك؟ ففي مدينا سان باولو، كان الكاردينال الجالس بجنبي يشدّ على يدي ويقول: «إن مكانك في قلوبنا» وبقي محتفظاً بيدي يشدّ عليها مدة قبل أن يتركها.

هكذا كان رأي الكاردينال المسيحي الذي نناقشه في تبليغ الإسلام في قبال تبشيره بالمسيحية، ومنظر ذلك الأسقف الذي ودّعنا وخرج وراءنا من البناية وظل يتودد إلينا إلى أن صعدنا في السيارة وابتعدنا عنه.. كان مثيراً جداً. وكانوا أحياناً يعربون عن حبهم ويضمونني إلى صدورهم بقوة إلى درجة أنني قلما شاهدت مثل هكذا شيء من أصدقائي!

وفي غوادلوب، عندما أردنا أن نفترق عنهم، جاء أحد القساوسة كي يرينا أطراف الكنيسة، وبعد ذلك قال: «اسمح لي أن أضمك إلى

صدري» وظل يضمني إلى صدره برهة من الوقت بحميمية خاصة أمام عدسة التلفزيون التي كانت تصور المشهد، وقال: «نحن لا يسعنا أن نفعل شيئاً، فأنتم الذين يجب أن تكونوا حملة راية التوحيد ومكافحة الفساد والانحراف الأخلاقي».

بماذا يمكن تفسير حب الكاردينال المسيحي للإمام الراحل (رض)؟ تصوروا رجل دين مسلماً، هل يمكن بحال من الأحوال أن يحب قساً؟ لكن هؤلاء يحملون مثل هكذا حب للإمام، وهذا يضاعف من حجم مسؤولياتنا.

وبعد الانتهاء من محاضرتي في غوادلوب، جاءني طالب جامعي مسيحي وطالب جامعي يهودي، فتحدث في البداية الذي كان يهودياً برهة من الوقت، ثم قال الذي مسيحياً:

«أنا لا أتكلم تملقاً، ولا أرى داعياً لذل، لكنني خلال هاتين الليلتين اللتين تحدثتم فيهما هنا كنت أرى فيك نور اللّه».

إن النقاط التي اخترتها من تقرير «رسالة الظمأ» كل مفردة وعبارة فيها جديرة بالتأمل والاعتبار. فالكاردينال المسيحي المنافس، يتعامل بحسب فضيلة الشيخ مصباح، بتلك الطريقة الفياضة بالحب والمودة. لِمَ يجب أن يصدر كل هذا الحب والمودة عن القساوسة والكاردينالات؟ ولِمَ يجري في الفيضية استقبال بسيط؟!

إن تقرير «رسالة الظمأ» يضم في طياته موضوعاً تربوياً نفسياً غير معلن. والحديث مع الأستاذ مصباح يدور ـ بالضبط ـ حول هذا الموضوع. فالكاردينالات والقساوسة، تصرفوا على أساس مبدأ التسامح والتساهل وليس على أساس وصول المسيحية إلى طريق مسدود! فلِمَ لا يكون لشبابنا مثل حظ شبان أميركا الجنوبية المسيحيين واليهود؟ ولِمَ لا يأخذ فضيلة الشيخ مصباح بيد كتّاب الصحافة ويتحدث إليهم برفق ومودة؟

إن اللّه تعالى يأمر موسى، في القرآن الكريم، أن يتحدث إلى فرعون بلغة ليّنة رقيقه، ويمضي مراحل شك ومعرفة إبراهيم وقومه في سبيل بلوغ عين اليقين. فلماذا لا نشكر شبابنا على طرحهم لأسئلتهم وشبهاتهم ونجيب عليها، مثلما شكر الأستاذ مصباح ذلك السائل بشأن سلمان رشدي الذي كان سؤاله يدور ـ ولا شك ـ حول فتوى الإمام؟!

لنفترض جدلاً أن بعض الأسئلة والشبهات حول القصاص وولاية الفقيه وتاريخ عاشوراء والمهدوية ونوح و... قد طرحت بقلة ذوق، فهل الرد المناسب هو التشدد والتكفير والتفسيق؟ فكلنا رأينا أي أزمة واجهتها البلاد بسبب مسرحية نشرة «موج» الجامعية وماذا كانت النتيجة. فهل كان ذلك الكاتب الشاب مرتداً أو منكراً لضرورة من ضرورات الدين؟

إن المؤسستين، العلمائية والحكومية الدينية، في بلادنا تواجهان اليوم أهم امتحان في تاريخهما. ولسوف يدوّن التاريخ كل قول أو فعل ويحتفظ به كي يحكم بشأنه مستقبلاً.

لِمَ يستبعد الأستاذ مصباح أن يحب رجل دين مسلم قساً؟ لِمَ يكون هذا الأمر مستبعداً في ذهن فضيلته بهذه الصورة؟ ألم يغرم الشريف الرضي بأبي إسحاق الصابئي وينشد في مدحه أعظم قصائده؟

لماذا لا نسعى إلى أن نجعل الكاردينال إذا جاء إلى الفيضية يشعر كأنه في بيته، نحتفي به غاية الاحتفاء، نضع غرفة تحت تصرفه، ونطلب إليه أن يتحدث إلى الطلبة حول المسيحية، كي يصبح، عندما يعود إلى بلاده، مروّجاً للفيضية وللإسلام، مثل فضيلة الشيخ مصباح الذي أدى حق الترويج لأساقفة وكاردينالات أميركا الجنوبية بأحسن ما يكون!

ألم يرسم القرآن الكريم أجمل وأروع الصور واللوحات عن مريم والمسيح عليهما السلام؟ فأنا باعتباري كنت طالباً مسلماً في الجامعة خلال سنوات ما قبل الثورة، أحمل تجربة حيّة في هذا المجال. ففي كنيسة لوقا في أصفهان، كان الحديث يدور حول شخصية مريم في القرآن الكريم، وكان نحيب وبكاء القساوسة يتعالى في باحة كنيسة لوقا. إن القرآن لم يذكر اسم زوج نبينا أو اسم ابنته بصراحة ولو لمرة واحدة، لكنه ذكر اسم مريم(ع) في ٣٤ موضعاً بنحو من الإجلال والتعظيم يخطف اللباب ويلين كل قلب مهما كان قاسياً ومتحجراً. ترى أليس أسلوب القرآن الكريم هذا، وكل هذا التأكيد والتركيز على قصة موسى والمسيح عليهما السلام آية واضحة على التسامح والتساهل؟ وآية على كون الأديان الإلهية حلقات متصلة ببعض؟

في شهر آذار/ مارس عام ١٩٩٩، طرح الأستاذ مصباح يزدي نقاطاً هامة بشأن منهج التدريس والتبليغ في الحوزة العلمية، ومن ذلك قوله:

«ترى هل المنهج الذي نسير عليه في التدريس هو المنهج الأفضل والمثالي؟ إن كان كذلك فلنستمر عليه، وإن لم يكن كذلك وكانت فيه نواقص، فما الداعي لأن نقول هكذا فعل الصرفيون ونحن أيضاً هكذا نفعل. كلا يا سيدي، الصرفيون هكذا فعلوا، ونحن هكذا نفعل، نوجد منهجاً أفضل. لنغير منهجنا في التبليغ إن كان فيه نواقص وكانت كيفية صعودنا منابر الوعظ والخطابة غير مرضية. ترى هل يكفي لترويج الإسلام تكرار مجموعة من المحفوظات؟

لا بد من إعادة النظر ببعض الأمور. وإذا لم نفعل فإننا سنجتث جذورنا بأيدينا عاجلاً أم آجلاً، ماذا لو جاء وقت أصبحنا فيه ـ لا سمح اللّه ـ في وضع يتصور فيه الناس بأننا جماعة لا تفهم ماذا تريد ولا تعرف واجباتها؟»[٢٥].

إن تشكيك الأستاذ في جدوى المنهج التدريسي والتبليغي، شيء جدير بالإشادة. وهذا الموضوع هو ما أود أن أطرحه مع فضيلته. ترى أليس من الجدير إعادة النظر في منهج وأسلوب التهديد في تبليغ الدين؟ وألا يجد فضيلة الشيخ مصباح حاجة إلى إعادة النظر في أسلوب تبليغه للدين؟ أم يرى أسلوبه عين الصواب وحقيقة الدين؟

لقد قال فضيلته ذات مرة:

«من يقول إن لديه قراءة جديدة عن الإسلام، يجب أن يصفع على فيه ويقال له لا أفلحت»[٢٦].

فما هي القراءة الوحيدة والقديمة عن الإسلام؟ وهل يعتبر فضيلة الشيخ مصباح أن فهمه واستنباطه الشخصي هو القراءة الوحيدة عن الدين؟ ألم يطرأ أي تغيير على آرائه ووجهات نظره خلال سني حياته المختلفة؟

ففي كتابه «الإسلام ومقتضيات العصر» يكتب المرحوم الشهيد مطهري:

«إنك لا تجد عالماً من العلماء المشهورين، سواء المسلمون أم غير المسلمين، إلاّ وقد نسخت ـ على الأقل ـ ثمانون بالمئة من آرائه ومعتقداته. انظر ابن سينا نفسه؛ نصف آرائه بليت، وديكارت أيضاً؛ آراؤه نسخت، وباتت أفكاره مضحكة. فعندما تنظر إلى رسالة «العُدة» للشيخ الطوسي وتقارنها برسائل الشيخ الأنصاري تجد أن «العدة» يجب الاحتفاظ بها في المكتبات باعتبارها من الآثار القديمة المنسوخة، إذ لم يعد لها قيمة ككتاب دراسي. وكذلك هو الحال مع الشيخ الصدوق والمحقق الحلي. ولا تجد شخصاً واحداً يبقى كتابه مفيداً مئة بالمئة. وتجد العلماء المتأخرين قد قالوا أشياء، نُسخت على أثرها أقوال المتقدمين من تلقاء نفسها. لم يكونوا يريدونها أن تنسخ، لكنها نسخت»[٢٧].

إن الأقوال والاستنباطات والآراء المختلفة، والمتناقضة أحياناً، الواردة في أشهر تفاسير القرآن الكريم، وكذلك الحالات العديدة التي ينتقد فيها العلاّمة الطباطبائي آراء المفسرين المتقدمين، كآراء الإمام الفخر الرازي، لهي أدلة دامغة على أنه لا يمكن الادعاء في مقطع زمني خاص بأن الرأي الكذائي هو الذي يمثل الدين ولا غير.

ويمكن الإتيان بشواهد كثيرة أخرى في هذا المجال. فخلال حركة المشروطة (الحركة الدستورية)، أفتى العماء المؤيدون للمشروطة بارتداد معارضي المشروطة واعتبروهم محاربين للإمام الحجة ـ عليه السلام، فيما أفتى العلماء المعارضون للمشروطة بدورهم بارتداد مؤيدي المشروطة. وخلال العقدين اللذين سبقا انتصار الثورة الإسلامية، كان بعض علماء الدين يعتبرون الجهاد ضد النظام البهلوي انحرافاً عن الدين والمذهب، ويلتزمون جانب الصمت ويعتقدون بأن أي راية ترفع قبل ظهور الإمام الحجة(ع) هي راية ضلال. وكان البعض في الحوزة العلمية يعتبر الفلسفة والعرفان مساويين للكفر والضلال، وكانت دروس الفلسفة والعرفان تقام في الخفاء، فيما كان البعض الآخر ينظر إلى الفلسفة والعرفان باعتبارهما يصبان في خدمة الدين والإيمان الديني.

وبالنظر لتشكيك فضيلة الشيخ مصباح في جدوى منهج العلماء في التدريس والتبليغ في آذار/ مارس ١٩٩٩، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو: هل يجب استخدام لغة القسر والإكراه في تبليغ وترويج الدين أم يجب استخدام لغة الودّ والتمكين؟

إن الإكراه والتمكين أسلوبان مختلفان ولكل منهما مواصفاته الخاصة. إن أسلوب موسى عليه السلام في أول مواجهة له مع فرعون، وأسلوب إبراهيم عليه السلام في العبور من مراحل الشك

إلى اليقين، وأسلوب نبي الإسلام، سواء في مرحلة الدعوة في مكة أم في مرحلة تأسيس الدولة في المدينة، لم يقم على أساس فرض الدين مطلقاً. بل على العكس من ذلك، فقد أشار القرآن الكريم في آيات عديدة إلى أن الدين والإيمان لا يتحققان عن طريق الفرض والإجبار، وكمثال على ذلك الآيات التالية:

١ ـ **﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغيّ﴾**(٢٨) .

٢ ـ **﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾**(٢٩).

٣ ـ ولم يرد في أي من آيات القرآن الكريم حديث عن فرض الدين، بل أشار القرآن إلى دعاء الإنسان اللّه تعالى أن لا يحمله شيئاً خارجاً عن طاقته وتحمُّله: **﴿ربنا ولا تحمّلنا ما لا طاقة لنا به﴾**(٣٠) وتحدث القرآن ـ أيضاً ـ عن بني إسرائيل الذين حملوا التوراة ولم يحملوها.

٤ ـ **﴿وعد اللّه الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكننّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم..﴾**(٣١).

وقد كتب الشيخ الطوسي في ذيل آية: **﴿أفأنت تكره الناس...﴾** أن الله لا يريد إكراه الناس على الإيمان لأنه يتنافى مع التكليف. وقد سلا اللّه تعالى النبي(ص) الذي كان يلحّ في الدعاء للناس ويتحسر على إيمانهم(٣٢). وكتب الإمام الفخر الرازي في ذيل آية: **﴿لا إكراه في الدين﴾** أن اللّه تعالى لم يقم الإيمان على أساس «القسر» ولا «الإلجاء» و«الإكراه»، وقال إن ذلك غير جائز لأنه ينافي التكليف(٣٣). وورد في ذيل الآية نفسها في محاسن التأويل أن الدنيا دار الابتلاء(٣٤).

وفي لقاء له مع صحيفة «إيران» مؤخراً، أشار آية الله صالحي نجف آبادي إلى هذا المعنى بقوله:

«لم يسلّ النبي(ص) سيفاً من أجل فرض الدين قط. إن هذا العمل منافٍ للعقل ومنافٍ لآيات القرآن «لا إكراه في الدين». يعني أنه لا يمكن إدخال الدين في قلب أحد بالقوة. فالقلب يستقبل ما يستحسنه ولا مجال لفرض الدين على أحد بقوة السلاح. هذا ما فهمته واستنتجته من دراستي»[٣٥].

يقر الأستاذ مصباح يزدي ـ أيضاً ـ هذه المسألة وهي:

«إن من يمتلك أدنى معرفة بتاريخ الإسلام، يدرك هزالة القول بأن الإسلام قد انتصر وساد بقوة السيف. إن الدين يقوم على أساس التبليغ وهداية الناس إلى الحياة القائمة على العقل والمنطق، وأفضل دليل على ذلك آيات القرآن: ﴿**إنّا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً**﴾[٣٦]. ﴿**وما على الرسول إلاّ البلاغ**﴾[٣٧] وآية: ﴿**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾[٣٨].

فمع أن النبي(ص) والأئمة الأطهار عليهم السلام كانوا يتمتعون بقوة المعجزة، وكان بإمكانهم أن يُعملوا سلطانهم بالطرق غير العادية ومن خلال استخدام القوة القهرية الغيبية، إلاّ أنهم لم يفعلوا ذلك قط، لأن ما يريده الإسلام هو تقبل الناس للإسلام وللحكم الديني عن وعي وبصيرة، إذ إن الذي يثبت ويدوّن هو الحكم الذي يستولي على القلوب ﴿**وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط**﴾[٣٩].

لقد أنزل اللّه للناس الدين والشريعة كي يقيم الناس بأنفسهم، من خلال الوعي والمنطق، حكومة العدل والقسط. ويوجب الإسلام تبيين الحق للناس. وليس لأحد أن يحول دون ذلك، وإن لم يسلم بالحق جميع من عرفه»[٤٠].

وبقصارى الكلام: ليس التدين أمراً قسرياً، فالنبي(ص) لم يسعَ قط إلى إدخال أحد في الدين بالفرض والإكراه، ولا حاول إيصال الناس في ظل سيادة الدين إلى مراحل الكمال الإيماني واليقيني

بواسطة القسر والإجبار. وقد طرح العلاّمة الطباطبائي بياناً رائعاً في تفسير الآية ٩٩ من سورة يونس إذ قال:

«أي إنه لم يشأ ذلك، فلم يؤمن جميعهم ولا يؤمن، فالمشيئة في ذلك أن اللّه سبحانه ولم يشأ ذلك فلا ينبغي لك أن تطمع فيه ولا أن تجتهد لذلك، لأنك لا تقدر على إكراههم وإجبارهم على الإيمان. والإيمان الذي نريده منهم هو ما كان عن حسن الاختيار لا ما كان عن إكراه وإجبار. لذلك قال بعد ذلك في صورة الاستفهام الإنكاري: ﴿أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ أي بعدما بيّنا أن أمر المشيئة إلى الله وهو لم يشأ إيمان جميع الناس فلا يؤمنون باختيارهم البتة، لم يبقَ إلاّ أن تكره الناس وتجبرهم على الإيمان، وأنا أنكر ذلك عليك، فلا أنت تقدر على ذلك ولا أنا أقبل الإيمان الذي هذا نعته»[٤١].

ويستدل الطبرسي في مجمع البيان بـ «عقلانية» الإنسان على نفي القسر والإجبار[٤٢]. إذ وهب اللّه تعالى الإنسان نعمة العقل كي يختار الإيمان على أساسه. ويرى أبو الفتوح الرازي أن الإجبار والإكراه منافيان للحكمة والتكليف[٤٣].

وقد أورد آية اللّه هاشمي رفسنجاني في «التفسير الهادي»، عشر نقاط في ذيل الآية ٩٩ تتسم بدقة نظر وشمولية جديرة بالاهتمام:

١ ـ لو شاءت المشيئة الإلهية أن يؤمن جميع الناس لآمن جميعهم بلا استثناء.

٢ ـ لقد خلق الباري تعالى الإنسان كائناً مخيّراً.

٣ ـ الناس مخيّرون في قبول أو عدم قبول الدين الإلهي.

٤ ـ لا يريد اللّه تعالى الإيمان القائم على القسر والإكراه.

٥ ـ إن عدم إيمان جماعات كثيرة من الناس لهو دليل على حرية الناس وعدم إكراههم على الدخول في الدين الإلهي.

٦ ـ إن تحقق المشيئة الإلهية ضرورة غير قابلة للنقض.

٧ ـ ليس لأحد كائناً من كان حتى النبي(ص) أن يكره الناس على الدخول في الدين.

٨ ـ إن مقتضى ربوبية اللّه تعالى هو حرية الدخول أو عدم الدخول في الدين.

٩ ـ رغبة النبي(ص) الملحّة في إيمان الناس جميعاً.

١٠ ـإن إيمان قوم يونس كان قائماً على أساس الاختيار لا على أساس القسر والإكراه(٤٤).

ومن هنا يمكن القول بأنّ النبي(ص) كان يتسامح مع الناس ويعاملهم برفق ومودة. واللافت هو أن الله تعالى يحذر النبي(ص) من ألا يكون صبوراً في التعامل مع الناس كيونس(ع)، ومن أن يعتزل الناس: ﴿**فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم**﴾(٤٥).

إن كلمة «مكظوم» هي من مصدر كظم الغيظ، بمعنى ابتلاع جرعات الغضب، ولهذا فقد فسروا «المكظوم» بالذي يغص بالغضب ولا يجد سبيلاً لإفراغه.

ففي الآية، ينهى اللّه تعالى رسوله(ص) عن أن يكون غاضباً، كيونس الذي كان غاضباً بشدة حين ناجى ربّه، ويقول له لا تكن هكذا. وهذا في الواقع؛ نهي عن سبب الغضب، وسبب الغضب هو قلة تحمل المرء واستعجال نزول العذاب على أعدائه(٤٦).

لقد نفد صبر يونس على عصيان قومه وتمردهم على معجزته السماوية، فضاق بهم وابتعد عنهم غاضباً مسافراً عن طريق البحر(٤٧). ويرى الإمام الفخر الرازي أن وصية اللّه تعالى

للنبي(ص) بالقول: ﴿**ولا تكن كصاحب الحوت**﴾ أي لا تكن كيونس، تعني أنه لا تكن «مكظوماً» أي: «لا يوجد منك ما وجد منه من الضجر والمغاضبة»[٤٨] ولا تكن عجولاً وغضوباً كيونس[٤٩].

إذن، يتضح أن أسلوب التعامل مع المشركين، بل وحتى مع العصاة المتمردين، ينبغي أن لا يقوم على الغضب والاستعجال. وبالطبع لا يعني ذلك التساهل حتى مع المشرك المحارب، إذ يؤكد القرآن على الشدة والغلظة في التعامل مع الكفار في مثل هكذا حالات.

إن تحذير البارئ تعالى للنبي(ص) من أن يكون كيونس، لهو أوضح دليل وهاد للذين يريدون أن يكونوا هداة ودعاة للناس إلى الدين والتقوى. فالأنبياء هم من جنس الإنسان، ولا تعني عصمة الأنبياء أنه لا يوجد لدى النبي أي ميل نفساني، بل إن التربية الإلهية للأنبياء هي التي تمكنهم من التغلب على أنفسهم. والتغلب على النفس ليس بالأمر الذي يمكن بلوغه من دون مجاهدة وترويض للنفس. ومن هنا ينتقد ابن عربي سلوك يونس(ع)، الذي غضب على قومه، وينظر إلى هذا الغضب باعتباره تغلب النفس على يونس(ع) الذي أدى إلى تغلب الطيش والغضب عليه[٥٠].

إن الإنصاف يحتم علينا القول بأنه لا يمكن مقارنة أناسنا وشبابنا بقوم يونس، ولا اعتبار مرشدينا أفضل من يونس. وينبغي علينا الامتثال بهذه التوصية القرآنية الحكيمة، والامتناع عن الكلام حين الغضب، ذلك لأن الكلام الذي يقال لا يُنسى ولا يمحى.

الهوامش:

(١) لقد تمّ إرسال طلب الدعوة إلى المناظرة إلى مكتب فضيلة الشيخ مصباح عبر الفاكس بالتزامن مع إرساله إلى الصحافة، وتاريخ وساعة إرسال الفاكس مثبتان في الطلب (المؤلف).

(٢) **صحيفة كيهان**، الأربعاء ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

(٣) **القرآن الكريم**، سورة القصص، الآيات ١٤ ـ ١٩.

(٤) **مجمع البيان**، ج ٤، ص ٢٤٤.

(٥) **التفسير الكبير**، ج ٢٤، ص ٢٣٢.

(٦) **الكتاب المقدس**، سفر الخروج، الباب ١١، الآية ٣.

(٧) **الكتاب المقدس**، أعمال الرسل، الباب ٧، الآية ٢٢.

(٨) **الكتاب المقدس**، سفر الخروج، الباب الثاني، الآيات ١١ ـ ١٥.

(٩) **القرآن الكريم**، سورة طه، الآيات ٤٢ ـ ٤٤.

(١٠) **الميزان**، ج ١٤، ص ١٥٤.

(١١) مستر هاكس، **قاموس الكتاب المقدس** (بيروت، ١٩٢٨م)، ص ٥٤٩ و٥٨٠.

(١٢) **مجمع البيان**، ج ٤، ص ١١.

(١٣) **التبيان**، ج ٧، ص ١٧٤.

(١٤) **التفسير الكبير**، ج ٢٢، ص ٥٨.

(١٥) إسماعيل حقي البرسوي، **روح البيان** (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، ج ٥، ص ٣٨٩.

(١٦) **الدر المنثور**، ج ٥، ص ٥٨٠.

(١٧) المثنوي (نيكلسون)، **الكتاب الرابع** [بالفارسية]، الآبيات ٣٨١٥ إلى ٧٣٨١.

(١٨) **نهج البلاغة**، الخطبة ٣٣.

(١٩) العلامة السيد مرتضى العسكري، **معالم المدرستين**، ج ٣، ص ١٦١.

(٢٠) **نهج البلاغة**، الخطبة ١.

(٢١) آية الله محمد هادي معرفة، **التمهيد في علوم القرآن** (قم، مؤسسة النشر الإسلامي ١٤١٢هـ)، ج ١، ص ١٧١ ـ ١٧٨.

(٢٢) المهندس مهدي بازركان، **سير تحول قرآن** بالفارسية، (شركت انتشار، ١٣٧٧هـ)، ص ٣٢٥.

(٢٣) **القرآن الكريم**، سورة الأنعام، الآيات ٧٥ ـ ٧٩.

(٢٤) **الميزان**، ج ٧، ص ٢٨٨.

(٢٥) **صحيفة إطلاعات**، ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٠.

(٢٦) **صحيفة خرداد**، ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

(٢٧) **الإسلام ومقتضيات العصر**، بالفارسية، ص ٣٦٢.

(٢٨) **القرآن الكريم**، سورة البقرة: ٢٥٦.

(٢٩) **القرآن الكريم**، سورة يونس: ٩٩.

(٣٠) **القرآن الكريم**، سورة البقرة: ٢٨٦.

(٣١) **القرآن الكريم**، سورة النور: ٥٥.

(٣٢) **التبيان**، ج ٥، ص ٤٣٥.

(٣٣) **التفسير الكبير**، ج ٧، ص ١٥.

(٣٤) **محاسن التأويل**، ج ٢، ٢٥٦.

(٣٥) **صحيفة** إيران، ٢٠٠٠/٤/١٣.

(٣٦) **القرآن الكريم**، سورة الإنسان، الآية ٣.

(٣٧) المصدر نفسه، سورة المائدة، ٩٩.

(٣٨) المصدر نفسه، سورة الكهف، ٢٩.

(٣٩) المصدر نفسه، سورة الحديد، ٢٥.

(٤٠) الأستاذ مصباح يزدي، **الأسئلة والأجوبة**، الجزء الثالث (مؤسسة الإمام الخميني للأبحاث والتعليم، ١٩٩٩).

(٤١) **الميزان**، ج ١، ص ١٩٩ و٢٠٠.

(٤٢) **مجمع البيان**، ج ٣، ص ١٣٦ و١٣٧.

(٤٣) **روض الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن**، ج ١٠، ص ٢١٦.

(٤٤) **التفسير الهادي (بالفارسية)**، ج ٧، ص ٥٥٩ و٥٦٠.

(٤٥) **القرآن الكريم**، سورة القلم، ٤٨.

(٤٦) **الميزان**، ج ٢٠، ص ٨٤.

(٤٧) آية الله جوادي آملي، **التفسير الموضوعي للقرآن الكريم** (قم - مركز نشر الإسراء، ١٩٩٧م) ج ٧، ص ٢٦١ و٢٩٧.

(٤٨) **التفسير الكبير**، ج ٣٠/ ٩٨.

(٤٩) **التبيان**، ج ١٠، ص ٩٠، **والدر المنثور**، ج ٨، ص ٢٦١.

(٥٠) ابن عربي، **تفسير القرآن الكريم**، ج ٢، ص ٦٨٨.

الفصل الثالث:

المنهج النبوي في الخطاب والسلوك

إن هناك محطتين في حياة النبي(ص) توضحان بجلاء أن تعامل النبي(ص) مع الناس كان قائماً على أساس المودة والرحمة. الأولى تعامله مع المسلمين بعد الهزيمة في معركة أحد، والثانية تعامله مع المشركين في فتح مكة. فكما كان النبي(ص) مكلفاً بأداء الفرائض فإنه كان مكلفاً بالتسامح مع الناس والتعامل معهم برفق أيضاً[١].

وعلى أي حال، لم يتحمل يونس قومه، فابتعد عنهم واستقر في بطن الحوت. لكنه وفي بطن الحوت اعترف بأنه ظلم نفسه فدعا الله فغفر الله له، وأصبح صورة دائمة في مرآة صلاة الغفيلة! والحال، لو كان هادي القوم فظاً وغليظ القلب، لانفضّ الناس من حوله ولبقي وحيداً ولا شك، والآية ١٥٩ من سورة آل عمران تبين بوضوح كيفية تعامل النبي(ص) مع الناس: ﴿**فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضّوا من حولك، فاعفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين**﴾. وسورة آل عمران

سورة مدنية، وهذه الآية نزلت بعد معركة أحد:

أ: فبما رحمة من اللّه... الـ «ما»، بحسب تعبير القرطبي صلة تنطوي على معنى التأكيد. ويستشهد القرطبي ببيت شعر للمفضل يضع فيه «السهل» في قبال «الفظّ».

وليس بفظّ في الأواني والأولى يومون جدواه ولكنه سهل.

إن الله تعالى يأمر النبي(ص) بأن يعفو عن الناس ويستغفر لهم، ويشاورهم. ويبدو أن هذه المراتب الثلاثة هي تمهيد للأخيرة. والنبي(ص) يهدي الناس إلى الكمال(٢).

ب: وقد كتب العلامة الطباطبائي في «الميزان» يقول:

«(فبما رحمة من الله لنت لهم) الفظ هو الجافي القاسي، وغليظ القلب كناية عن عدم رقته ورأفته، والانفضاض: التفرق. وفي الآية التفات عن خطابهم إلى خطاب رسول اللّه(ص) وأصل المعنى: فقد لان لكم رسولنا برحمة منا ولذلك أمرناه أن يعفو عنكم ويستغفر لكم ويشاوركم في الأمر وأن يتوكل علينا إذا عزم (فبما رحمة من اللّه لنت لهم)، والكلام متفرع إلى كلام آخر يدل عليه السياق، والتقدير: إذا كان حالهم ما نراه من التشبه بالذين كفروا، والتحسر على قتلاهم، فبرحمة منا لنت لهم وإلاّ لانفضّوا من حولك»(٣).

ج: وفسر الطبرسي في «مجمع البيان» الآية ١٥٩ من سورة آل عمران بتسامح النبي(ص) مع المؤمنين، وذهب الطبرسي إلى أن الجمع بين الفظّ والغليظ متأتٍ من جهة تقارب الفظاظة والغلظة، بيد أن الفظاظة في الكلام، وقد نفى الله تعالى الفظاظة عن كلام النبي(ص)؛ وكذا الغلظة القلبية. والنكتة

الجديرة بالاهتمام هنا هي أن الطبرسي لا يرى نفي الفظاظة والغلظة أمراً مقتصراً على كلام وسلوك النبي(ص) وحسب، بل يعتقد أن الله تعالى يحث جميع المؤمنين على أن يكونوا كذلك[٤].

د: ويروي أبو حاتم بشأن هذه الآية عن الحسن قوله أن هذه الآية تصف خُلق النبي(ص)[٥].

هـ: وقد كتب الإمام الفخر الرازي أن المسلمين عادوا إلى النبي(ص) بعد الهزيمة في معركة أُحُد، وكان النبي(ص) غاضباً فلم يكلمهم.

وأشار الإمام الفخر الرازي إلى آيات تبين بوضوح طريقة تعامل النبي وسلوكه(ص):

١ ـ **﴿واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين﴾**.

٢ ـ **﴿خذ العفو وأمُر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾**.

٣ ـ **﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾**.

٤ ـ **﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾**.

وبشأن سعة صدر الإمام وحلمه، قال النبي(ص):

«لا حلم أحب إلى اللّه تعالى من حلم إمام ورفقه، ولا جهل أبغض إلى اللّه من جهل إمام وخرقه».

فلأن النبي(ص) كان إماماً للعالمين، لذا وجب أن يتمتع بأعلى درجات الحلم وأسمى مراتب السلوك، وغاية رحمة اللّه تعالى بالنبي(ص) كانت إيقافه(ص) على مضار ومساوئ الغلظة والفظاظة. ويصف الإمام الفخر الرازي الفرق بين الفظاظة وغلظة القلب بأن الفظّ هو سيىء الخلق، وغليظ القلب هو الذي لا يتأثر

قلبه بشيء. والقضية الأخرى التي لفت إليها الإمام الفخر الرازي هي نهي الله نبيه(ص) عن الغلظة والشدة في هذه الآية، وأمره بالغلظة (وأغلظ عليهم) في آية أخرى[٦]. وبعبارة أخرى، نهى اللّه تعالى النبي(ص) عن الغلظة والتشدد مع المؤمنين، وأمره بالشدة مع الكافرين.

انظر الآية: ﴿أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين﴾ (سورة المائدة، الآية ٥٤) والآية: ﴿أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ (سورة الفتح: ٢٩). وفي الواقع أن اللّه تعالى يذم الإفراط والتفريط ويدعو إلى الاعتدال والوسطية ويمتدحهما[٧]: ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطا**﴾ (سورة البقرة: ١٤٣)، وتكتنز الآية ١٥٩ من سورة آل عمران درجة عالية من الحكمة والاعتبار.

لقد قرر النبي(ص) الخروج من المدينة لملاقاة المشركين إثر التشاور مع المسلمين في الوقت الذي كان رأيه(ص) هو البقاء في المدينة وانتظار المشركين. وعلى الرغم من رأيه، فقد نزل النبي(ص) عند رأي غالبية الذين استشارهم وكانوا يرجحون الخروج من المدينة، فخرجوا من المدينة، ومنوا بالهزيمة في النهاية. لكنه ومع ذلك، فقد عاد الباري تعالى وأكد مرة أخرى على مبدأ الشورى.

وقد غادرت جماعة من المسلمين مواقعها في معركة أُحُد طمعاً في الغنائم، وأدى ذلك إلى خسارة المسلمين للمعركة وإلى استشهاد حمزة(ع) وجرح النبي(ص) و... لكنه ومع ذلك كله، أكد اللّه تعالى على النبي(ص) أن يتسامح مع الناس ويترفق بهم.

لقد انكسرت أسنان النبي(ص) في معركة أُحُد، وحدثت ندوب وجروح في وجهه الشريف، فعزّ ذلك على أصحابه فقالوا: العنهم يا رسول الله! فقال(ص):

«إني لم أبعث لعاناً ولكني بعثت داعياً ورحمة، اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون».

وروى الخليفة عمر أنه قيل للنبي(ص) أن نوحاً دعا على قومه وقال: **﴿رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديّاراً﴾**[8] فادعُ أنت أيضاً عليهم بمثل ما دعا، فإنهم داسوا ظهرك، وجرحوا وجهك وكسروا أسنانك.. فقال النبي(ص): «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون»[9]. وقد كتب القاضي عياض، أن النبي(ص) عبّر بـ «قومي» عن حبه لهم وإشفاقه عليهم، وعذرهم لجهلهم، وسأل اللّه لهم المغفرة. وحتى بشأن عبد اللّه بن أبيّ، فقد عبّر النبي(ص) عن غاية الحلم وضبط النفس في التعامل معه.

فعندما أشار بعض الصحابة على النبي(ص) بقتل عبد الله بن أبي، امتنع النبي(ص) وقال: «لا، لئلا يُتحدث أن محمداً يقتل أصحابه». وحتى عندما طلب ابن عبد الله بن أبي إلى النبي(ص) بأن يجيزه كي يقتل أباه، رفض النبي(ص) ولم يسمح له بذلك[10].

وقد تجلت ذروة حلم النبي(ص) وتسامحه في واقعة فتح مكة. ويمكن تناول واقعة فتح مكة والتأمل فيها من زوايا عديدة. ومن الجدير حقاً إخضاع هذه الواقعة وأسلوب تعامل النبي(ص) فيها إلى البحث والدراسة بنحو دقيق، كيما يمكننا تقييم أفعالنا وأقوالنا في ضوء سلوك وأخلاق النبي(ص).

فقد التقى أبو سفيان النبي(ص)، فقال له النبي(ص): «ويحك يا أبا سفيان ألم يأن لك أن تعلم أن لا إله إلاّ الله!».

فقال له أبو سفيان: ما أحلمك وأصبرك[11]! وبلغ رسول اللّه(ص) أن سعد بن عبادة، وكان حامل راية المسلمين، قال حين دخول

مكة: «اليوم يوم الملحمة، اليوم تُستحلّ الحرمة». فأمر رسول الله(ص) بأن تؤخذ منه الراية وتعطى لعلي(ع)[١٢]. وقد وقف النبي(ص) عند باب الكعبة وأنشأ يقرأ نشيد الانتصار: «لا إله إلاّ اللّه، وحده لا شريك له، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» ثم قال ما مفاده: يا أهل قريش، لقد أذهب اللّه عنكم غرور الجاهلية وتفاخركم بأسلافكم الذين كنتم تعظمونهم، والناس كلهم من آدم وخلق اللّه آدم من تراب، ثم أضاف: يا أهل قريش، ماذا تظنون أني فاعل بكم؟

قالوا: أخ كريم وابن أخ كريم!

قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء.

وأقيمت مراسيم البيعة، وتقاطر الرجال والنساء على النبي(ص) يبايعونه كل على انفراد، وكان النبي(ص) يشترط أثناء البيعة على المبايعين عبادة الله الواحد الأحد، والكف عن السرقة، واجتناب رذائل الأخلاق، وكانت هند من بين مَن بايعن من النساء، فعرفها النبي(ص) فسألها: أأنت هند بنت عتبة؟ قالت: أجل اصفح عما سلف، رحمك الله! فما كان من النبي(ص) إلاّ أن عاملها بالعفو والمداراة[١٣].

ففضلاً عن أبي سفيان، الذي جعل بيته آمناً، وهند، التي مارست أقسى تعامل مع الجسد المضرّج بالدماء لحمزة سيد الشهداء، ولاكت كبده بأسنانها تشفياً به، فقد عفا النبي(ص) عن قاتل حمزة «وحشي» أيضاً!

لقد هرب صفوان بن أُمية، الذي كان من رؤساء مشركي مكة، إلى جدة خوفاً من الانتقام، وكان يريد التوجه من هناك إلى الحبشة، فأرسل النبي(ص) رسولاً من قبله إلى جدة ومعه

عمامته(ص) وقال له: قل لصفوان أنا رسول النبي(ص) إليك، والدليل على ذلك عمامة النبي(ص)، وقل له: يقول النبي ارجع وعش بين أهلك في مدينتك، مكة، ولا شأن لنا بك، وإن شئت أن تبقى مشركاً فلك ذلك(١٤).

وفي وقت لاحق، وهب النبي(ص) لصفوان ثلاثمائة إبل على ثلاث مراحل، وروى سعيد بن المسيب عن صفوان أنه قال: «كان رسول الله أسوأ الناس وأبغضهم إليَّ لكنه عاملني وأكرمني بنحو جعله اليوم أحب الناس إليَّ»(١٥).

وفي تناوله لصفات النبي(ص)، يلخص القاضي عياض كلامه بهذه العبارة عن أصحاب النبي(ص) وهي: «لقد كان رسول الله(ص) أبطأ الناس في الغضب وأسرعهم في الرضا»(١٦).

هناك برنامج في تلفزيون «الجزيرة» تحت عنوان «الشريعة والحياة» يطرح فيه الدكتور يوسف القرضاوي في كل أسبوع أهم القضايا الدينية وعلاقة هذه القضايا بالحياة، ويتحدث فيه المسلمون عبر الهاتف من مختلف أنحاء العالم، فيطرحون أسئلتهم واستفساراتهم، فيجيب عليها الدكتور القرضاوي بما يبدو له من آراء ووجهات نظر. وللحق أن مكان مثل هكذا برامج خالٍ في بلدنا.

ففي برنامج مساء (٢٠٠٠/٤/٢٥م) كان يتحدث حول نظرية التسامح وأسلوب تعامل النبي(ص)؛ ذلك الأسلوب الذي أدى إلى انتشار الإسلام وإلى ازدهار الحضارة والثقافة الإسلامية. وقد دار حديثه حول هذه النقطة، وهي أن الناس خلقوا مختلفين من حيث العقل والإرادة، وأنه لا يمكن القول بأنه على جميع الناس أن يفكروا مثل بعض ويرتدوا شكلاً واحداً من اللباس، ويستمعوا إلى

إذاعة واحدة، ويقرأوا صحيفة واحدة أو نوعاً واحداً من الصحف. وأشار إلى أن نظرية التسامح تعني الاعتراف بهذه الفروق والاختلافات، وتحمل اختلاف الآراء والأفكار.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو أنه ما الذي دعا النبي(ص) في فتح مكة إلى أن يكتفي بالحد الأدنى من العقاب في تعامله مع المشركين والمسيئين؟

إن أقصى ما روي هو قتل ستة رجال وأربع نساء بأمر النبي(ص). وتشير الكثير من النصوص والمصادر إلى أن النبي(ص) قد عفا حتى عن هؤلاء. فما هو مغزى تحويل النبي(ص) يوم الملحمة إلى يوم المرحمة والعفو عن أبي سفيان وهند ووحشي وصفوان بن أمية و...؟

يتضح من ذلك، أن القاعدة في الإسلام هي التسامح والتساهل، أما العقاب والجزاء فهو استثناء. ولو كانت القاعدة هي العقاب والجزاء، لكان يفترض أن يقتل أبي سفيان وهند والآخرين ولم يكن في ذلك أي صعوبة، وكان يمكن تبريره تماماً بطريقة ثورية، خصوصاً أنّ أبا سفيان أصبح في وقت لاحق مصدراً للكثير من المشاكل والفتن. لِمَ لم يتعامل معه النبي بطريقة ثورية بحسب تعبير اليوم؟ أوَلمْ يكن أبو سفيان يمثل عين الفتنة؟

الهوامش:

(١) **بحار الأنوار**، ج ٧٢، ص ٥٣.

(٢) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج ٤، ص ٢٤٨.

(٣) **الميزان**، ج ٤، ص ١٠٠.

(٤) **مجمع البيان**، ج ١، ص ٥٢٧، **والتبيان**، ج ٣، ص ٣٠ و٣١.

(٥) **الدر المنثور**، ج ٢، ص ٣٥٨.

(٦) **القرآن الكريم**، سورة التوبة، ٧٣، وسورة التحريم، ٩.

(٧) **التفسير الكبير**، ج ٩، ص ٦٢ - ٦٦.

(٨) **نوح**: ٢٦.

(٩) القاضي عياض، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** (بيروت، مؤسسة علوم القرآن، ١٩٨٦) ج ١، ص ٢٢١ و٢٢٢.

(١٠) المصدر نفسه، ٢٢٤ و٢٢٥.

(١١) المصدر نفسه، ٢٢١ و٢٢٩.

(١٢) **تاريخ الطبري**، (بيروت، مؤسسة الأعلمي)، ج ٢، ص ٣٤٤، وابن الأثير، **الكامل في التاريخ** (بيروت، دار صادر، ١٩٧٩)، ج ٢، ص ٢٥٢.

(١٣) **الطبري**، ج ٢، ص ٢٣٧ و٢٣٨.

(١٤) آية الله صالحي نجف آبادي، **صحيفة إيران** ٢٠٠٠/٤/١٥.

(١٥) القاضي عياض، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، ج ١، ص ٢٥٢.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٩

الفصل الرابع:

الأحكام

قال الأستاذ مصباح في خطابه المذكور:

«يجب أن نحذّر من الوقوع في مثل هذه الحبائل (بعثت بالشريعة السهلة) تعني الشريعة سهلة، لا أن تتساهلوا أنتم، لا بد من تطبيق الشريعة السهلة بجد واجتهاد. التساهل يعني تسيبوا، كونوا عديمي الغيرة، أما الشريعة السهلة فتقول حافظوا على هذه الشريعة السهلة بمنتهى الغيرة، حافظوا عليها بدمائكم. فما علاقة الشريعة بروحية التساهل والتسامح؟ أي مغالطة غريبة هذه؟ الشريعة الإسلامية سهلة، لكن التساهل غير جائز بأي حال من الأحوال. يجب الحفاظ على ما هو موجود، ولا يجوز المساس به قيد أنملة. وبالطبع إنها (الشريعة) سهلة في ذاتها».

إن السؤال الذي يطرح نفسه، وفق ما تقدم من كلام هو: لِمَ لَمْ يقتص النبي(ص) في طريقة تعامله، من الأعداء السابقين طبقاً لأحكام الشريعة؟ لماذا صفح عن أبي سفيان وهند ووحشي؟ لا شك في أن النبي(ص)، وهو مؤسس الشريعة الإسلامية، أحرص من أي شخص آخر على تطبيق الشريعة وعلى الحفاظ عليها.

ألم يطرح في عصر قيام الحكم الإسلامي بحث الأحكام الحكومية

والضرورات؟ وألم يصادق مجلس تشخيص المصلحة على بعض القوانين التي رأى مجلس صيانة الدستور أنها مخالفة للشرع؟ وفضلاً عن ذلك، علامَ تدل سجالات الرأي المحتدمة بين فقهائنا على مدى تاريخ الفقه، وبين الذين كانوا يعيشون منهم في عصر واحد؟ وما رأي فضيلة الشيخ مصباح، الذي يقول إنه لا يجوز المساس بالشريعة قيد أنملة، بالأحكام الحكومية وبمجلس تشخيص مصلحة النظام؟

ففي العام الماضي، عقد مؤتمر الآيات الخوانساري في حوزة ابن الرضا العلمية بخوانسار، وكان من المقرر أن يكون لي حديث مختصر، وكنت قد اخترت «قاعدة التسامح في أدلة السنن» كموضوع للحديث، وبالطبع فقد غيّرت موضوع حديثي إثر ما جاء في كلمة الافتتاح وما ورد في كلام السكرتير العلمي للمؤتمر فتكلمت حول أسباب وعوامل إدبار الشباب عن الدين. إن في مجموعة التراث القيّم للشيخ الأعظم الشيخ مرتضى الأنصاري، رسالة ثرة تحت اسم «رسالة في التسامح في أدلة السنن» بيد أنه للأسف الشديد فإن العبارة في القسم التاسع عشر من هذه الرسالة مبتورة وغير تامة حيث توقف القلم عن الكتابة. ومن النقاط الهامة التي يطرحها الشيخ الأنصاري في هذه الرسالة هي القول بإمكانية أن يطرح التسامح باعتباره قاعدة ونظرية أصولية[١]. ما يعني أن التسامح لا يفيد معنى انعدام الغيرة وتجاوز الشرع!

والنقطة الأخرى هي أن الشريعة السهلة السمحة من الدقة والإحكام في ذاتها بحيث إنه لا يمكن الحكم مثلاً ببساطة بارتداد شخص ما أو اعتباره محارباً ومفسداً أو رجمه أو قطع يد السارق والسارقة بسهولة، وفي الواقع أن المغزى والدافع من كل هذه

الاحتياطات هو التسامح والحؤول دون إراقة الدم قدر الإمكان. فعلى سبيل المثال أن شبهة واحدة في إجراء الحد من شأنها أن توقف تنفيذ الحد(٢).

إن إقامة الحدود لا يمكن أن تتم بأي دليل وأمارة، حيث هناك تشدد كبير في فقهنا بشأن إقامة الحد، ويدور هذا التشدد في الواقع حول محور التسامح والتساهل، فمثلاً:

أ: إذا لم يعلم مرتكب العمل بكون العمل المعيّن ذنباً، لا يقام عليه الحد.

ب: كما ألمحنا في ما مرّ، إذا برزت شبهة في صحة الفعل فإنه لا يقام الحد، وستكون لنا إشارة بشأن الشبهة.

ج: إذا تاب المذنب قبل إلقاء القبض عليه، فإن الحد يرفع عنه(٣).

د: لا يقام الحد على أحد في أرض العدو. يقول الإمام علي(ع): «لا يقام على أحد حد بأرض العدو».

هـ: ما لم يثبت الجرم عن طريق الإقرار ـ مثل جرم العلاقات غير الشرعية ـ فبإمكان إمام المسلمين صرف النظر عن إقامة الحد.

و: لا اعتبار للإقرار بالذنب في ظروف التهديد أو الخوف أو السجن، وقد روي عن أمير المؤمنين علي(ع) أنه قال: «من أقرّ عند تجريد أو تخويف أو حبس أو تهديد فلا حدّ عليه».

من الجرائم التي يستدل بها عادة الأستاذ مصباح في كتاباته وأحاديثه على شرعية العنف، جرم الزنا وحد الزاني والزانية الذي تحدث عنه الباري تعالى بصراحة وأمر بعدم الرأفة في إقامة الحد في هذا المجال(٤).

يشير شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، في المسألة العاشرة من «كتاب الحدود»، إلى حالة معبّرة جداً إذ يقول:

«إذا وجدت امرأة حبلى ولا زوج لها وأنكرت أن يكون من زنا لا حد عليها. إن الأصل براءة الذمة، وإيجاب الحد يحتاج إلى دليل، وأيضاً فإنه يحتمل أن يكون من زنا ويحتمل أن يكون من وطء شبهة ويحتمل أن تكون مكرهة، ولا حد مع الشبهة...»[٥].

ولا حد بإقرار الفاعل أربع مرات في مكان ومجلس واحد، بل لا بد أن يكون الإقرار في أربعة أزمنة ومجالس مختلفة[٦]. وبشأن شهود الزنا العدول، إذا شهدوا بالزنا ولم يشهدوا عليه بالمعاينة كان على كل واحد منهم حد الفرية، وإذا شهد عليه أقل من أربعة أشخاص وادّعوا المشاهدة كان عليهم أجمع حد الفرية[٧]. وفضلاً عن ذلك، لا بد للشهود أن يكونوا واثقين بأن اللذين يشهدون عليهما بالزنا ليس بينهما عقد ولا شبهة عقد[٨]. وقد وردت شبهات العقد والنكاح بالتفصيل في كتب الفقه[٩].

ولقد بُنيت هذه الاحتياطات المشددة في إقامة حد السرقة وفي إقامة حد الارتداد وفي القصاص و.. للأسف لا بد من القول بأن من النواقص المضرة في مجال البحوث النظرية في فقه الشيعة هو انعدام التحليل الاجتماعي والثقافي للحدود.

وعلى الرغم من عدم تدوين تاريخ فقه الشيعة إلى الآن في دراسة شاملة وموسوعية تستوعب مختلف المدارس الفقهية، إلاّ أن هذا التراث الثر يقول لنا بعبارة واحدة، إن الشارع لا يستهدف الحكم بارتداد أحد بأدنى دليل ومن خلال مجرد السماع والنقل بالواسطة.

وقد ورد في سيرة حياة النبي(ص) والإمام علي(ع) وبتواتر أنهما

كانا يكرهان إقرار المذنبين بوجود علاقات غير شرعية لهم، ولم يكونا يرغبان بأن تطرح مثل هكذا مسائل أمام أنظار العامة من الرجال والنساء والأطفال والشبان. في حين نلاحظ هذه الأيام تساهلاً من زاوية أخرى، أي عرض فيلم راقصة نصف عارية أمام أنظار ملايين الناس في عام أمير المؤمنين(ع) وفي شهر محرم الحرام، مع التأكيد على شرعية مثل هذا العمل.

لقد أنشد أبو العلاء المعري قديماً:

قد حُجب النور والضياء وإنما ديننا رياء[10]

فيوماً نعلن الحداد ونرتدي الأكفان ونندب ضياع الدين والمقدسات والقيم بسبب تصفيق الشبان في احتفال ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٨[11]. وفي يوم آخر نعتبر عرض فيلم المرأة العارية لعدة مرات بأنه موافق للشرع، ونسعى إلى توظيف حتى مؤسسة المرجعية لهذا الغرض، إن هذا هو التساهل المعيوب الذي لا يمكن الدفاع عنه.

إن النماذج التي عرضنا لها في مجال الحدود لهي آيات واضحة على كون الشريعة الإسلامية هي الشرع السمح الذي ينظر إلى الإنسان نظرة الاحترام والتكريم. وبطبيعة الحال لا يعني ذلك تعطيل الحدود والأحكام في الحالات التي تتوافر فيها الشروط، بل يجب الالتزام بها وتطبيقها بحذافيرها لئلا يصيب الدين والأحكام الإلهية الوهن والفتور.

والسؤال هو: لماذا الشريعة الإسلامية، شريعة سمحة سهلة؟ لقد أشرت في ما سبق إلى العلاقة الموجودة بين العقل والدين وإلى علاقة الفطرة الإلهية للإنسان بالدين. وقد طرح فضيلة آية الله

سبحاني في مقدمة كتابه القيّم «موسوعة طبقات الفقهاء» بحثاً جديراً بالاهتمام تحت عنوان: الفقه الإسلامي ومصادره وأدواره. وقدم فضيلته (٩) خصوصيات باعتبارها اتجاهات إرشادية في تشريع القرآن:

١ ـ نزل القرآن تدريجاً على قرابة ثلاث وعشرين سنة

وأُمر النبي (ص) كي يقرأ القرآن على الناس على مهل وتريث. (سورة الإسراء، الآية ١٠٦) ومن أجل تثبيت فؤاد النبي، فقد نزل القرآن بين الحين والآخر وفي غضون السنين (سورة الفرقان، الآية ٣٢) ومن أجل أن لا تثبط عزائم المجتمع ويطفأ نشاطه ويثقل كاهله، فقد تعامل النبي(ص) مع المجتمع العربي الجاهلي بالرفق والمداراة شأن الطبيب الرفق بمريضه. وقد كان مأخوذاً بنظر الاعتبار في التدرج، اللحاظ الزماني والمراحل المختلفة لتشريع الحكم. وكمثال على ذلك، تشريع حرمة شرب الخمر الذي تحقق في أربع مراحل ومقاطع زمنية.

١ ـ إن المسكر يقع في قبال الرزق الحسن ﴿**ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً**﴾ (سورة النحل، الآية ٦٧).

٢ ـ الحديث عن آثام الخمر ومنافعه وتغلب الإثم فيه على المنفعة ﴿**قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما**﴾[١٢].

٣ ـ اجتناب الصلاة في حال السكر. ﴿**لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى**﴾[١٣].

٤ ـ وبعد طي المراحل الثلاث السابقة، تمَّ تحريم الخمر نهائياً في الآية ٩٠ من سورة المائدة. وأمر المسلمون باجتنابه.

إن هذا التدرج في أمر التشريع يعود في الواقع إلى مبدأ التساهل والتسامح في التعامل مع المجتمع، ويتضح ذلك بنحو جلي في أسلوب التشريع القائم على الأسئلة في كثير من الحالات مثل:

١ ـ **﴿يسألونك عن الأنفال﴾**[١٤].

٢ ـ **﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه﴾**[١٥].

٣ ـ **﴿يسألونك عن الخمر والميسر﴾**[١٦].

٤ ـ **﴿ويسألونك عن اليتامى﴾**[١٧].

وقد استخدمت في بعض المواضع لفظة الاستفتاء مثل **﴿ويستفتونك في النساء﴾** (سورة النساء، الآية ١٢٧).

١ ـ ويقابل التشريع التدريجي النازل على عدة دفعات، التشريع النازل دفعة واحدة (سورة الأعراف الآيتان ١٤٥ ـ ١٥٤). ويؤيد ذلك الكتاب المقدس الذي يشير في الألواح إلى نزول التشريع في الدين اليهودي دفعة واحدة.

٢ ـ يتميز التشريع القرآني في مجال العبادات والمعاملات وغيرهما بعرض أصول كلية يترك تفاصيلها إلى السنّة الشريفة وإلى المعايير الأخرى المقبولة في مدرسة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ الفقهية، أي العقل والإجماع[١٨]. فترى أن لفظة الصلاة قد ذكرت في القرآن قرابة ٦٧ مرة. لكنه بالرغم من ذلك لم يذكر شيئاً عن تفاصيلها.

٣ ـ التشريع القرآني ينظر إلى الحقائق وليس إلى القشور فلا تجد في الإسلام مظهراً خاصاً من مظاهر الحياة له من القداسة ما يمنع من تغييرة ويوجب حفظه إلى الأبد بشكله الخاص. ومن هنا فليس هناك تناقض بين تعاليم الإسلام والتقدم العلمي.

فلو كان التشريع الاسلامي مصراً على صورة خاصة من متطلبات الحياة لما انسجم مع الحياة. فمثلاً ينهى الإسلام عن أكل الأموال بالباطل، وعلى هذا فرع الفقهاء حرمة بيع الدم لعدم وجود منفعة محللة له في فترة من الزمن. بيد أن تقدم العلوم والحضارة أتاح للبشر أن يستخدم الدم في منافع محللة لم يكن لها نظير من قبل، فعادت المعاملة بالدم، معاملة صحيحة لا بأس بها.

وفي الواقع فقد تغير هذا الحكم اليوم بتغير الظروف وبعد أن أصبح بيع الدم أمراً ضرورياً وفيه منافع كثيرة. إن التشريع الإسلامي لم يحرم بيع الدم بصراحة. ومن هنا يمكن للتشريع الإسلامي مواكبة المتغيرات الزمنية واستيعابها وهضمها بحسب الحاجة والضرورة، وهو ما يعني أن التشريع الإسلامي ينظر إلى المعاني لا إلى القشور.

٤ ـ التشريع الإسلامي يتمتع بالمرونة وبالقابلية على التكيف مع المستجدات الحضارية والثقافية لمختلف المجتمعات الإنسانية.

قال اللّه تعالى: ﴿**وما جعل عليكم في الدين من حرج**﴾(١٩). وقال عزّ من قائل: ﴿**ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج...**﴾(٢٠). وعن الصادق(ع): «أن هذا الدين لمتين، فأوغلوا فيه برفق، لا تكرهوا عبادة اللّه لعباد اللّه» (الكافي، ج٢ ص ٧٠).

٥ ـ لقد جعل القرآن الإنسان محور تشريعاته، ولم يكن المناط في هذه التشريعات النزعات القومية والوطنية والطائفية أو اللون واللغة. إذ إن المخاطب هو الإنسان بما هو إنسان.

٦ ـ وقد اهتم التشريع الإسلامي بالبعدين المادي والمعنوي في حياة الإنسان بنحو متوازن، في حين اقتصر اهتمام التشريع المسيحي على البعد المعنوي فقط من حياة الإنسان، واكتفى التشريع اليهودي بالاهتمام في الجانب المادي من هذه الحياة.

٧ ـ ومن المسائل التي اهتم بها التشريع الإسلامي وأولاها عناية استثنائية: التأكيد على ضرورة تحكيم العدل والقسط في المجتمع.

٨ ـ المعيار في التشريع هو الفطرة الإنسانية، فكل عمل ينسجم مع الفطرة الإنسانية حلال وعكسه حرام.

٩ ـ الشريعة سمحة سهلة، والدين متين، وغير قائم على أساس القسر والإكراه. ولما كان المحور الرئيسي للتشريع هو الإنسان والفطرة الإنسانية، لذا يمكن القول بأن اهتمام الشريعة ينصبّ على حقائق الأشياء وبواطنها، والمراد هو التقدم والسعادة وليس التخلف والشقاوة. وبطبيعة الحال ليست الشريعة السمحة السهلة مطلقة بالنسبة للذين يتعدون الحدود ـ رغم الاحتياطات الكثيرة بشأن تطبيق الأحكام ـ إذ إن هناك عقوبات وديّات مأخوذة بنظر الاعتبار أيضاً في هذا المجال.

آمل أن يضع القارئ الكريم نصب عينيه دائماً حقيقة أن الإسلام دين الحياة وشريعة العيش. وهذه الشريعة ليست تعليمات وأوامر عسكرية صارمة كي يشعر الشاب لدينا بالقلق والحيرة بشأن الدين والتدين، بل إنها مرشد عملي يتصل بقلبه وفوائده في عيشة سهلة وحياة سمحة، كالسمك في الماء لا كالطير في القفص. وبالطبع يمكن أيضاً تقديم الدين والشريعة والترويج لهما بنحو يدفع الشاب

لدينا إلى البحث دائماً عن مهرب يلجأ إليه من دائرة الدين الذي يشعر بأنه عاجز عن الاستجابة لمتطلباته العقلية والفطرية.

إن ما أوردته إلى هنا، كان مجرد توضيح لهذه المسألة، وهي أن التساهل، وبخلاف رأي فضيلة الشيخ مصباح، لا يعني انعدام الغيرة بأي حال من الأحوال. وهناك نقاط أخرى في كلام الشيخ مصباح سوف أتناولها، إن استدعت الضرورة، في وقت آخر.

وما توفيقي إلاّ باللّه عليه توكلت وإليه أُنيب.

الهوامش:

(١) الشيخ الأنصاري، **الرسائل الفقهية**، ١٤٩.

(٢) **بحار الأنوار**، ج ٧٧، ص ٢٤٥، **ووسائل الشيعة**، ج ٤، ص ٢٤.

(٣) الينابيع الفقهية، **كتاب الحدود** (بيروت، مؤسسة فقه الشيعة، ١٩٩٠)، ج ٢٣، ص ١١٣ إلى ١٢٠.

(٤) ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ...﴾ سورة النور: ٢.

(٥) **الينابيع الفقهية**، ج ٤، كتاب الحدود، ص ٧.

(٦) المصدر نفسه، ج ٢٣، ص ١٧٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢١٢ و٢١٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١١، و١٨٠ و٣٠٩ و٣١٠.

(١٠) أبو العلاء المعري، **لزوم ما لا يلزم** (دمشق، دار طلاس، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٤٣.

(١١) لقد جرى هذا الاحتفال من قبل طلبة الجامعات بمناسبة ذكرى مرور عام على فوز السيد خاتمي في انتخابات رئاسة الجمهورية في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧م [المترجم].

(١٢) **القرآن الكريم**، سورة البقرة: ٢١٩.

(١٣) المصدر نفسه، سورة النساء: ٤٣.

(١٤) **القرآن الكريم**، سورة الأنفال: ١.

(١٥) المصدر نفسه، سورة البقرة: ٢١٧.

(١٦) المصدر نفسه، سورة البقرة: ٢١٩.

(١٧) المصدر نفسه، سورة البقرة: ٢٢٠.

(١٨) انظر: آية اللّه جعفر السبحاني، **موسوعة طبقات الفقهاء**، المقدمة، ج ١، ص ٩.

(١٩) **القرآن الكريم**، سورة الحج: ٧٩.

(٢٠) المصدر نفسه، سورة المائدة: ٨.

الاستجواب

ردود وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني الدكتور عطاء الله مهاجراني على مؤاخذات أعضاء البرلمان الإيراني الخامس ذي الأغلبية المحافظة أثناء استجوابه بشأن سياسة التساهل والانفتاح الثقافي في إيران

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره وسبباً للمزيد من فضله ودليلاً على آلائه وعظمته.. **﴿رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مُخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً﴾... ﴿ربنا اغفِر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبناً غلاًّ للذين آمنوا﴾.**

بداية أقدم سلامي وتحياتي الوافرة إلى النواب المكرمين وإلى الشعب الإيراني المسلم الكريم، سيما أسر الشهداء والمضحين والأحرار والمجاهدين. ثم أتقدم بالشكر إلى النواب المستجوبين الذين وفروا هذه الفرصة لنتحدث حول موضوعات أساسية في حقل الثقافة والفكر والفن. وأشكر بنحو مضاعف النواب الأعزاء الذين عبّروا عن آرائهم ووجهات نظرهم بنحو صريح وحازم أينما وجدوا ضرورة لذلك. وبطبيعة الحال، عندما يكون الجانبان جادّين في طرح مواقفهم وآرائهم، فإن ذلك سيسهل على النواب الموقرين الحكم على القضايا، خصوصاً أن مجال بحثنا يتعلق بحقل الثقافة والفكر والفن.

طبيعي أن جميع الصحافيين والكتّاب والمترجمين والناشرين والسينمائيين وأرباب الفن المسرحي يستمعون الآن إلى هذه المداولات، لا سيما أن أسماء البعض منهم قد أثيرت هنا، ما يجعل اهتمامهم مضاعفاً بالموضوع. وأنا مضطر هنا للإشارة، ولو على نحو السرعة، إلى موضوع الأسماء من أجل توضيح مدى الدقة المطلوبة عند ذكر الأسماء.

لقد عرّض السيد مرتضى نبوي (نائب طهران وأحد أقطاب اليمين المحافظ) بشخصية السيد بيضائي [سينمائي معروف] ووجّه له لوماً شديداً. وهنا أود لفت النظر إلى أن تلفزيون الجمهورية الإسلامية في إيران عرض في الحادي عشر من شهر محرم الحرام فيلم «يوم الواقعة»، ويعدّ هذا الفيلم، ولا شك، من أجمل الأفلام وأكثرها تأثيراً في بيان وإيصال رسالة الثورة الحسينية إلى المتلقي. إن السيد بيضائي هو الذي كتب سيناريو هذا الفيلم، ما يعني أن هذا الرجل قد عبّر عن غاية حبه واهتمامه بقضية الإمام الحسين(ع) من خلال هذا الفيلم. وقد صرّر كاتب السيناريو ذروة هذا الحب على لسان ذلك الشاب المسيحي الذي يلتحق بركب الحسين وهو يقول: «إن كل حجتي هو الحسين». وهذه العبارة هي سر وسبب وعامل ودافع توجه الشاب إلى كربلاء. وسؤالي هو: كيف نجيز لأنفسنا تناسي كل الجهود التي يبذلها فنانونا ونعرّض بأشخاصهم وشخصياتهم بهذه البساطة؟

أما في ما يخص السيد مسعود بهنود [كاتب وصحافي شهير] الذي ذكرتم، فلا بد من القول بأن صحيفة «رسالت» [التي يرأس تحريرها مرتضى نبوي والتي تنطق باسم جناح اليمين المحافظ] قد دعته إلى التعاون معها قبل أن أدعوه أنا للعمل معي في أسبوعية

«بهمن»، وعقدتْ معه اجتماعات مطولة من أجل إقناعه لكنه رفض التعاون معها. والمعروف أنني قد دخلت في حوارات وسجالات واسعة مع السيد أسد اللّه بادامجيان [الرجل القوي في «جمعية المؤتلفة الإسلامية» وهو التنظيم الأقوى في الجناح المحافظ] حول هذا الموضوع.

على أي حال، وجدت من الضروري أن أوضح للمعنيين بأن دعوتي للسيد بهنود قد جاءت بعد دعوة صحيفة «رسالت» له. كما أن دعوتي له إلى الكتابة في الصحافة الإسلامية اقتصرت على الاستعانة بتحليلاته في مجال الشؤون الخارجية، وقد طلبت إليه وقتها ألاّ يعرض مواقف وتحليلات تتعارض مع المواقف الرسمية للدولة وقد التزم بذلك بالفعل، ولم يكتب في الشؤون الداخلية قط. واقتصر التعاون معه على الأعداد القليلة التي صدرت من «بهمن» وانتهى الأمر عند هذا الحد. [«بهمن» مجلة أسبوعية كان يشرف عليها الدكتور مهاجراني أثناء توليه منصب نائب رئيس الجمهورية في أواخر عهد رفسنجاني وقد تمَّ إغلاقها بأمر من المحكمة بعد صدور نحو ٢٠ عدداً منها. وأحد أسباب إغلاقها هو وجود شخص مثل بهنود في عداد كتّابها، والمعروف عن الأخير أنه كاتب ليبيرالي سبق له أن عمل صحافياً في العهد الملكي وكان على صلة ببعض أركان النظام السابق في فترة ما]. ومرادي هنا هو أنني أحسب أن من الأفضل لنا أن نطلق أحكامنا، ونحن نورد أسماء الناس، على أساس قواعد الصدق والإنصاف والتنافس النزيه، وهو ما أشار إليه السيد الحسيني [في إشارة إلى مداخلة أحد النواب المحافظين].

إن الآية القرآنية التي تليت صباح اليوم من على منبر مجلس

الشورى الإسلامي: ﴿**فبما رحمة من اللّه لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضّوا من حولك فاعفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر**﴾ (الآية ١٥٩ من سورة آل عمران) تمثل في الواقع الاستراتيجية والخط العام لكيفية تعامل النبي(ص) مع الناس باللين والرفق والمداراة، ثم إن الآية التي تليها بآيتين حيث يقول فيها تعالى: ﴿**وما كان لنبي أن يغلَّ ومن يغلل...**﴾ أي لا يمكن أن يكون في أي من أعمال النبي أي شكل من أشكال الغل والغش والخداع تنسجم من حيث المعنى مع آية ﴿**ربنا اغفر لنا... ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا**﴾ التي تلوتها في بداية كلامي. فالغِل عكس الغَل. والغِل هنا هو مجموعة الاحتقانات التي تضغط على الإنسان من الداخل فتدفعه إلى إطلاق أحكام مسبقة وآراء جاهزة بشأن أخيه في الإيمان، كما هو فعل الغُل أو الغَل الذي يصور مجموعة الضغوط والأغلال التي تطوق الإنسان من الخارج.

ما الداعي لأن نتخذ مثل هذه المواقف تجاه إخوتنا في الإيمان والثورة والإسلام ونستخدم عبارات ننعتهم فيها بنعوت مشينة يصعب الدفاع عنها فيما بعد يا حضرة السيد الحسيني صاحب برنامج «الأخلاق في الأسرة»! [أكبر الحسيني نائب محافظ عن طهران. وقد اشتهر ببرنامج عن الأخلاق الأسرية كان يقدمه من تلفزيون الجمهورية الإسلامية] فماذا سيكون رأيك لو أن مجلس الشورى الإسلامي منحني الثقة مجدداً؟! وماذا سيكون موقفك عند ذاك بشأن النعوت التي أطلقتها بحقي من تكفير وأعمال مشينة وبشأن أحكامك الجاهزة والمتسرعة بحق وزارة الثقافة والإرشاد بشكل عام؟ ألن يسجل التاريخ فيما بعد استغرابه وتساؤله عن سبب إحجام البرلمان عن الاستماع إلى نصائح جنابك وأنت معلم الأخلاق؟ ترى ألا يجدر بنا أن نكون دقيقين في كلامنا وأن

نغادر التسرع في إطلاق الأحكام؟ إنني أتساءل عن السبب الذي منعك من مفاتحتي، ولو لمرة واحدة، بشأن ما تؤاخذنا عليه الآن في البرلمان. وبالمناسبة فإن جميع الذين تحدثوا اليوم من على منبر البرلمان لم يكلمني أحد منهم من قبل بخصوص المؤاخذات التي يأخذونها على وزارة الثقافة والإرشاد. فباستثناء السيد تقوي المسؤول عن لجنة الإرشاد البرلمانية، وهو ما سآتي على السياق الذي جاء فيه، لم يأتِ أحد منهم لمفاتحتي بتاتاً!

أما بالنسبة للسيد تقوي [رئيس لجنة الثقافة والإرشاد في البرلمان ومن أقطاب اليمين المحافظ]، فمعاليكم قلتم في مقدمتكم اليوم بأنكم سلكتم كل الطرق التي تسبق الاستجواب! وأنا أقول: كلا، لم تسلكوا كل الطرق. فطوال العشرين شهراً من إشغالي لموقع وزير الثقافة والإرشاد لم يحصل أن سئلت عن شيء سوى سؤال واحد وُجّه لي في جلسة علنية من قبل ممثل أهالي تبريز السيد قاسمبور بشأن مسجد كبود الذي يقع تحت إشراف منظمة التراث الثقافي. ومعاليكم شاهد في لجنة الإرشاد بأن السيد قاسمبور كان مقتنعاً بردي وقال إنني اقتنعتُ برد الوزير لكنني رجوته أن لا يكتفي بهذا الرد!! إذ إن موضوع التراث الثقافي ومسجد كبود، وكذلك القضايا الثقافية المتصلة بمحافظة تبريز، لها من الأهمية ما يجعلها بحاجة إلى أن تطرح في مناقشة علنية في البرلمان وليس في لجنة الإرشاد وحسب. ورجوت منكم أن نفعّل الاهتمام الاجتماعي والثقافي للناس بموضوعات التراث الثقافي. وفضلاً عن هذا السؤال الذي تمت مناقشته في الجلسة العلنية بطلب من الوزير نفسه وليس لأن السائل لم يقتنع بالإجابة التي تلقاها في اللجنة المعنية، فإن الأسئلة الأخرى التي قال عنها السيد تقوي بأنها عشرة إما أن أصحابها اقتنعوا بالردود التي حصلوا عليها وإما أنهم

لم يواصلوا متابعتها، وهكذا هو الحال أيضاً مع السيد نورا الذي سأل يوماً بشأن الأدب القصصي، ومع السيد موحدي ساوجي الذي سأل بشأن الغزو الثقافي. وإلاّ فلمَ لم ترفعوا أسئلتكم إلى رئاسة المجلس من أجل متابعتها؟! ألا يعني هذا بأنكم إما اقتنعتم بإجابات الوزير أو أن الموضوعات لم تعد تعنيكم بشيء؟! الأمر الذي جعلكم تمتنعون عن متابعة الملف، أي أنكم لم تريدوا الاستفادة من حقكم في السؤال العلني في المجلس؟ إذن كيف يعقل أن يواصل وزير عليه كل هذه المؤاخذات مهامه الوزارية على مدى عشرين شهراً دون أن يناقش في البرلمان بصورة علنية إلاّ بطلب منه، ثم يتمّ استجوابه فجأة وتقولون بأن جميع المراحل التي تسبق الاستجواب قد طويت؟!

وفي ما يخص الاستجواب، فإن هذا الأمر، كما سبق وقلت مراراً، لم يكن يوماً غريباً بالنسبة لي، وكنت أتوقعه وأقول بأن أصدقائي في المجلس سيقدمون على مثل هذا العمل في أول فرصة تتاح لهم. فمنذ مناقشات طرح الثقة بالحكومة، كان كلام السيد باهنر [زعيم كتلة الأغلبية المحافظة] ـ الذي أكن له الاحترام وأرتبط معه بصداقة، وعادة ما يتحدث بنحو محسوب ودقيق ـ واضحاً حيث قال بأن وزراء السيد خاتمي الثقافيين غير منسجمين فيما بينهم كما ينبغي، فهم لم يتمكنوا من الجلوس إلى بعض والتنسيق فيما بينهم بشأن برامجهم ومشاريعهم المختلفة، ومن هنا فإنني ـ والكلام لباهنر ـ أوصي الوزراء الذين سينالون الثقة بأن يجلسوا مع الوزير الذي سيتم تقديمه للبرلمان فيما بعد [أي بعد فشل مهاجراني في نيل الثقة كما ظن باهنر يومها] لينسقوا فيما بينهم، وبدا هذا الموقف في حينه جاداً ومحسوباً بدقة وصادراً عن موقع الواثق المطمئن بأنني لن أنال الثقة، ذلك لأن الأكثرية البرلمانية كانت تعتقد بأن حجب

الثقة عني أمر مفروغ منه! ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل، وبالتالي، اهتمت الأغلبية في المجلس بالمناقشات والاستدلالات وبالموضوعات المطروحة، وفي الواقع لم يكن قرارها سياسياً ومن جانب واحد، وإلاّ لما كان هناك داعٍ لأن يتحدث السيد باهنر بتلك الصراحة، كما أنه قال: «اليومَ على مسؤوليتي وغداً على مسؤوليته».

فأنا أيضاً كنت أشغل ذات يوم أحد هذه المقاعد التي تجلسون عليها الآن، وكان توقيعي في قائمة المجموعة التي استجوبت السيد ناطق نوري عندما كان وزيراً للداخلية، وكانت المجموعة الموقعة على الاستجواب تتكون من مختلف الاتجاهات، والبرلمان لم يكن يومها قد أخذ هذا المنحى الاستقطابي بين التيارات كما هو عليه الحال اليوم، وكانت هناك أقلية من النواب المتميزين الذين اتجهوا في مراحل لاحقة باتجاه حركة الحرية [الليبيرالية الدينية المحظورة]، وكنت مثلهم من بين الموقعين على نص الاستجواب، وكانت مآخذي على السيد ناطق نوري آنذاك تدور حول الإدارة في محافظة فارس، أي أنني كنت أرى أن هناك ضرورة للاستجواب وللاستماع إلى توضيحاته بهذا الشأن. وبالطبع فقد كان لدينا نحن ممثلي محافظة فارس اجتماع خاص آنذاك بخصوص هذا الموضوع مع قائد الثورة الذي كان رئيساً للجمهورية في ذلك الوقت، وشرحت له نيابة عن ممثلي المحافظة، الذين انتدبوني ناطقاً باسمهم، ما كان يراودنا من قلق بشأن إدارة المحافظة، وهو أمر طبيعي، إذ كان النواب يبدون عادة مثل هكذا اهتمام بشأن إدارة المحافظة. وعندما تحدث السيد ناطق نوري، وجدت أن استدلالاته رصينة وواضحة جداً، فبادرت على الفور إلى إبلاغ أحد زملائي المستجوبين بأنني اقتنعتُ بردود السيد ناطق، فقال: كلا! هذا الأمر

غير ممكن، ماذا يعني اقتنعت؟ لقد استجوبنا الرجل وأعلنّا ذلك وانتهى الأمر، ولا معنى لقولك الآن أنك اقتنعت. فقلت له: لستُ مقتنعاً وحسب، بل وأعلن أيضاً بأنني لن أصوت بالإيجاب لصالح استجواب نوري وسأقدم ورقة بيضاء عند التصويت. ولم يكن واضحاً آنذاك كيف تُحسب الورقة البيضاء بحسب تفسير مجلس صيانة الدستور، وقد كتبت وقتها ملاحظة بهذا الشأن للسيد هاشمي رفسنجاني [رئيس البرلمان آنذاك] فقرأها على الحاضرين. وبعد ذلك جاء إليَّ زملائي الموقعون على الاستجواب مرة أخرى بهدف إقناعي بالعودة عن قراري، فقلتُ لهم انظروا! نحن ليست لدينا عداوة مع السيد ناطق نوري كي يكون قرارنا بأن هذه معركة ولا بد من إزاحته من موقع وزارة الداخلية بأي ثمن كان، وإذا كان موقفكم هذا فإن موقفي ليس كذلك، لقد كان لديَّ بعض التساؤلات بشأن إجراءاته الإدارية، وهو ما أوردناه في نص الاستجواب، وعندما قدّم أجوبته اقتنعتُ بها، ولأنني كنت قد شاركت في الاستجواب وأُعلنَ عن توقيعي عليه لذا فإنني أجد نفسي، فضلاً عن قناعتي مع نفسي، مكلفاً بإعلان هذه القناعة والتراجع عن الاستجواب لرفع الشبهات التي أثارها إعلان الاستجواب بهذا الشأن.

ومن هنا، أحسب أن أعضاء مجلس الشورى الإسلامي سينظرون إلى مجموع ما قيل بهذا الشأن من أسئلة وقضايا وإلى الأجوبة بطبيعة الحال. فإذا كانت الردود منطقية ومقنعة فسيكون موقفهم منسجماً مع هذه الردود. وبالمناسبة، فإن الحكم علينا سوف لن يقتصر على الجمع الحاضر هنا وحسب، إذ إن الكلام الذي نقوله الآن، والعبارات التي نتداولها، وكل ما تفضل به أصحاب المعالي الموقرون نواب الشعب، سيبقى شاهداً في التاريخ، بعد مئة سنة أو

بعد مئتي سنة. فلا أحد يعرف ما إذا كان مبنى البرلمان هذا سيظل باقياً أم لا، فبعد بضع سنوات ستنتقلون إلى مبنى البرلمان الجديد. فأنا شخصياً أحتفظ بلوحة تذكارية من المجلس الأول [كان عضواً منتخباً فيه عن أهالي شيراز] فيها صورة تذكارية التقطناها، نحن مجموع النواب، في آخر يوم من أيام دورتنا الانتخابية، حيث توفي عدد غير قليل منهم. وقد عرفت أن فوق صور المتوفين نجمات، فصرت كلما أنظر إليهم أقرأ لهم الفاتحة، ونحن أيضاً سنلتحق بهم وسترسم فوق صورة كل منا يوماً واحدة من هذه النجمات. فالدورات البرلمانية ستنتهي، والأبنية ستزول وسيلفّها النسيان، لكن ما سيبقى ولن يزول هو الكلمات والمواقف.

ففي ذيل الآية الشريفة: ﴿**ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة...**﴾ الواردة في سورة إبراهيم، يطرح الإمام الفخر الرازي واحداً من أجمل تفسيراته بشأن قوة الكلمة، وتأثير الكلمة، إذ في الكلمة يختبىء التقييم، وفي الكلمة تنطوي القيم، والكلمة هي التي تصور نوع نظرتنا للعالم وتعكس زاوية رؤيتنا للقضايا. وهذه الكلمة والكلمات ستظل باقية. فلو عدنا بالتاريخ إلى الوراء خمسين سنة فسنجد أن البرلمان قد شهد يوماً ما نهاية دورة من القمع على يد رضا شاه وبداية دورة من الانفراج وجدت البلاد فيها آنذاك متنفساً فتم خلاله استجواب حكومة «ساعد». وبالمناسبة، فقد كان الاستجواب في مثل هذا الشهر، وكان موضوعه تهديد الحكومة للحريات الصحافية. وبالطبع إننا نحتفظ في ذاكرتنا بذلك الاستجواب ونقرأ عنه في التاريخ. وبعد خمسين سنة من الآن سيتحول هذا الاستجواب أيضاً وهذه الكلمات أيضاً إلى وثيقة بيد القراء وبيد الأجيال التي ستأتي من بعدها. فماذا نقول لهم؟!

أما المسألة الأخرى التي أريد مناقشتها هنا بشيء من التفصل قبل الرد على الشبهات المثارة فهي ادعاء بعض النواب الموقرين، ومنهم السيد تقوي، [رئيس لجنة الثقافة والإرشاد في البرلمان] بأن كافة المراحل التي تسبق الاستجواب قد طويت، ولما لم يكن هناك بد من الاستجواب تمَّ اللجوء إليه باعتباره الخطوة الأخيرة! وهنا لا بد من القول بكل أسف بأن هذا الكلام غير صحيح وغير دقيق على الإطلاق، وأنتم تعرفون ذلك تماماً ورئيس المجلس يعرف كذلك، حيث إنني كنت قد كتبت إلى رئيس المجلس السيد ناطق نوري رسالة طلبت فيها إليه عقد جلسة مغلقة للمجلس لمناقشة الشبهات والإشكالات التي يثيرها بعض النواب ضدي، لكنكم سوّفتم الموضوع أكثر من مرة، ولم تعقد مثل هذه الجلسة قط. كما طلب عدد من المساعدين في الوزارة، ومنهم السيد سيف الله داد [المساعد السينمائي للوزير]، ولأكثر من مرة، عقد جلسة مع اللجنة البرلمانية المختصة لمناقشة الإشكالات المثارة ورفع الشبهات دون أن تحدد لهم أية مواعيد، الأمر الذي يجعلني أعجب لمزاعمكم هذه أولاً، وأستغرب لتسرعكم في الاستجواب ثانياً. وقد ظهر التسرع في مزاعمكم ومداولاتكم صباح اليوم بوضوح عندما طرحت فيها العديد من الأمور التي لم ترد في نص رسالة الاستجواب، هذا فضلاً عن إشاراتكم الرمزية إلى بعض الكتب بـ «ي» و«ن» و«خ» و«ب» و«ن» و«ن» و«د» و«ك» من دون أن يكون واضحاً لا عندي ولا عند الناس ولا عند الكتّاب والمثقفين الذين يستمعون الآن إلى مداولاتنا ما هي الكتب التي تعترضون على ترخيص طباعتها! ما يجعل المناقشات غير مجدية وغير واضحة بالنسبة للرأي العام.

بالطبع أنا لا أنكر عليكم حقكم كنواب في اللجوء إلى الاستجواب الذي هو من الحقوق الطبيعية للبرلمان، لكنني كنت

أتوقع أسلوباً أكثر صداقة وصراحة وشفافية، وأن يكون فيه شيء ظاهر من الود والاحترام بين النواب وأعضاء الحكومة. [تمّ تلخيص هذا الجانب من الكلام لخصوصيته الداخلية بين الوزير والبرلمانيين]. وبقصارى الكلام، لا بد من القول بأن كلام السيد تقوي ـ وهو صديق وأستاذ وعالم أتشرف به ـ الذي يفيد بأن كل المراحل التي تسبق الاستجواب قد طويت، وكذلك ما ذهب إليه السيد باهنر أمس في مقابلته التلفزيونية [التي أذيعت على الهواء مباشرة]، كلام غير دقيق وغير صحيح، ومراحل الاستجواب لم تطوَ وطبيعي أن ذلك لا يعني أنه ليس من حقكم اللجوء إلى الاستجواب.

المسألة الثانية التي رأيت من الواجب الإشارة إليها هي قول فخامة رئيس الجمهورية بأن الاستجواب من معالم التنمية السياسية. فهذا الكلام دقيق وصحيح. وأنا أضيف هنا بأن الاستجواب بكافة أشكاله من معالم التنمية السياسية، أي أن الاستجواب، حتى وإن جاء بدوافع سياسية يراد بها إقصاء الخصم من موقعه، فإنه يمثل معلماً من معالم التنمية السياسية، كما يعد حقاً من حقوق النواب أياً كان الهدف من ورائه. على أي حال إن هناك أغلبية برلمانية لها توجّه معيّن وتريد استجواب أحد الوزراء، وذلك حق من حقوقها. ولا يحق لأحد الاعتراض والقول لماذا تقدمون على الاستجواب بدوافع سياسية. فهذا في الواقع من الحقوق الخاصة في التنمية السياسية للنواب المحترمين.

والآن أنصرف إلى مناقشة موضوع نظري تمَّ طرحه، وبالطبع إنني سأحتفظ بجزء من الكلام للنصف ساعة الأخير، خصوصاً أن شعوراً خفياً يوحي لي بأن الشخص الأخير الذي سيتحدث على الأغلب، سيكون صديقي العزيز السيد محمد رضا باهنر والذي

أفترض أن جانباً من حديثه في الربع أو النصف ساعة الأخير سيكون هاماً وحساساً! ما يفرض عليَّ أن أوفر جانباً أعتبره مؤثراً من الكلام للنصف ساعة الأخيرة لإجلاء الموقف.

فبشأن التساهل والتسامح، ألفت نظر الأخوة والأخوات الأفاضل إلى أنني سبق أن أوضحت فهمي لهذا الموضوع بالتفصيل في جلسات مناقشة التشكيلة الوزارية للحكومة. وهنا أود أن أوضح مثالاً أو نموذجاً يتعلق بالمناسبة بحقل الصحافة وبحقل الكتاب، ويتمثل بكيفية تعاملنا مع من نختلف معهم. إن كيفية تعاملنا مع المعارضة تعكس في الواقع نوع التفكير الذي نحمله وطبعة السلوك الذي نتصف به. إن مما أعتز به، بل أهم ما أعتز به، هو معرفتي وصلتي بسماحة آية الله إمامي خوانساري في مرحلة الفتوة والشباب وفي أيام الدراسة والتلمذة. وخوانساري هذا كان مجتهداً وله رسالة عملية في مدينة آراك [أي إنه كان من مراجع الشيعة. ومهاجراني من أهل مدينة آراك التي هي مسقط رأسه] وكان يصلي بنا في مسجد «آقا أكبر» وقد كنت أحرص على حضور دروسه بانتظام. وكنا نجتمع أحياناً، نحن تلاميذ المدرسة، فنذهب إليه ونطلب منه أن يتحدث فينا ويرشدنا. ولن أنسى هذا الموضوع الذي يمكن أن يشكل مظلة تنضوي تحته جميع المناقشات في مجال الصحافة والكتابة بنحو وآخر. لقد كنا اثنين؛ زميل لي وأنا، فتلا علينا يومها الآية الثامنة من سورة المائدة التي تقول: ﴿**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين للّه شهداء بالقسط، ولا يجرمنّكم شنئان قوم على ألاّ تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾ ثم فسّر الآية وقال بأن التقوى الحقيقية تكمن في كيفية التعامل مع العدو وليس في كيفية التعامل مع الصديق. وقد فسّرت الآية في العديد من التفاسير بهذا المعنى نفسه. فمثلاً يرى المرحوم الشيخ الطوسي

في تفسير «التبيان» بأن هذه الآية نزلت بشأن يهود بني قريضة مع ما كان لهم من خصائص في صدر الإسلام. ويشير الشيخ الطوسي إلى عدالة التعامل مع أعداء النبي(ص). فيما ذهب البيضاوي إلى القول بأنه إذا كان المطلوب التعامل مع الأعداء بعدالة فكيف ينبغي أن يكون التعامل إذن مع الأصدقاء؟!

أجل، لقد أورد السيد إمامي يومها مثلاً وحمّلني مهمة صعبة، عدت بالأمس وتذكرتها وأنا أستعد لمحاضر الاستجواب. تذكرت هذا المثل فانقلبت أحوالي للحظات وتأثرت بشدة. إنه أعادني ثلاثين سنة إلى الوراء، حين ذكر لنا السيد إمامي مثالاً على كيفية تعامل عالم شيعي مع أعد المعارضين، وهذا المعارض لم يكن معارضاً سياسياً، كما قد يظن البعض، بل إنه كان معارضاً للدين. لقد مثّل لنا طريقة تعامل الشريف الرضي مع أبي إسحاق الصابئي، وأبو إسحاق هذا لم يكن مسلماً بل كان صابئياً، لكنه ومع ذلك عندما توفي أبو إسحاق الصابئي نظم الشريف الرضي بحقه قصيدة يُعتقد بأنها من أروع قصائد ديوان الشريف الرضي، وفي ما يلي أقرأ على مسامعكم بعض الأبيات منها:

أعلمت من حملوا على الأعواد

أرأيتَ كيف خبا ضياء النادي

جبل هوىٰ لو خرّ في البحر اغتدىٰ

من ثقله متتابع الأزباد

ما كنت أعلم قبل حطك في الثرىٰ

أن الثرى يعلو على الأطواد

لا ينفد الدمع الذي يبكي به

إن القلوب له من الأمداد

إنها قصيدة تزيد على المئة بيت. أما قولي بأن السيد إمامي حمّلني مهمة صعبة، فذلك لأنه طلب إليَّ أن أحفظ هذه القصيدة، وعندما قلت له آنذاك بأن هذه عملية شاقة، قال لي: إنها ستنفعك يوماً ما وستتذكرني وتذكرني بالخير. هذه هي ثقافتنا، أيها السادة الكرام! وهكذا يوصف فيها شخص صابئي غير مسلم.

والأهم من ذلك، يوجد في نهج البلاغة لأمير المؤمنين علي(ع)، الذي يعرفه الجميع ولله الحمد، رأي يدعو إلى الدهشة والاعتزاز بشأن الفن والشعر. وهذا الرأي جدير بالتأمل من زوايا مختلفة. فهو يوضح من جهة كيفية الحكم على الفن، ويورد من جهة أخرى مصداقاً كموضوع للحكم، ففي جوابه على سؤال حول من هو أشعر الشعراء، يقسّم أمير المؤمنين الموضوع إلى شقين، أحدهما يتعلق بكيفية إصدار الحكم على الشاعر، والآخر يتعلق بالمصداق، أي بمن يكون الشاعر؟

ففي الشق الأول، يرى الإمام أنّ الشعراء لم يبدعوا في مجال واحد كي نحدد مسبقاً من هو أشعرهم. وللحق فإنني أحسب أن هذا الكلام هو أبدع ما قيل ومن أكثر الآراء حكمة وصواباً في تقييم الفنون على امتداد التاريخ. حسناً، من هو الألمع: حافظ أم سعدي؟ سعدي أم نظامي أم فردوسي؟ إن هؤلاء الأربعة لم يبدعوا في مجال واحد، فكيف يمكن إذن الحكم بشأن أيهم الأفضل؟

لكن أمير المؤمنين(ع) يضيف في الشق الثاني من كلامه: «أما إن كان لا بد... فالملك الضليل» أي أن الملك الضليل هو أشعر الشعراء. فمن هو الملك الضليل؟ إنه امرؤ القيس. لكن بعض مترجمي نهج البلاغة، وهم من أهل الفضل والعلم بالطبع، قد ترجموا الضليل بمعنى الضال دون الالتفات إلى خلفيات امرئ

القيس والظروف التي كان يعيش فيها وتاريخ شعره. طيب، ماذا يعني الضلال في عصر الجاهلية؟ وكيف يضل المرء في مجتمع كله ضال؟

إنني أعتقد بأن المراد بالضليل ليس القدح والذم، وإنما التشرد والتجوال، ذلك لأن والد امرئ القيس كان قد قتل، وكان امرؤ القيس يتنقل بين القبائل والمدن طلباً لدعم العرب وإثارة حميتهم للأخذ بثأر أبيه. حسناً، إن أمير المؤمنين(ع) يقول عن امرئ القيس بأنه أشعر الشعراء. والحال: هل سيكون امرؤ القيس وهذا الحكم جديرين بالبقاء في حِكَم نهج البلاغة إذا أردنا أن نطالع أحوال امرئ القيس في «الأغاني» وفي تاريخ الأدب العربي بهذه الرؤية التي نحملها، أي بهذه الرؤية التي يحملها السيد الحسيني [ممثل أهالي كرمان من المحافظين]؟ وهو القائل في معلقته الشهيرة التي لا تزال درة جلية على جبين الأدب العربي:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي

بسقط اللوىٰ بين الدخول فحومل

وهي قصيدة تصف ليالي السكر والغزل التي كان يقضيها امرؤ القيس في دار جلجل، ولا تزال خالدة في الأدب العربي، ويعتقد بأنها ترسم صورة عن الليل والسماء والنجوم والرعد والبرق والسيل والحب.

حسناً، إن شعر امرئ القيس لا يزال بين أيدينا، وشخصيته هي تلك التي نعرفها، وإلى جانب ذلك يوجد حكم أمير المؤمنين بشأن شعره. وهنا نتساءل: متى أصدر أمير المؤمنين هذا الحكم بشأن شعر امرئ القيس؟ إنه أصدره في وقت كان يعرف فيه حسان بن ثابت أيضاً [وهو المعروف بشاعر الرسالة والنبوة]. إن التقييم والحكم

يدوران حول الشعر في الواقع. فلماذا لم يقل أمير المؤمنين بأن أفضل الشعراء هو حسان بن ثابت؟! ولماذا تمَّ تأييد امرئ القيس في مجال الشعر؟ واضح أنه عندما نريد أن نصدر حكماً على أمر ما، لا بد أن نأخذ بنظر الاعتبار مختلف جوانبه. لقد ذكر الأخوة الأعزاء الذين تقبلوا مهمة التحكيم في أدب القصة مجموعة معايير في اختيار الأفضل في مجال القصة سأشير إلى بعضها، إن استدعت الضرورة، في ما يأتي من كلام [يشير مهاجراني بهذا الكلام إلى الضجة التي أثارها العديد من أقطاب اليمين المحافظ حول تقديم الحكومة جوائز تقديرية لبعض الأدباء الذين توجد عليهم مؤاخذات سياسية ويصنفون في خانة الليبيراليين، وهو ما أثار ضجة واسعة أيضاً في الإعلام المحافظ ضد الوزير واتهامه بالمساهمة في دعم وإسناد الغزو الفكري الذي تتعرض له البلاد].

لنأخذ مثالاً آخر: الفرزدق وواقعة عاشوراء وأيام محرم. إن من الإشكاليات الكبيرة ومن نقاط الضعف التي نعاني منها هي أننا عادة لا نقدم الإمام الحسين(ع) إلى الناس إلاّ مع بداية شهر الحرام، أي أن الناس إنما يعرفون الإمام الحسين(ع) خلال عشرة أيام فقط. حسناً، ماذا كان يفعل الإمام الحسين(ع) خلال العشر سنين التي سبقت ذلك؟ وماذا كان يفعل خلال الفترة الممتدة من استشهاد الإمام الحسن المجتبى(ع) في سنة (٥٠) للهجرة إلى سنة (٦٠) للهجرة؟ وماذا كان يفعل قبل ذلك بعشر سنين، أي خلال الفترة الممتدة من استشهاد أمير المؤمنين(ع) في سنة (٤٠) للهجرة إلى سنة (٥٠) للهجرة؟ فإذا كنا لا نعرف، هل يعني ذلك أنه ليس هناك شيء؟

لقد ولد الفرزدق سنة (٢٠) للهجرة، وهو ابن صعصعة بن غالب

الذي أشاد أمير المؤمنين(ع) بأبيه في حكم نهج البلاغة [وهو غير صعصعة بن صوحان الأسدي الذي امتدحه أمير المؤمنين بوصفه من كبار الخطباء]. فعندما سأل أمير المؤمنين صعصعة (والد الفرزدق) قائلاً: كانت لديك ماشية وحشم كثير جداً، فماذا فعلت بها؟ قال: يا أمير المؤمنين، لقد فرّق حق الله وحق الناس ما أملك. إنه كان رجلاً سخياً للغاية ولم يكن قد بقيَ له شيء من حطام الدنيا، فأجابه أمير المؤمنين(ع) بأن: «ذلك أحد سبلها» أي أن ذلك هو أفضل السبل لتفريق الأموال والثروات. والفرزدق هو ابن صعصعة هذا، وهو من مواليد سنة (٢٠) للهجرة، أي كان عمره (٣٠ إلى ٤٠) سنة خلال الفترة الممتدة بين (٥٠) إلى (٦٠) للهجرة. وأنا أدعوكم إلى مطالعة ديوان الفرزدق وإلى قراءة المقدمة الموضوعة لهذا الديوان، فستجدون أن الذين كتبوا حول الفرزدق، كتبوا أنه أمضى حياته كلها في الفسق والفجور والتحلل، وفي العبادة والتأمل بالطبع. أي أنه كان رجلاً هذا وضعه. حسناً، هذا الرجل هو الذي كان الإمام الحسين(ع) يغدق عليه الأموال ويكرمه في ذلك الوقت ويقول للذين يعترضون بأن الفرزدق رجل متهتك وشارب للخمر و...يقول: أعطيه أنا أفضل من أن يذهب إلى معاوية ليعطيه ومن ثم ينظم بعض الأشعار السيئة بحق أهل البيت.

وقد رأينا في مرحلة لاحقة كيف قام الفرزدق، تحت تأثير كرم وسخاء وعطاء الإمام الحسين، بنظم تلك القصيدة الشهيرة في مدح الإمام علي بن الحسين(ع). وبالطبع فإن خطباء المنبر لدينا كانوا، قبل انتصار الثورة، عادة يحفظون مثل هذه القصائد ويقرأونها من على المنابر ويشرحون معانيها للناس. لكننا بدأنا نشهد انحسار مثل هذه الفرص، بعد انتصار الثورة بسبب الانشغالات الكثيرة، فلم يعد يتم التركيز عليها كثيراً. فمثلاً

أصبحنا نادراً ما نلاحظ خطيباً يقرأ من على المنبر خطبة العقيلة زينب سلام اللّه عليها، أو يقرأ خطبة الإمام السجّاد عليه السلام، أو يقرأ قصيدة الفرزدق المذكورة. وعودة إلى قصيدة الفرزدق، لا بد من القول بأن الفرزدق يشيد بمواقف ومكانة أهل البيت عليهم السلام في هذه القصيدة، ومنها قوله:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته
والبيت يعرفه والحِلّ والحرم

إلى أن يقول (يقول لهشام بن عبد الملك):

ما قال «لا» قط إلاّ في تشهده
لولا التشهّدُ كانت لاءه نعم

في إشارة إلى كرم وسخاء وعلو مكانة الإمام السجّاد(ع).

بالطبع، إن الفرزدق هذا، قد نظم في مرحلة لاحقة أشعاراً في مدح هشام بن عبد الملك، والأهم من ذلك في مدح الحجاج بن يوسف الثقفي. وطبيعي أن الحكم على الفنانين والكتّاب والشعراء يجب أن يكون شمولياً ومأخوذاً فيه بنظر الاعتبار مختلف الزوايا والأبعاد كي لا يكون حكماً أحادي الجانب، فأنا لا أرى من الصحيح في هذا المجال النظر إلى الأشياء بمنظار أحادي والتركيز على جانب واحد من ومن ثم إصدار الأحكام على أساس ذلك، كمن يريد حل جميع المسائل بواسطة المعادلات الرياضية ذات المجهول الواحد التي لن تحل مشكلة بالضرورة. وهنا أتساءل أمام النواب المستجوِبين الأفاضل: هل تظنون حقاً بأنني إذا ما تركت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، فإن وضع الثقافة سيكون بخير وسيكون كل شيء على ما يرام ولن تكون هناك مشكلة بعد ذلك؟ وهل وجودي أنا في هذا الموقع هو السبب الوحيد الذي يعرّض

القيم والدين والإيمان والإسلام إلى الخطر وإذا ما رحلت ستسوى جميع الأمور؟ إذا كان الأمر كذلك بالفعل، فإنه لم يكن هناك داعٍ لكل هذه الضجة وكان يمكن أن أترك هذا الموقع بإشارة من السيد ناطق نوري والسيد خاتمي أو من قبل مرشد الثورة المعظم، دون أن تكون هناك حاجة إلى كل هذا القلق وإلى استغلال الأوائل من أيام شهر محرم الحرام لهذا الغرض!

الأخوة الأعزاء المستجوبون يعلمون أن الاستجواب لن يتم عادة خلال الأيام العشرة الأولى من شهر محرم الحرام! وأنه من غير الممكن أن يكون لا في اليوم التاسع ولا في اليوم العاشر ولا في الحادي عشر منه [إذ إن إيران تكون غارقة بالأحزان ومنهمكة في إقامة مجالس الحزن والمآتم خلال هذه الأيام بمناسبة ذكرى استشهاد الإمام الحسين(ع)]، وبالتالي كان يمكن تأجيل الاستجواب إلى يوم غد مثلاً (يوم ١٣ محرم) كي تتاح لأهلنا ولأبناء شعبنا فرصة لإقامة مراسم العزاء على الإمام الحسين(ع) بعيداً عن ظلال الاستجواب فوق مساجدهم وحسينياتهم وتكاياهم. فهل كان ذلك سيأتي منافياً للعرف السياسي لو حصل؟ وهل من باب الخدمة لمراسيم العزاء على الإمام الحسين(ع) تقديم الاستجواب في بداية شهر محرم الحرام في الوقت الذي نعرف بأن الاستجواب لا يمكن أن يتم إلاّ بعد اليوم الحادي عشر من محرم؟!

أحسب أنه كان من الأفضل لو أن رسالة الاستجواب قد طرحت يوم غد مثلاً، وكنت سآتي في اليوم التالي لتقديم التوضيحات. وعند ذاك لم تكن هناك حاجة إلى إثارة الرأي العام واستغلال المشاعر الدينية لأبناء الشعب وللشبان ولأسر الشهداء خلال

مجالس العزاء ضد وزارة الثقافة والإرشاد، والإيحاء بأن هذه الوزارة قد تحولت إلى بؤرة للفساد ولمناهضة الدين والقيم الدينية. ترى هل الأمر كذلك حقاً؟ أي هل ما حصل هو شيء صحيح وصائب؟

أجل، إن الاستجواب حق من حقوق النواب المحترمين، ومعلم من معالم التنمية السياسية. لكن قواعد الاستجواب يجب أن تراعى في ذات الوقت، ومن قواعده النزاهة والود: ﴿**ربنا ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا**﴾. وطبيعي أن مثل هذه الألاعيب ستتضح بعد حين وسيكون الشعب هو الحكم. يشهد اللّه أنني عندما أقول هذا الكلام لا أقصد من ورائه الإساءة إلى هذا المجلس أو إضعاف دوره، لا سمح اللّه، بأي حال من الأحوال بل أكنّ له كل الحب والتقدير. فأنا شخصياً بدأت حياتي السياسية مع البرلمان [كان نائباً عن شيراز في الدورة الأولى]، وعندما دخلت المجلس كان عمري ٢٥ عاماً، ووقد انتخبت فيه عضواً في هيئة الرئاسة ورئيساً للجنة الشؤون التجارية في مرحلة لاحقة. وبالمناسبة، فإن السيد شبستري [أحد النواب المحافظين] ـ وهو حاضر معنا في هذا المجلس ـ عندما طرح آنذاك موضوع اختيار وزير التجارة، قد رشح اسمي لهذا المنصب مع أن مجال تخصصي لم يكن التجارة أو الاقتصاد (بعيداً عن عين شريعتمداري! [وزير التجارة الحالي]) كما أنني كنت آنذاك نائباً لرئيس لجنة الشؤون الخارجية وأتواصل في الوقت ذاته مع لجنة شؤون الدفاع أيضاً، أي أنني كنت أقضي وقتي كله في المجلس. ثم إنني أفترض أنكم تعرفون جيداً بأنني عملت لمدة ١٢ عاماً كاملة منسقاً للحكومة مع البرلمان [نائب رئيس الوزراء للشؤون البرلمانية أولاً، ومن ثم نائب رئيس الجمهورية للشؤون البرلمانية والقانونية على مدى ثماني سنوات]، أي بعد شهرين من

الآن سأكون قد أمضيت (١٩) عاماً، أي نحو عقدين من الزمن، من عمري السياسي مع البرلمان. لقد كنت منسقاً للشؤون البرلمانية في الحكومة على مدى (١٢) عاماً، وكنت على اتصال دائم بالبرلمان، وكنت نائباً فيه لدورة كاملة [في الدورة الأولى]، ثم إنني نلت الثقة منكم، أنتم النواب الأفاضل، كوزير في هذا الموقع. ما أردت قوله هو أنني أشعر بأننا جميعاً مكلفون بالتأكيد بالحفاظ على حرية المجلس واحترام مكانته. ومن جهتي، فإنني أعلن من الآن، وسأوضح الأمر بعد الظهر أكثر، بأننا سنحترم نتائج الاستجواب مهما كانت. وإذا لم يحقق الاستجواب آراء كافية، وظلت الثقة باقية بالقوة نفسها، فإنني سوف لن أنظر إلى ذلك على أنه انتصار على أحد، بل سأنظر إليه على أساس أنه أمر موجود وسيستمر باعتبار أن ما حصل لا يعدو كونه تساؤلات طرحها النواب الموقرون وطلبوا توضيحات الوزير بشأنها فقدم الوزير بدوره توضيحاته واقتنع النواب. وإذا حُجبت عني الثقة، فإنني أيضاً سوف لا أتلقى ذلك على أساس أنه هزيمة، ذلك لأن الوزارة في «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى تأتي بمعنى الوزر، أي الحمل الثقيل. حسناً، الآن وحيث اجتمعتم أنتم النواب الموقرون الـ ٣١، وأحسب أن ١٠ نواب كانوا كافين لهذا الأمر، وعلى أي حال، ربما لأنكم أردتم أن تزيدوا من قوتكم من أجل أن ترفعوا عني هذا الحمل الثقيل، يفترض بي أن أشكركم لأنكم تريدون أن ترفعوا عني هذا الحمل الثقيل، وتقدرون بأنني غير قادر على إيصاله إلى المنزل المقصود. وقد يكون هناك حمل أو عمل آخر بانتظاري. ومن هنا، فإنني أحسب أنه ينبغي ألاّ نتعامل مع الموضوع وكأن هناك جناحاً أو تياراً ما يريد التغلب على آخر. كما ألفت أنظار زملائي في الصحافة إلى أنه لا حاجة لأي طرف بالتصفيق لنتائج

الاستجواب. إذ إن النواب الأفاضل قاموا بواجبهم القانوني طبقاً للدستور الذي يمنحهم مثل هذا الحق، ودافعوا عن مواقفهم بصراحة، وسأقوم أنا أيضاً بدوري بتقديم الإيضاحات اللازمة. وبالطبع لقد انتهيت الآن من المقدمة.

موضوع المطبوعات

أما في ما يتعلق بموضوع الصحافة والمطبوعات، وهو ما ورد في كلمات النواب المستجوبين، فلا بد من القول بأنني كنت أتوقع أن يكون الكلام أكثر دقة وتنظيماً مما كان عليه، وكانت هناك فرصة كافية لمثل هذا الشيء. فلو تحدث أحد الأصدقاء حول الصحافة، مثلاً، وتحدث الآخر حول الكتاب أو العمرة أو المسرح أو السينما، لكان ذلك سيسهل الأمر عليَّ أيضاً بطبيعة الحال. وهنا تحضرني إحدى حِكَم أمير المؤمنين علي(ع) حيث يقول: «إذا ازدحم الجواب خفي الصواب». ولذا فإنني مضطر إلى تقسيم وتنظيم أجوبتي وردودي، وإن كنت قد أضأت جوانب الموضوع بشكل عام في المقدمة.

ففي ما يخص الموضوعات التي طرحها الأصدقاء، بشأن الصحافة، ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار نقطة هامة وهي سياسات الحكومة التي وردت في برنامج رئيس الجمهورية، وكذلك في البرنامج الذي قدمته أنا لكم لنيل الثقة [عند مناقشة التشكيلة الوزارية لحكومة الرئيس خاتمي لأول مرة]. كما أننا نعتقد بأن فهمنا للدستور ينسجم مع مثل هذا البرنامج وهذا الفهم. إننا نعتقد بأن من حق الفئات والتيارات المختلفة التي تعيش في البلاد، أن تعبر عن آرائها ومواقفها في إطار النظام والقانون وبما ينسجم مع الضوابط والمقررات العامة. والمعيار الذي أمامنا في كيفية التعامل مع مثل

هذه المسائل هو القانون. أي أنني كوزير للثقافة والإرشاد لا أستطيع أن أذهب أبعد من قانون الصحافة، وأقول مثلاً، حسن أن هذه المطبوعة قد نشرت المقالة الكذائية وهي لا تعجبني، إذن يجب أن تغلق هذه المطبوعة! إن إغلاق مطبوعة ما أو تعليقها عن الصدور يتعلق بالمواد التي يحددها القانون، وكذلك هو الحال بشأن الإشراف والرقابة أيضاً. ومن أجل توضيح الأمر لكم ولأبناء شعبنا الكرام ـ وبالطبع فإن كافة النواب الأفاضل واقفون على الأمر بنحو وآخر ـ لا بد من القول بأن الجهة صاحبة القرار والمسؤولية في قضايا الصحافة هي الرقابة وليس وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي.
إن معظم الإشكالات والمؤاخذات والتعليقات المطروحة بشأن المطبوعات توحي وكأن الوزير هو المسؤول الوحيد عن كل هذه القضايا وليس هناك شخص آخر صاحب رأس ومسؤولية في هذا المجال، في حين أن قانون الصحافة ليس كذلك. ففي قانون الصحافة، تقرر المادة ١٠ من قانون الصحافة بأن أعضاء لجنة الرقابة والإشراف خمسة أشخاص، والوزير واحد منهم، وهؤلاء الأعضاء مسلمون، ولله الحمد، وكلهم من أصحاب الكفاءات العلمية والمؤهلات الأخلاقية ومن المؤمنين بالثورة الإسلامية. وهنا أود التأكيد بعض الشيء على صفة «الإسلامية» بالقول إن جميع هؤلاء، ولله الحمد، من الملتزمين بالإسلام، ودافعي إلى التأكيد على هذا الموضوع هو أن أحد زملائي نقل لي بأن أحد الأصدقاء كان يجلس إلى جانبه في إحدى الهيئات الحسينية، فسأله هذا الشخص عما إذا كان فلان، الذي هو قريب إليه، يصلّي بالفعل أم لا؟ أي هل يلتزم بأداء الصلاة بانتظام ويهتم بالمواظبة على أدائها في وقتها أم أنه لا يكترث بهذا الموضوع كثيراً. ومن هنا، لا بد من القول بأننا في اللجنة ملتزمون بالإسلام جميعاً بكل تأكيد. ونصلي

ونصوم، ومن أسر الشهداء، ونؤمن بقيم الثورة، وننطق بالشهادتين إذا لزم الأمر، كما يقول السيد درويش [أحد الفنانين الذي كتب تعليقاً تهكمياً على هذا الموضوع بمناسبة استجواب مهاجراني فذكر فيه أنه مستعد للنطق بالشهادتين إذا لزم الأمر].

على أي حال، إن لجنة الرقابة تتألف من خمسة أشخاص، بينهم أحد كبار القضاة، ممثلاً عن رئيس السلطة القضائية، وهو حجة الإسلام والمسلمين السيد نيري، ومن بين أعضائها أيضاً وزير الإرشاد أو من ينوب عنه. وهنا أود لفت نظركم إلى مدى اهتمامي بكيفية تطبيق الرقابة والإشراف. فأنا الوزير الوحيد للثقافة طوال الثورة الإسلامية الذي أعطى ما يكفي من وقته لهذه المهمة، إذ إنني حرصت شخصياً على المشاركة في اجتماعات اللجنة باستمرار في حين كان من سبقوني يوكلون الأمر إلى من ينوب عنهم. بالطبع، إن الظروف الاجتماعية قد تغيرت، ففي عهد السادة مير سليم ولاريجاني وخاتمي كان المساعد الصحافي للوزير هو الذي يترأس اجتماعات اللجنة. لكنني وبالنظر إلى حساسية الموضوع وأهمية الأشخاص المشاركين في اللجنة ـ خصوصاً أن أعضاء اللجنة أحدهم ممثل عن البرلمان، وآخر من كبار قضاة ديوان القضاء الأعلى، وآخر ممثل عن الناشرين ـ قدّرت أن إدارتي للاجتماعات بنفسي أقرب إلى الصواب.

لقد حوّلنا اللجنة لأول مرة إلى لجنة حقيقية للإشراف والرقابة على كل الموضوعات. وهذه اللجنة فيما مضى كانت تقوم فقط بمنح التراخيص ـ وهو اسمها السابق بالمناسبة. وقد فعّلنا أعمال هذه اللجنة بشكل جاد، فخلال العام المنصرم فقط، خصصنا لموضوع الرقابة والإشراف عشر جلسات مستقلة، ما يعني أن الاتجاه العام

للاجتماعات أصبح يُعنى بشؤون الرقابة والإشراف حتى في الجلسات الخاصة، على منح التراخيص، وهو ما يحصل لأول مرة في تاريخ الوزارة. إذن لا بد من القول بأنني بصفتي وزيراً للثقافة والإرشاد أشارك ـ أولاً ـ في لجنة الرقابة والإشراف كعضو دائم فيها، وقد عقدنا ـ ثانياً ـ ما لا يقل عن عشرة اجتماعات مستقلة لمناقشة قضايا الرقابة والإشراف خلال العام المنصرم.

ولهذه اللجنة، أي لجنة الرقابة والإشراف، واجبان، أحدهما منح التراخيص، وشروط منح التراخيص الواردة في قانون الصحافة شروط سهلة وبسيطة جداً. وقد لوحظ مؤخراً مطالبة البعض بتشديد هذه الشروط. طيب، حتى إذا سلمنا بصحة ذلك، فإن تفصيله يجب أن يحدده القانون كي يمكننا العمل به. لكن المعمول به في الوقت الراهن هو أنه بإمكان أي شخص التقدم بطلب الحصول على ترخيص إصدار صحيفة شريطة، أن يكون إيراني الجنسية، ويبلغ من العمر ما لا يقل عن ٢٥ عاماً، وغير مشهور بالحجر والقصور العقلي أو بإعلان الإفلاس، وغير معروف بالفساد الأخلاقي، وليس من ذوي السوابق الجنائية التي تسلبه بعض حقوقه الاجتماعية، بحسب المعايير الإسلامية، وأن يكون حاصلاً على شهادة الكفاءة العلمية الـ (ليسانس) أو مستوى السطوح في العلوم الحوزوية.

لقد أخذ علينا البعض بأننا منحنا تراخيص كثيرة في وقت قصير، هذا صحيح. وسبب ذلك يعود إلى أن الوزارة مكلفة، بحسب القانون، بالموافقة على طلب الترخيص خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى من تاريخ التقدم بالطلب في حال عدم وجود ما يحول دون ذلك من الناحية القانونية. وقد حصل ذلك بسبب تراكم الطلبات

المجمدة من عهد الوزارة السابقة وبسبب عدم سماح القانون بالتأجيل دون مبرر قانوني. لكنه مع ذلك، لم تكن السرعة في منح التراخيص بالمستوى المطلوب نتيجة تخصيص الكثير من الوقت لموضوع الرقابة والإشراف على المطبوعات، حيث إننا في العام المنصرم، مثلاً، لم نتمكن إلا من إصدار ١٧٥ ترخيصاً. ونظراً لتراكم الطلبات، فإنني أعتقد بأننا مطالبون بإيجاد مخرج قانوني لتسريع الأمر وليس لإبطائه. وعوداً إلى موضوع لجنة الرقابة والإشراف، لا بد من القول بأن من المهام الأخرى لهذه اللجنة، فضلاً عن إصدار التراخيص، الإشراف على سير العمل في الصحف. بيد أنه لا يحق لنا مطلقاً، لا كوزارة ولا ممثلين للحكومة، الاطلاع [مسبقاً] على ما يكتب وينشر من مقالات وصور في الصحف، وبالتالي غير مسموح لنا ولا من حقنا بتاتاً أن نقول لهم اكتبوا كذا أو لا تكتبوا كذا... وهذه من مفاخر قانون الصحافة لدينا، وهو قانون أقره مجلس قيادة الثورة وما زال مفعوله سارياً إلى الآن [وبالطبع فإن البرلمان الخامس ذا الأغلبية المحافظة قام في أواخر أيامه بتعديل الكثير من بنود هذا القانون بما يحد الكثير من حرية الكاتب والصحافي. لكنه لم يغيّر المادة بالذات].

إذن، ليس هناك مخرج قانوني للحؤول دون المخالفة قبل وقوعها لا الآن ولا في الدورة البرلمانية المقبلة، ولا في ظل الوزير الآتي، ولا بعد عشر سنين أيضاً... إلاّ إذا قررتم تغيير القانون الحالي بما يتيح إمكانية فرض الرقابة على الصحف قبل النشر. ولا أحسب أن النواب الحاضرين حالياً ولا أي جماعة أخرى ستقدم على مثل هكذا خطوة، أي على فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات قبل النشر. وكما قيل: «ما هكذا الظن بك...» أي أنني لا أظن بأن مثل هذا الشيء يمكن أن يحصل يوماً ما. ولا بأس هنا بتذكيركم

بهذه النقطة، وهي أن البعض كان لديه مثل هذا الرأي في بدايات الثورة بشأن طباعة الكتاب. فقد كتب آنذاك المساعد الثقافي لوزير الثقافة والإرشاد إلى سماحة آية الله الشهيد بهشتي ـ الذي كان عضواً في مجلس قيادة الثورة وأصبح رئيساً للسلطة القضائية في مرحلة لاحقة ـ يسأله عما إذا كان يجب فرض الرقابة على الكتاب قبل النشر، فأجاب بأن ذلك ليس من حقكم. ولما كرر الكتابة إليه بشأن الموضوع نفسه، عاد الشهيد بهشتي فأكد الموقف نفسه وشدد عليه. لكن ذلك ظل في حدود النظرية إلى أن وضع المجلس الأعلى للثورة الثقافية قانوناً ينظم عملية الرقابة والإشراف على الكتاب، وهو ما سآتي على شرحه لاحقاً. إذن، ففي ما يتعلق بهذا الموضوع، تفيد المادة (٤) من قانون الصحافة بأنه لا يحق لأي مسؤول حكومي أو غير حكومي محاولة الضغط على الصحف من أجل فرض نشر موضوع أو مقال معين أو إعمال الرقابة المسبقة عليها. حسن، هذه هي المادة ٤ من قانون الصحافة، ونحن كلجنة رقابة وإشراف في وزارة الثقافة مكلفون أيضاً بالعمل وفقاً لهذا القانون.

والموضوع الآخر لحديثي هو عما إذا كان ينبغي على وزارة والإرشاد أن تتحمل وتمر من أمام تجاوزات الصحف للقانون مرور الكرام؟ بالطبع إن الأمر ليس كذلك. فمعظم ما تمت الإشارة إليه في تعليقات النواب ومؤاخذاتهم قد تمَّ التعامل معه من خلال التذكير الشفهي مرة، والإخطار الخطي مرة، وإحضار الناشر مرة ثانية.. وهكذا.

إنني أدعو هنا بعض الصحف إلى مراعاة جانب الإنصاف في التعامل مع الموضوعات الخلافية بينها وبين وزارة الثقافة، إذ نجد

بعض هذه الصحف [المقصود صحف اليمين المحافظ] تكتب مثلاً وبعناوين بارزة: استجواب الوزير بسبب ترويج الفحشاء ومناهضة الدين و...! وهذا بالطبع من باب إنصاف بعض الأعزاء لنا! والمقصود طبعاً هو أن بعض الصحف تقوم بهذه الأعمال (والعياذ باللّه). وأنا إذ أؤكد هنا على حرمة مثل هذه الأساليب في ثقافتنا الإسلامية التي لا تجيز. التوسل بالوسائل غير النزيهة من أجل إقصاء الغريم من ساحة التنافس السياسي، أناشد الجميع العودة إلى قراءة الشهيد مطهري. أعزاءنا النواب الأفاضل، أهلنا الأعزاء، والشبان على نحو خاص، الكل مدعوون إلى إعادة قراءة كتب الشهيد مطهري حول السيرة النبوية والسيرة العلوية وسيَر الأئمة الأطهار، وكذلك كتبه المختلفة حول الثورة الإسلامية التي يتناول فيها واحدة من أهم مقولاته وهي حرمة لجوء المؤمن إلى الوسائل والطرق غير المقدسة للوصول إلى أهداف مقدسة، كأن يلجأ المرء إلى الكذب وإلى كيل التهم وهتك الحرمات من أجل الوصول إلى أهدافه المقدسة. وأحسب أن من طرق إحياء أفكار وآراء الشهيد مطهري، ونحن على أعتاب ذكراه السنوية، هو استعراض سلوكه وسيرته العملية.

لقد أوردتم مثلاً على قيام أسبوعية «أمل الشباب» بترويج الفحشاء في العدد (٨٦) منها، وقد تصفحت العدد وقرأته من أوله إلى آخره فلم أجد فيه شيئاً من ذلك، اللهم إلاّ إذا كنتم تقصدون القاص إبراهيم جلستان الذي نشرت له قصة قصيرة في هذا العدد، وهذه القصة أيضاً لم يرد فيها ما يثير الشبهات مطلقاً، حتى إن الناشر كان حريصاً على حذف جزء منها، وهو ما يبدو بوضوح للقارئ، كي لا يقع في المحذور. إذن من أين جاءت الشبهة؟ للأسف لا بد من القول بأن هذه طريقة ديماغوجية في التعامل مع الإعلام

والصحافة والنشر. فإبراهيم جلستان هذا، مثلاً، الذي يزيد عمره على الثمانين الآن، يقوم المتخصصون بنبش تاريخ الأشخاص، بنبش ماضيه من أجل أن يعثروا على هفوة للرجل كأن يكون قد كتب كذا أو كذا قبل ثلاثين أو أربعين أو خمسين سنة، ليكتبوا تقارير ضد الرجل وضد المطبوعة ومن ثم يعممون هذه التقارير بنشرها في المنشورات المحدودة التداول التي تذهب إلى المسؤولين والشخصيات من أجل تأليبهم على الصحافة، وبالتالي يكتمل إنصافهم بالكتابة بالخط العريض: استجواب وزير الإرشاد بسبب ترويج الرذيلة والفساد!! وهنا أود الإشارة أيضاً إلى أسبوعية أخرى وهي مجلة «الرأي الجديد»...

رئيس البرلمان (ناطق نوري): عفواً سيد مهاجراني، لقد كتب النواب يعتذرون حول هذا الموضوع على الخطأ الحاصل، ولذلك فإنهم لم يناقشوا الموضوع من على المنصة، كما أنه تقرر أن يكتبوا رسالة اعتذار للناشر بهذا الخصوص.

مهاجراني: جيد، أنا أشكركم. لكن كان ينبغي أن أبلغ بذلك. وعلى أي حال، ما دام الأمر كذلك فلن أناقش الموضوع. إن ما أردته من خلال الإشارة إلى النموذجين المذكورين هو القول بأنه لا بد من مراعاة جانب الدقة والإنصاف في معالجة الموضوعات.

إن هناك الكثير من الأمثلة الأخرى التي تمت الإشارة إليها اليوم، وأريدَ منها مؤاخذتنا على تجاهلها. ومن هذه الأمثلة صحيفة «المرأة» [كانت تصدرها فائزة رفسنجاني وقد تمَّ إغلاقها بسبب نشرها بياناً مقتضباً لفرح ديبا زوجة الشاه بمناسبة يوم المرأة العالمي] فالسيد كامران، وهو ممثل البرلمان في لجنة الرقابة والإشراف ـ وهو حاضر بيننا الآن بالطبع ـ يعرف جيداً كيف تعاملنا مع هذا الموضوع. إذ

إننا لم نكتف بالإخطار وحسب، بل ناقشنا الموضوع بإسهاب واتخذنا قراراً بإعادة النظر في ملف هذه الصحيفة وأصدرنا بيان إدانة حرصنا على إذاعته عبر وسائل الإعلام العامة، ومنها الإذاعة والتلفزيون، وهو أمر غير متعارف عليه. على أي حال، أعني أننا حريصون على الحؤول دون تجاوز القوانين والمقررات. ومع ذلك نقر بوجود قصور في بعض الحالات، كتأخرنا، مثلاً، في تشخيص تجاوزين حصلا في أسبوعية «يا لثارات» [وهي أسبوعية يمينية متطرفة وجهت في أحد أعدادها إهانة لأحد مراجع الدين خلافاً لقانون الصحافة الذي يحظر مثل هذا الأمر]، وفي صحيفة «الحرية». وهي مسائل لفتت انتباهنا إلى ضرورة رفع مستوى الرقابة والإشراف من أجل السيطرة على العمل بنحو أفضل في ظل تزايد وتنوع الصحف والمطبوعات الصادرة في البلاد. وبالطبع فإننا استطعنا في بداية عملنا إيصال عدد النسخ الموزعة من الصحيفة الواحدة في البلاد من (١/٣٠٠/٠٠٠) إلى (٢/٧٣٠/٠٠٠) نسخة، غير أن ذلك غير كافٍ بتقديرنا، بحسب المتغيرات الحاصلة في البلاد. كما أن وضع الكتاب في البلاد ليس أحسن من وضع الصحافة. أنا لا أريد أن أسمي هنا لكنني أعلم أن هناك بلداً لا يتجاوز تعداد سكانه عشرة بالمئة من تعداد سكان بلدنا إلاّ أن معدل نشر الكتاب الواحد الصادر فيه يزيد عشرين ضعفاً على عدد ما يصدر عندنا. فهل يليق بنا، كبلد يبلغ تعداد سكانه ٦٠ مليون نسمة، أن لا يتجاوز عدد نسخ الكتاب الواحد المطبوع لدينا (٢٥٠٠) أو (٣٠٠٠) نسخة؟ بل إنني عندما أذهب أحياناً إلى مكتب دار نشر رابطة أساتذة الحوزة العلمية بقرب الجامعة من أجل شراء كتاب، أجد بعض الكتب وقد طبعت في (١٠٠٠) نسخة أو (٥٠٠) نسخة فقط. فهل هذا الأمر مرضٍ ومقبول؟ لا شك أن

الأمر يستدعي العمل على رفع هذا المستوى إلى مستوى منطقي ومقبول. وبالطبع لا بد من العمل، بموازاة ذلك، على تعزيز مبدأ الرقابة والإشراف على مختلف المستويات.

إنني أعتقد تماماً بضرورة تعزيز الرقابة والإشراف، لكنني أحسب بأنني قلت أيضاً ما ينبغي قوله، وحذرت كذلك من إساءة استغلال الحريات، ومنها حرية الصحافة. وقد كتبت في صحيفة «إطلاعات» (٧) إلى (٨) مقالات بهذا الخصوص، شرحت فيها حدود الحريات الصحافية وأكدت على قانون الصحافة، وقلت إن على الكتّاب والصحافيين الحرصاء على حقوقهم التقيّد بقانون الصحافة، ونبهت إلى حساسية مسألة الحريات وشبّهتها بالزجاجة البلورية التي يجب الحفاظ عليها ونقلها بعناية من يد إلى يد من أجل إيصالها إلى مكانها المناسب بسلام. وقلت إن الحرية ليست سيارة سباق كي يجلس المرء خلف المقود وينطلق بالسرعة التي تعجبه!

أما بشأن ما ورد ذكره بخصوص صحيفتي «جامعة» و«طوس»، وهو ما أشار إليه السيد نبوي، فقد شرحت في الجلسة المغلقة رأيي بالتفصيل في هذا المجال، وقلت إننا في الوزارة وجهنا لهاتين الصحيفتين أكثر من إخطار سواء في ما يخص المواقف المتشددة أو حالات تجاوز القانون، حتى إنني شخصياً كتبت مقالاً (خلافاً للأعراف المتبعة) هاجمت فيه الصحيفتين المذكورتين رغم أن ذلك لا يتم استساغته من وزير للثقافة تربطه علاقات بأرباب الصحافة بحكم موقعه. وكدليل على حرصي على ضرورة الالتزام بالقانون وعدم تجاوز الحدود القانونية في مجال الحريات، فإنني سبق أن حذرت من استغلال الحريات قبل أن أصبح وزيراً للثقافة، فحينما

كنت مساعداً لرئيس الجمهورية في عهد الوزير السابق السيد مير سليم، كتبت مقالاً هاجمت فيه صحيفتين كنت أشعر بأنهما تهاجمان الثقافة الوطنية.

وعندما نشرت صحيفة «طوس» مقابلة مع جيسكار ديستان وفُهم منها بأنها تحتوي على إهانة للإمام الخميني، عقدنا في لجنة الرقابة والإشراف اجتماعاً عاجلاً لدراسة الموضوع طبقاً للمادة ٢٧ من قانون الصحافة، وقررنا إلغاء ترخيص الصحيفة. وفعلنا الشيء نفسه مع أسبوعية «شلمجة» أيضاً [وهي صحيفة يمينية متشددة] عندما وجهت هذه الأسبوعية إهانة للمرحوم آية الله العظمى الخوئي. وبالطبع فإنّ البعض ظن بأننا نستهدف من هذا الإجراء إلغاء صوت جماعة حزب الله [الأصولية المتشددة] لكننا سرعان ما منحناهم ترخيصاً جديداً لإصدار صحيفة أخرى باسم «الجبهة» كي لا يتصور أصدقاؤنا بأننا نستهدف الحجر على حريتهم في التعبير عن الرأي، لكنهم لم يستطيعوا إصدارها إلاّ أسبوعياً، وهذا شأنهم بالطبع. وهذه الصحيفة منهمكة الآن في شن حملات متواصلة ضدنا في وزارة الثقافة والإرشاد [وقد أغلقت هذه الصحيفة مؤخراً بقرار من الحكومة إلى جانب إغلاق ١٧ صحيفة ومطبوعة إصلاحية] ومع ذلك فإننا نستقبل الانتقادات ونشعر بأننا نستفيد منها، إذ ندرك حساسية العمل وأهميته.

أما أن يتوقع منا كلجنة رقابة وإشراف، القيام بإغلاق هذه الصحيفة أو تلك لمجرد نشرها مقالاً لا نستحسنه، فإن ذلك أمر غير معقول وغير مقبول. فالفكر لا يرد إلاّ بالفكر. وقد أشار إلى هذا الفهم السيد الحسيني أيضاً. وأنا ما زلت مؤمناً بهذا المبدأ ومصراً عليه. وأدعو النواب المكرمين بصراحة إلى عدم التعامل مع القيم

على أنها من المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها. وأرى من المفيد التوقف عند هذا الموضوع قليلاً لتقديم بعض الإيضاحات بشأنه نظراً لأهميته.

إن القيم من المسائل التي يجب أن تبقى معروضة للنقاش والتداول، إذ إنها لو أصبحت من المحرمات التي لا يمكن الاقتراب منها والتداول فيها، فإنها ستفقد حيويتها وتأثيرها في المجتمع بالتدريج. إن كلامي موجه للسيدين: الحسيني وتقوي... فأنتما من أهل الفضل والعلم ولله الحمد. وسؤالي هو لماذا حرص القرآن على إيراد أشد العبارات وأقساها بحق النبي(ص)؟ لقد أورد القرآن أشد العبارات وأقسى الكلمات في وصف النبي على لسان المشركين. فقد وصف الكفار والمشركون النبي(ص) بـ «الكذاب» وقالوا عنه «ساحر» و«مجنون» واتهموه بأن كلامه ليس وحياً وإنما هو شيء يملى عليه ويلقنه به غيره أو أنه يستنسخ كلام غيره، (الآيات الأولى من سورة الفرقان من الآية ٥ فصاعداً) بل قالوا بأن هناك من يساعده ويعينه على الكلام... ﴿**وأعانه عليه قوم آخرون**﴾. إن كل ذلك ورد في القرآن الكريم، وورد في المقابل ما يناسبه من أجوبة وردود. فالقرآن لم ينزل دفعة واحدة كي يقال بأن ما ورد هو سؤال وجواب متلازمان جاءا في وقت واحد. لقد نزلت آيات القرآن على نحو التدرج وخلال فترة زمنية استغرقت ثلاثة وعشرين عاماً. وأقولها عن بحث وتقص معمقين، بأن بعض آيات القرآن التي تتضمن تهماً معينة ضد النبي(ص) قد نزلت في مقطع زمني محدد فيما جاء الرد عليها في مقطع زمني آخر.

لماذا ذكر الباري تعالى كل هذه الأقوال والاتهامات في القرآن الكريم؟ الجواب هو: كي يرشدنا إلى الخط العام الذي ينبغي علينا

أن نسير عليه في تعاملنا مع الأشياء، وكي لا نتسرع في نفي ما يقال وما يطرح من موضوعات ونقول على الفور بأنها غير موجودة دون حجة وبرهان ودون نقاش وتوضيح. فهل هناك شخص أعزّ من النبي(ص) يمكن اختياره كمثل أعلى بالنسبة لنا؟ فهذا أمير المؤمنين علي(ع) الذي بلغ قمة المجد وذروة الكمال، يرد في جوابه على سؤال أحدهم عن منزلة النبي(ص) وشأنه بالقول: أسألك ـ أولاً ـ أن تعدّ لي نعم الدنيا، فيبدأ الرجل بالقول مثلاً: الماء، السماء، الأرض، الخبز والحنطة... وعندما يعجز عن إحصائها يتوقف عن العد ويقول: لا يمكن إحصاؤها! فيقول له أمير المؤمنين: انظر، لقد وصف اللّه متاع الدنيا بالقليل ووصف النبي بالعظيم فقال بأنه على خلق عظيم، فإذا كنت عاجزاً عن إحصاء القليل فكيف لي أن أصف العظيم. وقد ورد في الموروث عن علي(ع) قوله: «أنا عبد من عبيد محمد» صلّوا عليه وآله (صلوات الحاضرين على النبي وآله).

وأنا أتساءل هنا عن مغزى شروع كتاب «أصول الكافي»، الذي هو من الكتب المعتبرة لدى الشيعة ومؤيد من قبل الإمام الحجة (عج)، بباب العقل والجهل؟ لماذا بدأ هذا الكتاب أول ما بدأ بموضوع عن العقل والجهل، ولماذا ترك مؤلفه الموضوعات الأخرى وفضّل أن يستفتح كتابه ببحث حول العقل والجهل؟

إن العقلانية هي من المبادئ الأساسية البارزة الواردة في هذا الباب من كتاب «أصول الكافي». واللافت هو أن صدر المتألهين [من كبار فلاسفة الشيعة] قد تطرق في تعليقه في حاشية هذا الباب من الكتاب إلى الكثير من القضايا الضرورية في هذا المجال. ويستعرض هذا الكتاب في باب التوحيد أيضاً، كما تعلمون، آراء المخالفين

ووجهات نظرهم المختلفة، ويتحدث حول كيفية التعامل مع أصحاب الرأي والفكر المخالف.

ونحن كشيعة وكمسلمين قد قمنا بتدوين وحفظ آراء وأفكار معارضينا، وهي محفوظة حتى يومنا هذا. كما أننا كإيرانيين أصحاب تراث ثقافي وحضاري عريق، نطالع في إنجيل متى كيف أن بعض الإيرانيين قد ذهبوا إلى فلسطين عند مولد المسيح(ع) وقالوا: إننا على علم بأن هذا النجم عندما يبزغ في المشرق فمعناه أن نبياً سيولد في هذه الأرض. ويروي الإنجيل نفسه أن المسيح الرسول مرّ ذات يوم بجماعة من الأشقياء وقطّاع الطرق فجلس إليهم ونادى على متي (ومتى أحد قطاع الطرق هؤلاء) ودعاه إلى مرافقته. وعندما حلَّ وقت تناول طعام المسيح في وقت لاحق (يقول العهد الجديد) كان المذنبون وقطاع الطرق يجتمعون حول المسيح، فقال لهم المسيح: «إنني جئت كي أنقذ أغنام بني إسرائيل الضالة». طيب هذا هو منهج الأنبياء. وفي الواقع لم يكن هذا المنهج على نحو لا يسمح فيه للمعارض بالتعبير عن رأيه. فهل عدم طرح الرأي المعارض يعني أنه غير موجود؟ وهل تعليق بعض الصحف عن الصدور يعني زوال الرأي المعارض وخلو المجتمع من المعارضة؟!

إنني أعتقد أن من الواجب السماح للرأي المعارض بالتعبير عن نفسه وعلى مختلف المستويات، ومن ثم التأمل فيه بإنصاف وموضوعية، وتقديم الإيضاحات والردود المناسبة بشأنه إلى الرأي العام. أجل إذا حدث تجاوزٌ في مكان ما أو حصل انتهاك للحرمات أو مساس بضرورة من ضروريات الدين، فعند ذاك سيكون التصدي لمثل هذه المحاولات واجباً لا يمكن التهاون فيه بأي حال

من الأحوال. فالتساهل والتسامح لا يعنيان بحال التهاون في الأصول!

لقد تساءل السيد تقوي، وهو من أهل الحديث والخطابة، عما إذا كان التساهل والتسامح يشمل الأحكام؟ ويشمل كذا وكذا... ومن ثم قال: لا تساهل في الأحكام! أجل لا تساهل في الأحكام. فالتساهل والتسامح، الذي نقول به، لا يعني التساهل إزاء المبادئ والأحكام الشرعية. بل يعني السماح بطرح الرأي المعارض في المجتمع الذي قد لا يكون موافقاً لرأينا. إننا نتحدث عن نوع التعامل مع المعارضين في المجتمع لكثير من آرائنا في مجالات الثقافة والسياسة والاقتصاد وسائر المجالات الأخرى. فلماذا لا نسمح لهذه الآراء المعارضة في التعبير عن نفسها ومن ثم نرد عليها ونقدم آراءنا وتوضيحاتنا بشأنها؟ إن قانون الصحافة يرتكز، بتقديري، في جانب هام منه على مبدأ المساءلة. أجل، فهناك مواقف تفرض علينا أن نتوقف عندها ونتصدى للتجاوزات بحزم وقوة. فعندما طرح موضوع إهانة مراجع الدين العظام والمرشد الأعلى للثورة والقائد المؤسس في لجنة الرقابة والإشراف كان القرار هو التصدي الحازم لمثل هذه المحاولات. وقد طبّقنا هذا القرار بشأن صحيفة «طوس» واتخذنا إجراء بإلغاء ترخيصها.

لكن هذا الأمر يختلف عن التصدي لفئة من الناس لديها بعض الآراء والأفكار وتريد عرضها على الرأي العام. إنني أعتقد بأن أمامنا تجربة جيدة يمكن أن نستفيد منها ونتعظ بها وهي تجربة صحف «جامعة» و«طوس» و«نشاط». ألم تعتقل محاكم الثورة كتّاب صحيفة «طوس»؟ ألم يودعوا في السجن لأكثر شهر؟ ألم يُقل بأن هؤلاء محاربون واتُّهموا بأنهم قد تسلموا أموالاً من

جهات أجنبية؟ إذن لماذا أطلق سراحهم؟ ولماذا لم يعد يسأل عنهم أحد منذ ٧ ـ ٨ أشهر؟ ولماذا لم يحاكموا وبقي ملفهم مسكوتاً عنه؟ ألا يعني هذا بأننا قد نعيش في فترة زمنية معينة محكومين إلى مجموعة من الظنون والأحكام الجاهزة، وتحجبنا عن الرؤية «غلالة من الشك والظنون»، بحسب تعبير حافظ الشيرازي، فنحكم على أساسها؟ فأنا أيضاً، قد لا أستحسن هذا الأسلوب السياسي أو الصحافي فأقول عنه إنه حاد ومتطرف ومن شأنه أن يثير المتاعب، والمناخ الصحافي في البلاد بحاجة إلى الاستقرار وإلى أداء يبعث على الطمأنينة والهدوء، ولكن ماذا كانت نتيجة قضية كتّاب صحيفة «طوس» في النهاية؟... لقد عاد هؤلاء إلى ساحة العمل الصحافي ثانية عن طريق صحيفة «نشاط»... أليس كذلك يا سيد نبوي؟ فأنت كناشر ومدير مسؤول صحيفة «رسالت» تعرف على الأقل طبيعة العمل الصحافي. فهل نحن منحناهم ترخيصاً جديداً بإصدار صحيفة أخرى باسم «نشاط»؟... إن هذا الترخيص كان موجوداً قبل تسلمنا للوزارة على شكل مطبوعة أسبوعية. وكل ما في الأمر هو أننا وافقنا على طلب صاحب الامتياز السيد لطيف صفري تغيير الصحيفة إلى يومية، وهو إجراء قانوني لا غبار عليه. والسيد صفري نائب برلماني سابق عن محافظة كرمانشاه. وقد عرفناه في الدورة الأولى للبرلمان نائباً ثورياً وإنساناً صادقاً ومخلصاً في عمله. طيّب، إن هذا الرجل هو الآن صاحب امتياز صحيفة وقد دعا مجموعة من الكتّاب للتعاون معه ونحن لا نستطيع أن نمنعه خلافاً للقانون. والجدير بالذكر هو أننا في لجنة الرقابة والإشراف لم نوافق على طلب تحويل هذه الصحيفة الرياضية ـ الاجتماعية إلى صحيفة سياسية كي نخفف من احتمالات صدور مواقف متطرفة فيها. وللحق أن هذه الصحيفة تختلف اختلافاً بيّناً

عن صحيفتي «جامعة» و«طوس» السابقتين من حيث نوعية المقالات واتجاهاتها... وبالطبع لا يعني هذا الكلام بأن هذه الصحيفة خالية من الشطط والمخالفة، بيد أنني أعتقد أنها تبدي مزيداً من الحرص على الالتزام بالقانون في العمل. ومع ذلك يأخذ البعض عليها وعلى نظيراتها من الصحف المماثلة خطها العام ويقول بأن هذه الصحف تنسق فيما بينها بشأن الأخبار والتقارير والموضوعات التي تتناولها. وأتساءل هنا: ما العيب في ذلك؟ ألا تقوم صحف «كيهان» و«قدس» و«رسالت» و«أبرار» و«انتخاب» بالتنسيق فيما بينها بشأن الموضوعات التي تتناولها؟ أعتقد بأن تنسيق الصحف ذات التوجهات المتقاربة مع بعض الشيء طبيعي، وسيبقى طبيعياً مادام هناك توازن في المناقشات والردود [بين صحافة الإصلاحيين وصحافة المحافظين] ألم تنسق الصحافة [المحافظة] المطالبة بالاستجواب فيما بينها [في محاولة لشق صفوف الإصلاحيين] على الترويج عشية الاستجواب للقول بأن عدداً من نواب اليسار الأصولي [في البرلمان] سيقومون بحجب الثقة عن وزير الثقافة والإرشاد؟ إن التنسيق حق طبيعي من حقوق أصدقائنا. فهم شاءوا أن يجلسوا وينسقوا مواقفهم في هذه القضية، ويبدو أنهم أرادوا بذلك القيام بعمل سياسي، مرموق! وكان يمكن أن يؤخذ عليهم أيضاً هذا المأخذ من باب استغلال الحدث سياسياً.

وعلى الجانب الآخر هكذا هو الحال أيضاً. وأنا أدعو السيد نبوي والنواب الموقرين الآخرين إلى التأمل في وضع ثلاث صحف معروفة تتبنى ثلاثة توجهات مختلفة وهي صحيفة «رسالت» التي يشرف عليها السيد مرتضى نبوي، وصحيفة «خرداد» التي يشرف عليها السيد عبد اللّه نوري، وصحيفة «سلام» التي يشرف عليها السيد موسوي خوئيني. فالقائمون على هذه الصحف ثلاثتهم

أعضاء في مجلس تشخيص مصلحة النظام بتعيين مباشر من قبل مرشد الثورة. وعندما نريد أن نحكم على هذه الصحف هل يصح مثلاً القول بأن صحيفة «سلام» أو «رسالت» أو «خرداد» تعمل خلافاً لمصلحة النظام؟ وماذا عن عضوية مسؤولي هذه الصحف في مجلس تشخيص مصلحة النظام في مثل هذه الحالة؟... إن ذلك يعني أننا قبلنا بنوع من التعددية داخل النظام تفرض علينا القبول بأن يكون صوت «رسالت» مسموعاً، وصوت «خرداد» مسموعاً، وهكذا هو الحال مع الصحف الأخرى أيضاً... وهنا يثار لغط حول السيد (س ـ ح) ويقال مثلاً أنه [السيد سعيد حجاريان] صاحب فكر متفتح. فالسيد حجاريان يعد من مفاخر النظام وهو كادر حكومي من الطراز الأول في البلاد. وعادة عندما يعمل كادر ما في جهاز مخابرات الدولة، والسيد حجاريان كان من الكوادر المتقدمة في جهاز المخابرات، يصبح عند ذاك في صلب النظام الحاكم ومنه. طيب ألا يحق للسيد حجاريان، بصفته مستشاراً لرئيس الجمهورية وبصفته مفكراً، التعبير عن رأيه؟ [في إشارة إلى معارضة اليمين المحافظ لسياسة حجاريان الإعلامية في صحيفة «صبح أمروز ـ صباح اليوم» التي أغلقت في مرحلة لاحقة] والحال لنفترض أن أحد كتّاب صحيفة كيهان اللندنية [المعارضة للنظام] وصف الرجل بأنه منفتح ومستنير، فهل سيصبح ذلك مثلبة يجب أن نؤاخذه عليها؟ أجل إنه منفتح! فهل الانفتاح صفة مذمومة والانغلاق صفة محمودة؟!

أيها السادة الأفاضل والنواب الموقرون!

لا أخفيكم أننا قد وجهنا الكثير من الإخطارات والإنذارات إلى العديد من أصدقائنا ناشري الصحف خلال الفترة التي عملنا فيها

معاً. ولكن هل يعني ذلك أنهم غير مكترثين بالأمر وغير حرصاء على القيم وعلى الالتزام بالضوابط؟... لا بد من القول بأن الأمر ليس كذلك. لكن حصول مثل هذه المسائل في زحمة العمل الصحافي اليومي شيء طبيعي. وأرى لزاماً عليَّ هنا أن أتوجه بالشكر إلى جميع العاملين في الصحافة على ما يبذلونه من جهود، والتمس منهم العذر في الوقت ذاته على ما يواجهونه من مصاعب ومعاناة في أعمالهم، وآمل أن يكون هذا الاستجواب مناسبة لالتفات أرباب الصحافة إلى ضرورة المزيد من الدقة والحرص والالتزام في أعمالهم كي نحول، على أي حال، دون إلحاق الضرر بالمناخ السياسي الممتاز المتوافر في البلاد.

كان ذلك هو حديثنا بشأن الصحافة. ووددت لو أناقش أيضاً الاتهامات التي وجهت إلينا كوزارة بخصوص مزاعم استغلال الأموال العامة الخاصة بالعمرة. ولكن يبدو أن النواب أنفسهم لم يطرحوا هذا الموضوع، ما يدل على أن المعلومات الواردة ضدنا في هذا المجال كانت ملفقة وغير دقيقة. كما كنت أود مناقشة موضوع اتهامنا بالعودة عن القيم والاهتمام بإحياء المناسبات والأعياد القومية الملكية في «تخت جمشيد» لكثرة ما طرح في هذا المجال من أخبار ومزاعم كاذبة وملفقة، لكن يبدو أن السادة النواب فضلوا عدم التطرق إلى هذه المسألة أيضاً بعدما تبين لهم كذب التقارير الواردة إليهم بهذا الشأن.

على أي حال، أنتقل الآن إلى موضوع تقديم الجوائز للكتّاب والأدباء. وبالطبع فإنني ذكرت في مقدمة حديثي أمثلة عن امرئ القيس والفرزدق شرحت خلالها نوع النظرة التي يجب أن نتصف بها في التعامل مع الكاتب والفنان. ولا بأس هنا من أن أنقل لكم

مثالاً آخر اطلعت عليه في كتاب «الأغاني». أفترض أن السيد الحميري [الشاعر والأديب الشهير من الرعيل الأول في الإسلام] اسم معروف لدى الأخوة والأخوات النواب الأفاضل ولدى المستمعين الكرام بقصائده الشهيرة بحق أهل البيت(ع)... يروي الفضيل بأنه ذهب ذات يوم إلى الإمام الصادق(ع) لتقديم التعازي له بشهادة عمه زيد بن علي وقرأ له بيتاً من إحدى قصائد السيد الحميري مفاده أن يوم القيامة سيشهد ارتفاع رايات مختلفة وستكون إحداها راية نجاة، وقال بأن هذا البيت هو للسيد الحميري، فقال الإمام الصادق(ع): «رحمه اللّه»، فقال له: إنني رأيته يشرب الخمرة، فقال الإمام(ع): «رحمه الله إن زلّت له قدم فقد ثبتت الأخرى». وبالفعل كان السيد الحميري شاعراً توجد على سلوكه مثل هكذا مؤاخذات... أرجو أن لا يفهم من كلامي هذا بأنني أعني، لا سمح اللّه، بأن الإمام الصادق(ع) قد أجاز شرب الخمرة. إن ما أردته هو نوع الحكم على الناس وكيفية التعامل معهم، ونوع الحكم على الفنانين وكيفية التعامل معهم. فالسيد بيضائي، الذي تحدثت عنه كمثال، كيف يجب أن نعامله؟... على أي حال إن السيد بيضائي الذي نقوم ببث فيلمه من التلفزيون بمناسبة ذكرى عاشوراء [الإمام الحسين(ع)]، فنان وسينمائي وكاتب مسرحي من جيل ما قبل الثورة. أما قولي بإزالة الحواجز، وكلامي موجه هنا للسيد الحسيني، فإنني لم أعن به إزالة الحواجز بين السافاك [جهاز الأمن الشاهنشاهي السابق] وبين جهاز المخابرات [الجهاز الأمني الحالي]، وإن كان بعض رجال السافاك يعملون الآن في خدمة وزارة المخابرات، بل إن ما أعنيه هو أننا لم نقصِ جميع فناني جيل ما قبل الثورة في المجال السينمائي والموسيقي والفنون المسرحية والتشكيلية. وقد رأيتم قبل أيام فيلم

«يوم الواقعة» أن جميع الممثلين الأساسيين في هذا الفيلم هم من فناني ما قبل الثورة. فكاتب السيناريو هو السيد بيضائي، والممثلون الأساسيون هم السيد انتظامي، والسيد رشيدي، والسيد مشايخي والسيد فتحي. وجميع هؤلاء كانوا يمارسون هذا الفن قبل الثورة. إذن لِمَ لم نوجد حاجزاً للفصل بين العهد السابق والعهد الحالي في حقل السينما؟ فهل هناك فرق كبير بين سوابق السينمائيين وكتّاب الأدب القصصي لدينا؟ هل أولئك أفضل من هؤلاء بكثير؟ وعلى الجانب الآخر من المسألة، عندما يدور الحديث والنقاش حول السينما، فلا بد من القول بأن التعامل في هذا المجال كان في غاية التسامح والمرونة. فأنتم تشيرون مثلاً إلى بعض فناني السينما باعتبارهم قد مثّلوا في أفلام مرفوضة. وأنا أتساءل هنا عما إذا كنت أنا الذي أعدتُ هؤلاء إلى حقل الإنتاج السينمائي؟ فهل أنا الذي سمحت لهم بذلك؟ وهل أنا الذي سمحت للسيد ايرج قادري، مثلاً، باستئناف إنتاج الأفلام في حقل السينما في البلاد؟ وينطبق الشيء نفسه على الموسيقى أيضاً. فالسيد فخر الدين، مؤلف موسيقى مسلسل «الإمام علي»، التي تعد من الروائع الموسيقية لدينا، هو أحد موسيقيي ما قبل الثورة.

لقد حرصنا على الدوام أن نبقي الباب مفتوحاً أمام فنانينا وكتّابنا ومفكرينا وسينمائيينا ومترجمينا ليكتبوا ويبدعوا في مختلف المجالات دون أي قيود أو استثناءات، إلاّ في مجال الأدب القصصي. وأنا شخصياً كانت تتملكني الحيرة وأتساءل عن السبب الذي يبرر الإبقاء على مثل هذا الاستثناء بعد عشرين عاماً على الثورة؟ وأحسب أن السبب الوحيد الذي يقف وراء هذه المسألة هو وجود نفَس إقصائي كان يتبنى في التعامل مع هؤلاء الكتّاب والأدباء لغة النبذ والسباب والاتهام بالعمالة للأجانب.

حسناً، إذا كان هؤلاء كذلك وكانوا عملاء للأجانب بالفعل، فلِمَ لا يصار إلى إلقاء القبض عليهم واعتقالهم؟!... إن هؤلاء مواطنون يعيشون في بلدهم ويمارسون نشاطاتهم العادية طبقاً لحقوق المواطنة. وهنا أيضاً زعم البعض بأننا أتينا بالبعض من خارج البلاد خصيصاً من أجل تقديم جوائز أدبية لهم [يعني من عناصر المعارضة المقيمين في الخارج]! أنا أناشدكم باللّه: من هم هؤلاء الذين أتينا بهم نحن من الخارج؟ وهل سألتم أنفسكم ما هي المعايير التي اعتمدناها في تقديم الجوائز؟ ثم هل يصح تجاهل الأدب القصصي والقول بأنه ليس أدب قصص؟!

إنني أتوجه بخطابي هنا إلى السيد الحسيني [نائب طهران وصاحب البرنامج التلفزيوني: الأخلاق في الأسرة] وأقول له: أنت معلم أخلاق وموضع تقديرنا بالطبع، وسؤالي هو: ما مغزى حرص القرآن الكريم على سرد المادة الأساسية للسور القرآنية بأسلوب قصصي، وقصصي بالذات؟ أليس ذلك مؤشراً على ما تكتسبه القصة من تأثير وأهمية؟ ولماذا يعتمد القرآن أسلوب الإيجاز والاختزال في الحديث حول الصلاة، فلا يقول لنا، مثلاً، بأن صلاة الصبح ركعتان وصلاة المغرب ثلاث ركعات وبقية الصلوات أربع ركعات، بينما يعتمد في السرد القصصي الإسهاب والتفصيل؟ أرجو أن تتأملوا في سورة واحدة من هذه السور القصصية، في سورة يوسف مثلاً... ماذا كان سيحصل برأيكم لو ورد في كتاب روائي لدينا شيء من بعض الأمور التي وردت في سورة يوسف بالتفصيل؟ أحسب أننا لم نكن لنسمح بذلك قط!... لماذا؟!

أفترض أنكم تشاطرونني الرأي في أهمية الأدب القصصي، حيث تشكل الكتب القصصية واحدة من أهم ركائز ثقافتنا الوطنية.

فلدينا كتاب «الشاهنامة» الذي ما زال حياً وخالداً في الذاكرة، ولدينا كتاب «المثنوي» الذي ما زال حاضراً معنا إلى اليوم. وما زال أبناء شعبنا وأسرنا يستلهمون الدروس والعبر من هذه الكتب وغيرها من الكتب القصصية الأخرى. فهل يصح بعد ذلك أن نأتي نحن في وزارة الثقافة والإرشاد لنقول: لا شأن لنا بالأدب القصصي؟

إنني تحدثت إلى زملائي في المعاونية الثقافية بهذا الشأن، وقررنا أنه لا يمكن تجاهل الأدب القصصي. ومن ثم اتفقنا على أنه من المناسب انتخاب عشرين قاصاً من أجل تقديم جوائز تقديرية لهم بمناسبة الذكرى العشرين لانتصار الثورة. لكنني كوزير، لم أقل لمن تقدم هذه الجوائز. والسيد سيف الله داد [المساعد السينمائي للوزير] والسيد كاظمي [المساعد الفني للوزير] حاضران بيننا الآن، ويمكنكم الاستفسار منهما إن كنت قلت لهما لمن تمنح جائزة أفضل موسيقي أو جائزة أفضل سينمائي أو جائزة أفضل كاتب مسرحي. أيها السيد الحسيني [نائب رفسنجان] أنا أستغرب من كلامك ونقدك للوزارة اليوم بالذات، لقد زرتني في الوزارة في الآونة الأخيرة لأكثر من عشر مرات ودعوتني لزيارة رفسنجان أكثر من مرة، فلماذا لم تنتقد أدائي ولو لمرة واحدة وتشير إلى أنني فاشل أو لا أصلح لإدارة الوزارة؟! على أي حال، فقد أوكلنا الأمر إلى المعاونية الثقافية لتدعو هي عدداً من المتخصصين كلجنة تحكيمية. وقد أنيط الأمر بالسيد قاسم علي فراست، المسؤول عن مركز الأدب القصصي، لتولي هذه المهمة، والسيد فراست يشغل هذا الموقع قبل أن أتولى أنا مسؤولية الوزارة. وبالمناسبة، إنني لم آتِ معي إلى الإدارة المركزية إلا ببضعة أشخاص لا يتجاوز عددهم العشرين شخصاً. وبعض النواب الكرام يأخذون عليَّ ـ بالأساس ـ

أنني لم أقم بتغيير الكادر السابق عند مجيئي إلى الوزارة. وحتى في مراكز المحافظات، فإنني لم أقم بتغيير سوى ٣٠٪ من الكادر، والبقية كلهم من المنصّبين من أيام الوزير السابق [في إشارة إلى النقد الموجّه بهذا الشأن والادعاء بأنه أقصى جميع الكادر القريب من المحافظين] وفي مركز الوزارة، فقد قمت بانتخاب أكفأ الكوادر وطلبت إليهم العمل معي. وهنا أغتنم الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل لكل زملائي: المساعدين والمديرين العامّين والمستشارين، الذين تقبلوا عناء التعاون معي. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تحمل المسؤولية لم يكن شيئاً مفرحاً بالنسبة لهؤلاء الأعزاء الذين جملوني بالتعاون معي في الوزارة، بل إنني بذلت جهوداً واسعة معهم من أجل إقناعهم بتحمل المسؤولية معي. وقد استغرقت هذه العملية وقتاً غير قليل من الحوار والنقاش والشرح والتوضيح والإلحاح إلى أن أقنعتهم بالعمل معي.

على أي حال، فقد جئنا وقلنا إن الأدب القصصي مهم، وإنه قد تمَّ تجاهله أو إهماله خلال الأعوام الماضية، وإنه لا بد من الاهتمام به مجدداً. واختير لهذه المهمة السيد قاسم علي فراست، وهو شقيق شهيدين وقاص حربي وكتب أفضل رواياته عن حرب الدفاع المقدس. وقد شكّل السيد فراست بدوره لجنة تحكيم من أصحاب الخبرة والتخصص في هذا المجال، واختير نحو ألفي عنوان كتاب للمناقشة، وتمَّ التشاور مع أشخاص مختلفين. ومن الطبيعي أن تبرز وجهات نظر متباينة في هذا المجال إذ إنه لا يمكن أن يحصل تطابق كامل في وجهات النظر حول هذا الموضوع. وتمَّ اختيار عدد من الكتّاب المتميزين، من بين مؤلفي هذه الكتب، ليمنحوا جوائز تقديرية بالمناسبة. وهنا أود أن أسجل استغرابي من اعتراض البعض على نوع اختيارنا لبعض الأدباء بقوله إننا هدرنا بيت مال المسلمين

على من هم ليسوا أهلاً لذلك. وسؤالي هو: ما الجديد في الأمر؟ ولماذا كل هذا الاعتراض والتضخيم للأمور؟ ألم نمنح جوائز مثلها للموسيقيين وللمسرحيين وللسينمائيين؟ أنا لا أريد هنا أن أزيد المشكلة تعقيداً، كل ما أريد قوله هو أننا اتبعنا المنهج نفسه، وتعاملنا ونتعامل مع مواطنين من داخل النظام يلتزمون بالقوانين السائدة في البلاد. قد يكون أحد هؤلاء صرّح ذات يوم بكلام مرفوض ومدان، لكن ذلك يجب أن لا يمنعنا من التعامل معه في إطار حقوق المواطنة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بموضوع الإبداع وتحقيق النجاحات. وأرى لزاماً عليَّ هنا التوجه بالاعتذار إلى جميع الكتّاب الذين يسمعونني والذين حصلوا على جوائز بهذه المناسبة. ولا بد من التأكيد أن هؤلاء ليسوا معاندين للنظام. وقد تكون لهم وجهات نظر مختلفة معنا لكنهم يبذلون جهوداً ملحوظة في مجال أدب القصة والرواية في سبيل رفعة البلاد وعلو شأنه. وكن واثقاً أيها السيد الحسيني [أحد النواب المحافظين المستجوِبين للوزير] بأن الوضع السائد في مجال أدب القصة وفي مجال الصحافة [قبل إغلاق ١٧ صحيفة] ليس بالمستوى المطلوب وغير مرض بأي حال من الأحوال. فنحن ما زلنا في بداية الطريق. وعندما كنت أقول لكم بأنني لم أبدأ بعدُ بفتح مائدة التسامح والتساهل [أي عملية الانفتاح الثقافي التي يدعو لها الوزير مهاجراني ويعارضها المحافظون بشدة] فإنما كنت أعني أننا بحاجة إلى أدب عالمي، كما نحن بحاجة إلى صحافة عالمية. فأي بقعة من العالم أو أي شعب من شعوب العالم يُتوقع أن يتأثر بصحيفة تصدر لدينا أو برأي لأحد كتّاب الأعمدة الصحافية عندنا؟ وأي من كتّابنا يتوقع العالم أن تُترجم كتبه إلى اللغات العالمية؟ لماذا تهيمن أميركا الجنوبية، وكولومبيا بالذات، على العالم في مجال الإبداع الفكري والأدبي؟

ولماذا أصبحت أميركا الجنوبية كذلك؟ وكيف بات كتّابها يحتلون مثل هذا الموقع المتميز في العالم؟... لأن المسؤولين فيها وفّروا الأجواء والمناخات المناسبة للكتابة والإبداع وساعدوا الكتّاب على الانطلاق بهذا الاتجاه.

لقد سبق أن كتبت في صحيفة «إطلاعات» بأن الرئيس الكولومبي قد تحدث إلينا، أثناء زيارتي لكولومبيا في إطار اجتماعات وزراء ثقافة دول عدم الانحياز، وعلى مدى نصف ساعة حول الأدب في أميركا الجنوبية وحول غارسيا ماركيز. فماذا كان يعني ذلك: فخراً ومباهاة للرئيس الكولومبي أم مهانة وانكساراً؟! والجدير بالذكر أن غارسيا ماركيز هذا كان معارضاً صلباً لمختلف الأنظمة التي توالت على الحكم في كولومبيا.

إن السيد نجيب محفوظ كاتب مسلم حاز جائزة نوبل للأدب عام ١٩٨٢، وقد وجّه هذا الكاتب خطاباً بمناسبة فوزه بجائزة نوبل تُلي في احتفال أقيم في استوكهولم بهذه المناسبة. وقد عزَّ عليَّ أن لا أنقل لكم مقطعاً من هذا الخطاب الذي تحدث فيه حول الحضارة الإسلامية. فبعد أن يشير هذا الكاتب إلى اتصاله بالحضارتين المصرية والإسلامية يقول بشأن الثانية:

«إنني أحدثكم عن الحضارة الإسلامية (الجدير بالانتباه هنا هو أن المتحدث كاتب حائز على جائزة نوبل للأدب ويتحدث إلى محفل دولي) لا لجهة عظمة نبيها ودعوته للوحدة الإنسانية في سبيل الخالق على أساس قواعد الحرية والمساواة والتسامح، إذ بينكم من المفكرين من يعتبره أعظم رجل في التاريخ، ولا لجهة عظمة فتوحاتها التي تركت وراءها آلاف المآذن التي تصدح بالدعوة إلى عبادة اللّه وإلى الخير والتقوى في مساحة تمتد من الهند الصينية إلى فرنسا، ولا لجهة الأخوة التي سادت في ظلها بين مختلف الأديان، ولا لجهة التسامح

والتساهل الذي لم تشهد له البشرية مثيلاً لا من قبل ولا من بعد، بل أحدثكم عن موقف أسمى وأكثر تأثيراً في تعريف الحضارة الإسلامية، وهو أن الإسلام الذي انتصر في إحدى معاركه مع الروم قد قام باستبدال بعض الأسرى لديه من الروم بما تبقى من كتب الفلسفة والطب والرياضيات من التراث اليوناني، وهذه شهادة صادقة على الشعور الإنساني العالي وعلى الاهتمام بالعلم والمعرفة».

فهل يجمل بنا أن نهاجم نجيب محفوظ ونشتمه في صحافتنا لمجرد أنه أدلى ذات يوم برأي لا يروق لنا أو نختلف معه بشأنه ودون أن نعرف الرجل؟ فأنا شخصياً اقتنيت قبل نحو ست سنوات الأعمال الكاملة لهذا الكاتب من المعرض الدولي للكتاب والتي جمعت في ست مجلدات مطبوعة بحروف صغيرة. وأحسب أنه لو تمت ترجمتها إلى الفارسية فستكون نحو ثلاثين مجلداً ما بين رواية وقصة. ويلمس القارئ لهذا الكاتب نفحات معنوية وعرفانية في أعماله. كما أنه يمارس كتابة القصص والروايات منذ نحو ستين عاماً. وفضلاً عن حصوله على جائزة نوبل في الأدب، فإنه نال كذلك أكبر جائزة أدبية في مصر وهي قلادة النيل. ولم يسأل أحد إن كان نجيب محفوظ قد انتقد كذا أو لم ينتقد. إن نوع التعامل مع الكاتب ومع الذي نختلف معه يجب أن يكون مختلفاً في الواقع.

إن اللّه ستّار ويحب الستر.

فأين أنت يا جناب معلم الأخلاق [مخاطباً السيد الحسيني نائب طهران وصاحب البرنامج التلفزيوني: الأخلاق في الأسرة] من ستر عيوب الناس؟ أين دورنا كمسلمين، كمؤمنين، كنواب، في ستر عيوب الآخرين؟ فهل يصح إذا وجدنا في شخص ما عيباً أو موقفاً خاطئاً أن نبادر إلى فضحه من على المنابر وندعو إلى نبذه وإقصائه؟

لقد آل الأمر إلى وضع أصبح فيه شخص كعبد اللّه نوري عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام [ووزير الداخلية سابقاً] عنصراً معارضاً من وجهة نظركم [دين وحكم بالسجن خمس سنوات بتهمة الإساءة للإسلام!] وآل أمرنا إلى وضع أصبح فيه البعض يعمل على إقصاء شخص كالسيد حجاريان [تعرّض لمحاولة اغتيال فاشلة مؤخراً]؛ وآل وضعنا إلى حال أصبح شخص كالسيد موسوي خوئيني عنصراً مرفوضاً من وجهة نظركم.. ولا أريد هنا أن أستطرد في الكلام وأذكر أسماء أخرى كالمرجعين الدينيين أرديلي وصانعي... طيب، إلى أين نحن ذاهبون؟ وإلى متى نريد أن نسلخ من جلودنا وننخر في عظامنا؟!

إنّ البلاد تواجه تحديات كبيرة وواسعة على مستوى الإدارة، وهذه التحديات تستدعي تكاتف وتعاون الجميع في سبيل العمل على تذليلها وتجاوزها وإدارة الدولة بشكل مرضٍ ومقبول. وأنا أدعوكم مثلاً إلى ملاحظة التزايد السكاني، فبين طرفة عين وأخرى سنجد تعداد سكان البلاد وقد أصبح (١٢٠) مليون نسمة. ولقد كنت نائباً في البرلمان في سن ٢٥ عاماً وكنا نتحدث من هذا المكان حول حكومة الـ ٣٦ مليون نسمة؛ حكومة الشهيد رجائي، وبعد عشرين عاماً على ذلك التاريخ، أصبحنا نتحدث عن إدارة ما يزيد على ستين مليون نسمة، ولا ندري ماذا سوف يكون عليه الوضع بعد عشرين عاماً أخرى. فهل تحسبون أننا إذا جئنا وأزلنا بعض الموانع، يصبح كل شيء على ما يرام وتنعدم التحديات المتحركة على الواقع؟ عشرون عاماً ونحن نكافح المخدرات وتجارة المخدرات، فهل كنا ناجحين في عملنا في هذا المجال؟ استدعوا السيد فلاح، مسؤول لجنة مكافحة المخدرات ليشرح لكم الموقف بالتفصيل، واستدعوا المسؤولين عن السجون كي يضعوكم في صورة الوضع

(رئيس البرلمان ـ لقد جاءوا وشرحوا الموقف في جلسة مغلقة) فهل تعتقدون بأن هذه الأعداد الموجودة في السجون من المدمنين على المخدرات قد أصبحوا كذلك بسبب قراءة القصص والروايات الأدبية أو بسبب مطالعة الصحف أو حضور المسرحيات؟!

على أي حال، عودةً إلى قضية الجوائز الأدبية، لا بد من القول بأن لجنة التحكيم قد اجتمعت واختارت مجموعة من الكتّاب المبدعين ممن تتوافر فيهم الشروط والمؤهلات اللازمة لتقديم جوائز تقديرية لهم. والكتّاب الذين قدمت لهم الجوائز هم كل من السادة: حسن بني عامري، وفيروز زنوزي جلالي، وإبراهيم حسين بيكي، وعلي مؤذني، وأحمد دهقان، وداود غفار زادكان، والسيدة شاه حسيني، وشيرزادي، وجعفر مدرس صادقي، والسيدة ناهيد طباطبائي، ورضا جولائي، والسيدة فتانة حاج سيد جوادي، ونادر إبراهيمي، وزويا بيرزاد، وشهريار مندني بور، ومعظم هؤلاء الكتّاب هم من كتّاب ومبدعي أدب حرب الدفاع المقدس ومن الملتزمين ومن أسر الشهداء والمضحين. وإن كان بين هؤلاء من لم يكتب في هذا المجال، فإن إبداعه الفني والأدبي في الكتابة فرض إدراج اسمه مع هذه المجموعة دون أن يكون في الأمر عيب أو يوجد في البيّن محذور من تكريمه. ولم تثر مشكلة بخصوص هذه المجموعة من الكتّاب المكرمين باستثناء اثنين أو ثلاثة كتّاب معروفين أبرزهم السيد محمود دولت آبادي.

إنني أعتقد بأن التعامل مع الكاتب وتقييمه وتقييم أعماله يجب أن تحكمه مجموعة ضوابط ومعايير منطقية، ومنها أننا يجب أن نقرأ مجموع كتاباته وإبداعاته لا أن نقرأ أو نسمع عن بعض ما كتب ونحكم عليه على ضوء ذلك. وعلى أي حال، فإنني من منتقدي

دولت آبادي، وقد تعرضت إلى بعض أفكاره في كتابي «جوهر الصلاة والدعاء» الذي آمل أن يرى النور في المدى المنظور، بعد أن تأخر على طاولة أعمالي بسبب انشغالي بمسؤولية الوزارة. وفي حال خروجي من الوزارة، سأجعل إنجاز هذا الكتاب وكتاب «الاستجواب» من ضمن أولوياتي إن شاء الله. فأنا شخصياً حتى عندما أردت نقد كتاب سلمان رشدي، الآيات الشيطانية، حرصت أن أقرأ كل ما كتب سلمان رشدي قبل أن أقدم على الكتابة. ذلك لأنني أعتقد بأن الكلمة ستبقى شاهدة وسيدونها التاريخ، ما يفرض علينا أن نكون دقيقين حتى عندما نريد التعرض للعدو والحكم عليه بكلمة أو برأي. أجل أيها السادة النواب المكرمان؛ السيد الحسيني، السيد تقوي، فإن ما أفضتم به من كلام قد دوّن في التاريخ وسيبقى محفوظاً. وقد قيل قديماً: ما أسهل كسر الإناء وما أصعب إعادة ترميمه!

كيف نسمح لأنفسنا بالتعرض بهذه الطريقة لرجل قارب السبعين من العمر وله كل هذه الأعمال الأدبية، فنجرح مشاعره ونكيل له التهم هكذا جزافاً؟ لقد جاء محمود دولت آبادي إلى مكتبي عاتباً مستغرباً: لماذا يتهمونني وزملائي بالارتداد؛ نحن موحدون؟ فماذا تتوقعون أن يكون موقفي كشخص مسؤول في الوزارة في مثل هذه الحالة؟ هل يرضيكم أن أنهره وأطرده من مكتبي؟ ألا ترون بأن تعاملي كان يجب أن يكون من النوع الإيجابي؟

لقد جاءني هؤلاء الكتّاب [يعني دولت آبادي وزملاؤه المتهمون بالليبيرالية] وقالوا إنهم يريدون العمل في إطار القوانين السائدة في البلاد. ألم يذهب هؤلاء الكتاب أنفسهم إلى الإمام بعد مرور نحو شهرين على انتصار الثورة الإسلامية؟ أنا أدعوكم إلى مراجعة

كتاب «صحيفة نور» [وهو كتاب في عشرين جزءاً ويحتوي على جميع بيانات وخطب ولقاءات الإمام الخميني الراحل] لتروا كيف تحدث الإمام إلى رابطة الكتّاب الإيرانيين. لقد استقبلهم وأوضح لهم بأن «من الألاعيب الشيطانية التي كان يعتمدها نظام الشاه هي فصل المثقفين والمتدينين عن بعض». وقد تحدث بإسهاب حول هذا الموضوع.

أما السيدة دانشور، وهي إحدى الكاتبات التي قدمنا لها جائزة، فقد حدثتنا عن ذلك اللقاء مع الإمام وكيف أنها قبّلت عباءة الإمام تحت تأثير الجاذبية المعنوية التي لمستها من الإمام. وكاتبة كالسيدة دانشور، التي تناهز الثمانين من العمر اليوم، تعتبر من رواد الثقافة والفن لدينا. ومن يطالع كتابها «تشجيع الفن» حول الفن الديني والفن من وجهة نظر الإسلام، يشك حقاً في ما إذا كان هناك من يستطيع أن يكتب في هذا المجال بمستوى ما كتبته هي. فإذا لم يكن كل ذلك اهتماماً بالإسلام، فكيف إذن ينبغي لكاتب ما أن يبرهن على اهتمامه بالإسلام؟ وهل قرأتم مثلاً كتابها الشهير «سو وشون» الذي انتقدت فيه النظام الشاهنشاهي الديكتاتوري بلغة فنية جميلة وبعبارات غاية في الرصانة والبلاغة؟ وهل طالعتم شيئاً عن دفاعها الرائع عن البعد الديني والمعنوي للثورة الإسلامية في كتابها الآخر «جزيرة الحيرة» وعن أسلوبها الساحر في استعراض مفهومي الأذان والشهادة في عملها هذا؟... إن هذه الكاتبة هي زوجة الكاتب والأديب الشهير جلال آل أحمد؛ ذلك الأديب الذي طالما كنا نشيد به إبّان الثورة. وأفترض أنكم تتذكرون استقبال الإمام لأسرة جلال آل أحمد وثناءه عليها وإشادته بها في وقت من الأوقات. ومع ذلك، إن بعض من جاء يناقشني حول هذا الموضوع كان يخلط بين السيدة سيمين دانشور وبين سيمين

بهبهاني. طيب، عندما يأتي البعض ويخلط بين هذين الاسمين ويعترض بقوله إننا منحنا لسيمين بهبهاني جائزة! فإن ذلك يجعلني مضطراً إلى التوضيح بأن سيمين بهبهاني شاعرة، وسيمين دانشور كاتبة وروائية وكذا وكذا... فما هو المعيار الذي يجب أن نحتكم إليه؟ أهكذا نحكم على الأشياء؟ وهل نرضى بمثل هذا الحكم على أنفسنا؟

في الأسبوع الماضي كنت أطالع في كتاب «التفسير الموضوعي للقرآن»، فمررت بموضوع مبايعة النساء للنبي(ص). ومما جاء في هذا الموضوع هو أن إحدى النساء التي جاءت لمبايعة النبي كانت هند؛ بنت عتبة؛ زوج أبي سفيان! أي تلك المرأة التي لا يمكن أن يُتصور بأن هناك من النساء من يمكن أن تكون منبوذة ومكروهة مثلها. ولكن ومع ذلك فقد قبل النبي بيعتها وعاملها بذلك الأسلوب الرائع. إن الذي جعل الإسلام يزدهر وينتشر ويبلغ ذروة المجد والعظمة هو هذا الأسلوب، أي الأسلوب الذي اقتدى به الشريف الرضي في شعره بحق أبي إسحاق الصابئي، وكذلك الأسلوب الذي اعتمده الإمام الحسين(ع) في التعامل مع الفرزدق، ومع المعارض والمخالف.

لقد قال لي المرحوم آية الله العظمى إمامي خوانساري بأن الآية ٨ من سورة المائدة ناظرة إلى أسلوب التعامل مع المخالف والعدو وليس مع الموافق والصديق، والالتزام بها يوجب التقرب والتقوى. ويقول الله تعالى عن ذلك بأنه ﴿**أقرب للتقوى**﴾. وهكذا هي الحرية أيضاً. فالمديح والتأييد لا يحتاجان إلى حرية، بل الاحتجاج والمعارضة هما اللذان يحتاجان إلى حرية. النقد هو الذي يتطلب وجود الحرية. ومن الطبيعي أن يبرز في مثل هكذا مناخ حر كتّاب

معارضون لهم آراؤهم ووجهات نظرهم. وهذه حالة طبيعية وموجودة في البلدان الأخرى أيضاً. إنني أستغرب إصرار البعض على اقتصار رؤيته على الوضع الراهن وعدم الاستفادة من تجارب الماضي. فأنا على استعداد لأن أذكر لفضيلتكم على انفراد [يعني للسيد الحسيني النائب المحافظ] أسماء كبار الكتّاب الذين تسلّموا جوائز سلطانية [شاهنشاهية] قبل الثورة. فهل جميع أولئك الذين تسلّموا جوائز سلطانية كانوا مؤيدين وموالين للنظام الحاكم؟... ليس من شك في أن الأمر لم يمكن كذلك بالضرورة، وكانت المسألة مقتصرة على موضوع الكتاب والثقافة، وكانت الجوائز تُعطى وتؤخذ على هذا الأساس. وسؤالي هنا هو: هل يجب بالضرورة أن يكون الذي يحصل على جائزة منا مؤيداً لنا مئة بالمئة. أم أننا نستطيع من خلال هذه المناسبات أن نبرز الوجه المتسامح لنظام الحكم وقابليته على التحمل والتعايش مع الآخر؟

إن هؤلاء الكتّاب [أصحاب الرأي الآخر] قد جاءوا إليَّ وقالوا إنهم يريدون تدوين نظام داخلي لرابطة الكتّاب [إن هذه الرابطة كانت موجودة في العهد المباد لكنها تفككت وأصبحت شبه محظورة لمن تبقّى من أعضائها بسبب طغيان النزعة الليبيرالية عليها]، فأبلغتهم بصفتي وزيراً للثقافة والإرشاد بأنّ هذا الموضوع بحاجة إلى تصريح خاص من قبلنا. ثم كتبوا إليَّ يستأذنونني حول عقد اجتماع لهم في أحد الأماكن لمناقشة موضوع النظام الداخلي قبل تدوينه وتقديمه لنا. فهل برأيكم أن مثل هذا العمل بحاجة إلى استئذان؟... أنا أدعوكم إلى التأمل في الوضع الذي أوصلنا إليه كتّابنا بحيث إنهم باتوا يحتاجون إلى تصريح رسمي من أجل الجلوس في غرفة بهدف التباحث والنقاش! فهل يحتاج اجتماع عشرين إلى ثلاثين شخصاً للتداول بشأن تدوين نظام داخلي لهم

إلى استئذان وتصريح رسمي في الوقت الذي تعقد فيه يومياً عشرات المجالس الدينية والأماسي الأدبية والفنية في البيوت؟!... وعندما أبلغتهم بأن ذلك ليس بحاجة إلى تصريح، قالوا لا يسمحون لنا بذلك دون تصريح من الوزارة. وبالفعل فإنهم لم يتمكنوا من عقد الاجتماع إلاّ بعد أن أبرزوا للجهات المعنية تصريح الوزارة! قلنا لهم بأن النظام الداخلي لرابطتكم يجب أن لا يتعارض مع مبادئ الدستور ومع القوانين السائدة في البلاد، وقد التزموا بذلك أيضاً وجاء نظامهم الداخلي منسجماً مع الضوابط القانونية الجارية في البلاد. وأصدروا أول بيان لهم بعبارة «باسم اللّه رب الروح والحكمة». فهل يصح إذن أن نرفض طلب هؤلاء منحهم تصريحاً بالعمل والنشاط مع كل ما يبذلون من استعداد لتكييف أنفسهم مع الضوابط والقوانين السائدة في البلد؟ لقد أثبتت التجارب الماضية عقم ولا جدوى السياسات السابقة التي كانت متبعة في هذا المجال، في حين ثبت من خلال الإجراءات الجديدة التي اتخذتها وزارة الثقافة في الانفتاح على الأوساط الثقافية والنقابية نجاح سياسة التسامح والانفتاح في إطار الدستور والقوانين السائدة في البلاد والمنسجمة مع برنامج رئيس الجمهورية. ونأمل أن يكون في ذلك رضا اللّه ورضا الناس، وأستميحكم عذراً على الإطالة والتصديع.

بعد حديثنا المطول في الصباح حول الصحافة والكتّاب، أنتقل الآن إلى الحديث حول المسرح والسينما لأقول إن التحول الكبير الحاصل في الفن المسرحي في البلاد جدير بالتقدير والإشادة وليس النقد والمؤاخذة. وإذا حصل تجاوز في مسرحية من بين ألف مسرحية، فإن ذلك لا يبرر تحويل الموضوع إلى أمر شبيه بقضية قميص عثمان وإثارة كل هذا الضجيج حوله. فأولاً، إن ما قام به

أحد الممثلين بخلع ملابسه الرسمية والظهور بالملابس الداخلية على خشبة المسرح لم يكن أمراً مخالفاً للشرع بحسب استفتاء كاتب المسرحية لوالده ـ الذي هو من العلماء المقيمين في قم ـ بهذا الشأن. ثم إننا ومع ذلك، سبق أن أوضحنا للكاتب ضرورة مراعاة العرف أيضاً وليس الشرع وحسب. إلاّ أنه ولما كان الأداء المسرحي أداء حياً ومباشراً، فإنه لا يمكن السيطرة عليه مسبقاً والحؤول دون احتمال حصول مثل هكذا هفوات فيه في بعض الحالات. على أي حال فإن هذه الهفوة، قياساً إلى حجم النشاط الواسع في المجال المسرحي، ليست سوى قطرة في بحر. ولكن ومع ذلك، إذا كان هذا الفعل سيئاً، فلا بد من القول بأن ما قام به أصدقاؤكم بنشر صور تلك اللقطات المسرحية، يعد فعلاً أسوأ بكثير من ذلك. وإذا كان ذلك العمل نوعاً من أنواع إشاعة الفساد، كما تقولون، فألا تعتقدون أنكم بعملكم هذا قد أشعتم الفساد أيضاً؟ ورغم ذلك، فإنني أؤكد هنا على التطور الجاد والكبير في مجال العمل المسرحي في إيران، إذ بدأت الحركة والنشاط والحيوية تدب مجدداً في مختلف زوايا ومجالات العمل المسرحي لا سيما بعد عودة العديد من الفنانين إلى هذه الساحة المعطاءة.

أما في ما يتعلق بالسينما، فأجد من الواجب عليَّ أن أتوجه بالشكر إلى أخي العزيز السيد سيف اللّه داد [المساعد السينمائي للوزير] على ما بذله من جهود وخدمات كبيرة في هذا المجال. والسيد سيف اللّه داد أعرفه من أيام الدراسة حينما كنا زميلين في جامعة شيراز حيث وجدته شاباً متحمساً للعمل الإسلامي ورأيته يحمل الميكروفون المتحرك على كتفه ويقود التظاهرات الطلابية، إبان أحداث الثورة، تحت شعار «هيهات منّا الذلّة» في وقت لم يكن ليتجاوز عمره آنذاك العشرين عاماً. وواصل بعيد الانتصار خدماته

السياسية والاجتماعية في سبيل الثورة والدفاع المقدس [حرب الثماني سنوات]. ومن هنا، فإنني لا أجد من هو أحرص من السيد داد على دعم ومساندة سينما الدفاع المقدس.

وهنا تستحضرني واقعة من الوقائع الهامة في تاريخ الإسلام أجد من المناسب ذكرها للاستذكار. فعندما انتهى النبي(ص) من غزوة حنين وقام بتوزيع الغنائم وأعطى كل ما غنم من الإبل لأبي سفيان ولمعاوية وللأقرع بن حابس وللحكم وآخرين، اعترض عليه خويصرة التميمي بقوله: يا رسول الله، إنك لم تعدل في تقسيم الغنائم لأنك أعطيت الابل لهؤلاء الذين يعدون أشخاصاً غير صالحين من وجهة نظرنا على الأقل، فأوضح له النبي(ص) الأمر وقال: إن لم أعدل أنا فمن سيعدل إذن؟! وورد مضمون ذلك في مختلف التواريخ الإسلامية.

طيب إذا لم ينصف السيد داد سينما الدفاع المقدس، فمن سينصف هذه السينما ويدعمها إذن؟... من أنتج فيلم «من الكرخة إلى الراين؟» وهل لدينا فيلم أكثر عمقاً وجمالاً وتألقاً وتأثيراً من فيلم «من الكرخة إلى الراين»؟ ومن أنتج لنا فيلم «كاني مانكا» الذي صوّر واحدة من أروع ملاحم قواتنا الجوية في تاريخ السينما الوطنية؟ ومن أنتج فيلم «المتبقي» الذي يعد واحداً من أقوى وأفضل وأكثر الأفلام تأثيراً في السينما الفلسطينية؟ والأهم من ذلك كله، فإن حصيلة نجاح الإدارة السينمائية لدينا تتجلى في مهرجاناتنا السينمائية، ومعروف لمن تُمنح الجوائز في المهرجانات السينمائية، ومعروف لمن يقدم الدعم ومعروف لمن تقدم التسهيلات في هذا المجال. إن اتجاه العمل السينمائي في الإدارة واضح، وهو يصب في هدف ترسيخ القيم ودعم السينما القيمية بحسب تعبير النواب المحترمين. وعلى الرغم من ضآلة الموارد المالية وقلة الميزانية المخصصة

للسينما بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها الحكومة، فإننا صرفنا نحو ثلث هذه الميزانية على دعم سينما الدفاع المقدس. وإن كانت كل هذه الميزانية لا تتجاوز مقدار ما يصرف في التلفزيون على إنتاج مسلسلين [الإذاعة والتلفزيون مؤسستان مستقلتان عن الحكومة في الإدارة والميزانية].

لكن رؤيتنا لسينما الدفاع المقدس قد تختلف عن رؤية الآخرين. وأنا قد عرضت لهذا الموضوع في ندوة الدفاع المقدس التي حضرها جمع من المحاربين ومنتجي الأفلام الحربية، وقلت لهم أيها الأخوة الأعزاء، أيها المنتجون، أيها المخرجون: لا ينبغي أن يكون عملنا في أفلام الدفاع المقدس على نحو يكون فيه المقاتل الإيراني وكأنه البطل الأسطوري الذي لا يقهر والذي يبيد دائماً كل من يصادفه في طريقه. ويُصور الطرف الآخر وكأنه عبارة عن مجاميع من الحمقى والمترهلين الذين لا حول لهم ولا قوة. وأضفت أننا إن فعلنا ذلك، فسيتبادر إلى الذهن السؤال التالي وهو: إذا كنا نحن كذلك بالفعل وكان العدو كما نصوره في الفيلم، إذن لماذا استمرت الحرب ثماني سنوات؟ ولماذا لم تُحسم لصالحنا في ثمانية أيام مثلاً؟ وقلت لهم: من هنا يجب ألاّ نقلل من شأن العدو إلى هذه الدرجة حتى ونحن نبرز ميزات البطل الإيراني. كما أننا نعتقد بأنه لا يصح أن يكون الفيلم الذي ننتجه حول الحرب نسخة عن الأفلام التي أنتجها الروس عن الألمان مثلاً. وكذلك ينبغي أن تكون الصورة التي نرسمها عن المحتلين الصهاينة في إطار التعريف بالثورة الفلسطينية. إذ المعركة هنا كانت مختلفة، وكانت المعارك تدور بين بلدين مسلمين بأكثرية شيعية ملحوظة. ثم ما الهدف من وراء ذلك؟ هل نريد تكريس العداوة والبغضاء بين البلدين والشعبين وتحويلها إلى ثقافة عامة وإلى حقد تاريخي؟

إنني لا أؤيد تخصيص القسم الأعظم من العمل السينمائي لإنتاج أفلام من هذا القبيل. وأعتقد بأنه يجب تخفيف «الحقنة» بحسب تعبير الأطباء. لكننا ومع ذلك، خصصنا ثلث ميزانية السينما في الوزارة لسينما الدفاع المقدس وقدمنا مختلف المساعدات والتسهيلات في هذا المجال. ورغم ذلك يأتي البعض فيتهمنا بإهمال هذا النوع من الإنتاج السينمائي وبإهمال السينما الدينية على أساس تقارير مغلوطة وغير دقيقة وخاطئة في معظم الأحيان. ومن ذلك مثلاً، الادعاءات التي أثارها السيد باهنر والتي تزعم بأننا لم نسمح لفيلم «السيد المسيح» بالمرور من الرقابة! في حين أن هذا الفيلم أنجز إنتاجه وشارك في المهرجان ونال إحدى الجوائز أيضاً ولكن تحت اسم آخر وهو «ابن مريم». وبعبارة واحدة لا بد من القول بأن معلومات النواب الكرام، الذين يختلفون معنا في الرأي، منقوصة وغير دقيقة وغير صحيحة، ومواقفهم بهذا الشأن بعيدة عن الإنصاف والموضوعية. بل إنهم بمواقفهم هذه يفرطون بطاقات البلد ورموزه الفنية والثقافية حتى ليكاد ينطبق عليهم مفهوم الآية الكريمة **﴿يخربون بيوتهم بأيديهم﴾** وهو ما يبعث على الأسى والأسف الشديد.

أنا لا أعرف ما الداعي إلى أن نأتي ونفرط بطاقاتنا الوطنية بهذه الطريقة؟... إن مديري وكوادر العمل والإنتاج السينمائي طاقات وطنية تبعث على الفخر والاعتزاز ولها دور مشهود في تقدم البلاد في مجال الفن السينمائي، وليس من الصحيح التفريط بهم بسبب بعض الخلافات والمناقشات السياسية الآنية. ليس مهماً أن تختلفوا مع الوزير وتستشكلون على أدائه وأعماله، فالوزير اليوم بينكم وغداً لن يكون معكم. لكن المهم هو أن لا يمنعكم هذا الخلاف من إنصاف ذلك الجيش الكبير من الكوادر والعاملين في حقل الفن

السينمائي عند التعامل معهم والحكم على أعمالهم. وبالطبع فإننا لا ننكر في الوزارة وجود نواقص وإشكالات في أعمالنا. ونحن على استعداد تام للاستماع إلى الملاحظات والانتقادات التي تعيننا على تجاوز النواقص والإشكالات الموجودة في العمل.

أخي السيد تقوي، إخواني النواب الأفاضل، قد يقول قائل بأن الإسلام والقرآن ليس كله رحمه وفيه عقاب وجزاء أيضاً، وهو ما قاله السيد تقوي وضرب مثلاً تعامل النبي(ص) مع أصحاب مسجد ضرار: ﴿**والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين**﴾. وهذا صحيح ومن الطبيعي أن يتعامل النبي(ص) بمثل هكذا تعامل مع مثل هكذا أشخاص، فيأمر بهدم المسجد الذي تحول إلى بؤرة للكفر والنفاق والفرقة امتثالاً للأمر الإلهي النازل عليه بواسطة الوحي. ولكنني أدعو السادة النواب إلى الأخذ بنظر الاعتبار هنا بأن وزير الثقافة والإرشاد لا ينزل عليه الوحي! وبالتالي فإن المرجع الوحيد له في التعامل مع هذا الفيلم وأصحابه أو هذا الكتاب وأصحابه هو الضوابط القانونية المعمول بها، وليس له أن يُعمل ذوقه ورأيه الشخصي في هذا المجال بأي حال من الأحوال. فالمادة ٢٤ من الدستور تفيد بأن «الصحافة حرة في نشر الموضوعات شريطة عدم تعارضها مع المبادئ العامة للإسلام وعدم إخلالها بالحقوق العامة. ويتولى القانون ذلك» ولكن للأسف لم يتم إلى الآن تفصيل ذلك بقوانين واضحة تبين مصاديق التعارض أو الإخلال المعنيين في هذه المادة. أجل، قد يقال لماذا لم تقم الحكومة بتقديم لوائح تفصّل فيها المقصود من هذه المادة؟ قد نكون مقصرين بالفعل في هذا الموضوع، ولكن لماذا لم يأتِ البرلمان بمشروع قانون يفصّل المادة المذكورة؟ على أي حال لا بد من التأكيد هنا أنه يجب أن يبقى القانون هو المعيار الذي نحتكم إليه في عملنا. وأما

في ما يتعلق بموضوع [نظرية] المؤامرة أو وهم المؤامرة. فلا بد من القول بصراحة بأنه ليس بمقدورنا التعامل مع الملفات المختلفة، لا سيما ما يتعلق منها بأرباب القلم والتعبير عن الرأي، على أساس الظن والتخمين وعلى أساس احتمال وجود مؤامرة أو سفارة أجنبية خلف الكتابات التي لا تنسجم مع آرائنا ووجهات نظرنا. وإذا كنتم تعتقدون فعلاً بأن صحافتنا مخترقة من قبل العدو الأجنبي، وأن هناك تمويلاً أجنبياً ـ ومنه العشرون مليون دولار التي خصصتها الولايات المتحدة ضد نظام حكمنا ـ لبعض الصحف في الداخل، فلماذا لا تقدّم الجهات المعنية ما لديها من وثائق بهذا الشأن وتوضح لنا بالضبط ما هي المبالغ التي ذهبت وإلى أي صحيفة؟ وإذا كان الأمر كما تقولون، فإن الجهات المعنية مدعوة إلى التحقيق في القضية وتقديم ما لديها من معلومات ووثائق بهذا الشأن إلى محاكم الثورة كي تعلن هذه المحاكم بدورها رأيها وحكمها بالموضوع، وعند ذاك سنقول نحن سمعاً وطاعة! أما أن نجلس ونحلل كل مقالة أو تحليل أو تقرير إعلامي على أساس نظرية المؤامرة، ونضع الصحافة في قفص الاتهام ونقول إنها تهدد كيان الثورة، فأنا شخصياً لا أؤمن بصحة مثل هذه الطريقة في الحكم على الصحافة، وأجد من الضروري التفريق بين التحليل والواقع. وإذا كانت هناك مؤامرة فإن الأجهزة الأمنية والقضائية هي المعنية باكتشافها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، أما تحليل ما يكتب في الصحف فقد يكون مختلفاً، كأن يكون مؤامرة من وجهة نظركم أنتم [النواب المستجوِبين] بينما لا يكون كذلك من وجهة نظري.

وهنا أجد من الضروري التأكيد أنني لا أستطيع تقييد حرية التعبير عن الرأي على أساس ما يوجهه السيد نبوي [من أقطاب المحافظين]

من رسائل تحليلية بشأن تسلل عناصر متآمرة إلى هذه الصحيفة أو تلك، بل يمكن أن أفعل ذلك فقط حينما تبلغني الجهات المعنية بشيء من هذا القبيل. وفي الواقع لم تبلغني وزارة الأمن يوماً بأنها قد ضبطت خيوطاً لمؤامرة تدفق الأموال الأجنبية على صحافتنا الوطنية طوال العشرين شهراً الماضية من عملي في الوزارة. لذلك قلت في أكثر من مقابلة صحافية، خلال الفترة المنصرمة بأن هناك فرقاً بين حقيقة وجود مؤامرة وبين وهم المؤامرة القائم على التحليل والاستنتاج المجردين.

وبخصوص الاتهامات المثارة ضد بعض الصحف، فإنني أجد لزاماً عليَّ التأكيد مجدداً أن المعلومات الواردة إليكم بهذا الشأن يا سيد باهنر [زعيم كتلة المحافظين] كاذبة وغير صحيحة. ففي الحالات التي حصلت فيها أخطاء أو خروج على الضوابط والمقررات، فإننا عادة كنا نعالج الأمر من خلال استدعاء المتجاوز وتحذيره من مغبة التمادي في الخروج على الضوابط والمقررات العامة، واتخذنا الإجراءات اللازمة بحقه. وهكذا كان موقفنا من صحيفة (آوا) أيضاً [وهي صحيفة محلية كانت تصدر من نجف آباد أصفهان مسقط رأس آية الله منتظري وتروج لأفكار وآراء منتظري وقد تمّ إغلاقها إلى جانب ما تمَّ إغلاقه من صحف ومجلات].

ولكن لا بد أن تعرفوا أيضاً أننا لا نستطيع أن نتدخل أو نعطي رأينا بكل مقال أو لقاء صحافي ينشر في الصحف. أجل، إننا لن نتساهل إزاء حالات التجاوز على الكتاب والسنّة والحقوق العامة وعلى الأنبياء والأئمة الصالحين سواء جاءت بشكل مباشر أو غير مباشر. بيد أن ذلك لا يعني مطاردة كل فكرة أو رأي يختلف معنا أو لا ينسجم مع آرائنا وتحليلاتنا، كأن نحاسب أحدهم لأنه قال

مثلاً بأن النبي(ص) عندما وقعت عيناه على إحداهن وكانت عيناها خضراوان، تصور أنها من حور العين لأنه لم يكن قد رأى من قبل إلاّ ذوات العيون السود! وبالطبع فإن صاحب هذا الرأي مخطئ في ما ذهب إليه إذ إن إحدى زوجات النبي(ص) كانت عيناها خضراوين وهي ماريا القبطية التي تشير إليها الآية الأولى من سورة التحريم: **﴿يا أيها النبي لِمَ تحرّم ما أحلَّ الله لك تبتغي مرضات أزواجك﴾**.

وأما بشأن أسماء عشرات الكتب التي ذكرتموها كشواهد على الغزو الثقافي، فلا بد أن أؤكد مرة أخرى أن جانباً كبيراً من المعلومات الواردة إليكم غير دقيق وغير صحيح. إذ إن معظم ما ذكرتموه إما هو منشور منذ العهد السابق أو أن دخل البلاد أو نشر بعيداً عن أعين الرقابة ومكافحة هذه المسألة ليست من مسؤولياتنا، بل هي من مسؤوليات شرطة مكافحة الممنوعات. فبقدر ما وفقنا في مكافحة المخدرات وفقنا في مكافحة الكتب الممنوعة! ثم إن بعض الكتب التي يتم منعها ثم تنتشر في السوق مثل الكتاب الذي أشار إليه السيد الحسيني «من اللبنة إلى اللبنة» ووصفه بأنه مملوء بالمفاسد... فإنني أعتقد بأن هذا الكتاب إذا ما حذفنا بعض صفحاته فإنه سيصبح كتاباً مفيداً في مجال الثقافة الفولكلورية؛ أعني أننا يمكننا أن نعالج موضوع الكتاب والنشر ونحول دون رواج سوق تهريب الكتاب بقليل من التدبير والحكمة والعقلانية في التعامل مع الأمور. وعموماً نحن حرصاء على سلامة الغذاء الروحي الذي يقدم للقارئ. لكن الإعلان عن حجم الكتب التي تنشر، عادة لا يرافقه أحصاء بعدد الكتب التي لم يسمح بنشرها أو التي يسمح بنشرها بشروط كي يكون واضحاً بأننا نتابع ونقرأ ونهتم بالرقابة على نحو جاد.

وبخصوص الاتهامات الموجهة لنا بشأن استغلال الأموال العامة من إيداعات الناس في المصارف لسفر العمرة والحج، فإنها اتهامات باطلة ولا أساس لها من الصحة وبعيدة عن العدل والإنصاف. ولا بد من القول بأن الذين سبقونا [وزراء محافظون في الغالب] كانوا يستثمرون هذه الأموال في التجارة العامة في حين أننا وظفناها، بتوجيه من مرشد الثورة ورئيس الجمهورية، في مجالات ترميم التراث الوطني وتطوير النشاط الثقافي والتربوي العام، وأوقفنا النشاطات التجارية التي كانت قائمة بهذه الأموال بعد استرداد مستحقات الناس منها.

وفي الختام أحسب أنني قلت كل ما ينبغي أن يقال بشأن محاور النقاش والاستجواب. وسأحاول في الدقائق الخمس المتبقية التعبير عن كنه مشاعري تجاه هذا الاستجواب. ففي الحقيقة، إنني كنت قبل المجيء إلى هنا قد عاهدت نفسي وعاهدت اللّه أن أستمع بعناية ودقة لحجج المستجوِبين وأن أقبل كل ما هو موضوعي ومستدل وموثق من كلامهم واحتجاجاتهم بشأن إدارتنا وأدائنا في الوزارة. لكنني لم أسمع شيئاً من هذا القبيل، وكل ما سمعته كان عبارة عن ملاحظات والتفاتات نعرفها بل إننا عشناها ونبهنا عليها. لكنه ومع ذلك أنني كنت وما زلت أعتقد بضرورة تعزيز الرقابة والإشراف وإيلاء هذا الأمر مزيداً من العناية والاهتمام، لا سيما في مجال الصحافة، خصوصاً بعد تضاعف حجم وعدد الصحف والمطبوعات الصادرة واتساعها النوعي والكمي. ولا أخفيكم سراً بأنني كنت أتوقع أن يشهد هذا الاستجواب احتجاجات أوضح واستدلالات أقوى مما شهده بعد كل هذا الانتظار والمناقشات الواسعة في مختلف الأوساط، الأمر الذي يجعلني واثقاً بأنني قد أجبت على كل التساؤلات والإشكالات.

وأما ما ذهب إليه السيدان نبوي وباهنر، وما سبق أن أشار إليه أحد الأعزاء من صحيفة «رسالت» [الناطقة باسم اليمين التقليدي المحافظ] والذي يفيد بأننا لا نملك استراتيجية ثقافية في عملنا، فلا بد من القول بأن هذا الكلام غير صحيح. فما يتم العمل به في وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي إنما يقوم على أساس سياسة عامة ومبادئ نظرية واستراتيجية ثقافية واضحة المعالم ومتفق عليها سلفاً. وهذه الاستراتيجية تستند ـ أولاً ـ إلى الفصل الخاص بالثقافة من البرنامج الانتخابي للسيد الرئيس محمد خاتمي، الذي حاز موافقة الشعب، وهو برنامج يقوم على أسس النظرية الدينية والمبادئ المنبثقة من الدستور. ثم إنني أكملته ـ ثانياً ـ بإضافات تقدمت بها مجتمعة أمامكم أثناء مناقشة التشكيلة الوزارية للحكومة لأول مرة ونلت الثقة عليها. ومنذ ذلك الوقت وإلى الآن نحن نمارس عملنا على أساس هذه السياسات وهذه البرامج، وإذا كنتم تلاحظون تضارب الآراء والسجال بين الرأي والرأي الآخر في الصحافة، فلا بد من القول بأن هذه هي سياستنا وهي ما لن نغير رأينا فيها بحال من الأحوال. أما تشديد الرقابة مشتركة مع آخرين في قسم الفلسفة في دائرة المعارف الإسلامية الكبرى. ولديَّ غرفة ثالثة في صحيفة «إطلاعات» التي أعتز بها وباستمرار انتمائي إلى عالم الصحافة من خلالها. وكل واحد من هذه المواقع يوفر لي فرصة جيدة لمواصلة العمل والنشاط وتقديم الخدمات.

وأما إذا بقيت في الوزارة، فإنني سأستمر في تقديم الخدمات من هذا الموقع دون منّة على أحد. ومن الآن أدعو زملائي في الصحافة إلى التعامل مع نتائج الاستجواب بشكل طبيعي وتجنب أي شكل من أشكال الإثارة التي قد توحي بالانتقام أو التشفي من الآخرين. فالأخوة المستجوبون كانت لديهم مجموعة تساؤلات ومؤاخذات

بشأن العمل في الوزارة وقد طرحوها بصراحة، ونحن بدورنا أجبنا عليها وأوضحنا الأمور، وأياً تكن نتائج الاستجواب، فإننا مدعوون إلى التعامل معها باحترام، وأنا شخصياً سأتقبل هذه النتائج وأحترمها مهما كانت. وأصدقكم القول بأنني لم أستطع أن أتبين ما إذا كان من مصلحتي البقاء في الوزارة أو مغادرتها. ولذا فإنني لم أسأل اللّه نيل الثقة في الاستجواب وإنما فوضت أمري إليه تعالى ليحدد هو الصالح من أمري. فإذا نلت الثقة فسأعتبر أن المطلوب مني هو الاستمرار في العمل، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تستمر سياساتنا نفسها، ولكن بدقة وانتباه أكثر بالطبع. وإذا لم أُنل الثقة فسوف لن أندب حظي لمغادرة الوزارة بالتأكيد لكنني سأبقى حاملاً هموم الثقافة والفن والفكر وما جرى وسيجري عليها من عاديات الزمن. وهنا أشدد مرة أخرى على أنني لم أجد أقوى وأكفأ وأفضل من الذين اخترتهم لمساعدتي في العمل في مختلف المجالات. وبالإجمال، لا بد من القول بأن برنامج الوزارة لن يتغير مهما كانت نتيجة الاستجواب. إذ إن برنامجنا هو برنامج الرئيس ومشروعه وهو خيار لا رجعة عنه مع هذا البرلمان ومع غيره.

والسلام عليكم ورحمة الله

ليس الرقص أمراً مذموماً

في ١٩٩٨/٤/١، بينما كان عطاء الله مهاجراني يلقي كلمة إيران أمام مؤتمر ثقافي لليونسكو في استوكهولم، قذفه أحد المعارضين الإيرانيين ببيضتين أصابتاه فوراً. فما كان من الوزير الشاب إلاّ أن مسح، برباطة جأش، بقاياهما وتابع إلقاء كلمته. وقبل هذه الحادثة بأيام قليلة، بينما كان يتحدث في أمسية ثقافية نظمتها اليونسكو في باريس احتفاء بالثقافة الإيرانية، قام عدد من المعارضين بالتشويش عليه وإعاقة كلمته.

كأن لا أحد يطيق مهاجراني وأفكاره ومواقفه. فالمعارضة الإيرانية في الخارج، وهي معارضة سديمية لا قوام لها، ترى فيه مثقفاً مراوغاً خطيراً، فهو لامع ومنفتح وقادر على تفكيك منطقها في التباكي على الحريات. وتخشى هذه المعارضة المسترخية كهرة هرمة، براعته في إدارة الحوار مع المثقفين الغربيين. وبعض أنصار الرئيس خاتمي يرون فيه دخيلاً على تيارهم، فهو من أبرز عناصر حزب «كوادر البناء» الذي أسسه الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. أما المتشددون المحافظون في داخل إيران، فيجدون فيه، إلى جانب عبد

اللّه نوري وعبد الكريم سورُوش، أخطر مناوئ لهم. غير أن عبد اللّه نوري لا يناوئهم في الوقت الحاضر، فهو بات في سجن إيفين. أما عبد الكريم سوروش فلا نفوذ حقيقياً له، بل هو مجرد مفكر معزول له بعض الأتباع المتفرقين. ومصدر هذه النقمة على مهاجراني نقطتان:

الأولى ـ دعوته، في مقالة كتبها سنة ١٩٩١ إلى الحوار مع الولايات المتحدة الأميركية والانفتاح على الدول الغربية.

والثانية ـ تحفظه على سلطة الفقهاء، فهو يرى أنه «عندما تصبح السلطة السياسية بيد رجال الدين علينا أن نبدي الكثير من الحيطة (...) لأن من الممكن أن تصبح الحكومة الدينية مغايرة للدين».

عقب انتصار الثورة في إيران سنة ١٩٧٩، راحت التعليمات القاطعة والنواهي المشددة تأمر بتحريم الغناء ومنع الموسيقى واحتقار الرقص. وفي خضم هذا الاضطراب انخفض إنتاج السجاد الإيراني انخفاضاً مقلقاً. وتبين أن أحد أسباب ذلك انخفاض إنتاجية النساء والفتيات العاملين في صناعة السجاد الذين انتقدوا الموسيقى والأغاني. فتكدرت أيامهم وصارت ساعات العمل مملة وثقيلة الوقع. وعندما أعيد الاعتبار، جزئياً للسماع والموسيقى، عاد الإنتاج إلى الارتفاع بالتدريج.

ثمة صلة عميقة وذات أشجان للشعب الإيراني بالموسيقى والغناء وسائر ضروب الفن كالرسم والزخرفة وغيرها. والوزير عطاء الله مهاجراني جعل من إعلاء شأن الموسيقى والغناء معركته المباشرة تقريباً، وميدانه الأثير الذي ينازل فيه خصومه، مستنداً في هذه المنازلة إلى قوة ظهيره الرئيس خاتمي وإلى قوة الموروث الفني

وحضور الوجدان الجمعي في هذا الحقل من الثقافة. فالنحت، خلافاً لآراء عدد من الفقهاء، موجود في إيران، والفنانون الإيرانيون القدامى رسموا النبي محمداً والإمام علياً وزوجته فاطمة وولديهما: الحسن والحسين. وصوّروا الكثير من القصص القرآني، كأنهم كانوا يطيحون الفتاوى التي تحرّم رسم الأشخاص ولا سيما الأنبياء والأئمة والصحابة.

يصف عطاء الله مهاجراني الرقص بـ «الحركات الموزونة»، وهو لا ينظر إليه على أنه أمر مذموم، بل يعتبره «نوعاً من الفن الذي يطلق فكر الإنسان ويشغله». ويبدو مهاجراني كأنه أتقن فن الرقص تماماً، وبرع في استخدام الحركات الموزونة، وصار خبيراً في الحيل والمخارج وحسن التخلص. ومع أن القانون الإيراني لا يبيح للمواطن امتلاك الأطباق اللاقطة (الدش)، فإن مهاجراني لا تضيره المجاهرة بامتلاك جهاز لاقط في مكتبه حيث يشاهد ما شاء من محطات التلفزة الفضائية. وحتى لو كان امتلاك مثل هذه الأطباق مباحاً للوزراء ورجال الدولة وكبار المسؤولين، فلا ريب في أن التمييز في الحقوق بين أصحاب المقامات وسائر المواطنين ماثل للعيان حقاً.

مهما يكن الأمر، فإن الوزير مهاجراني الذي يظهر كأنه لا ينفك داعياً إلى الحرية، هو، في الحقيقة، داعية إلى الحرية المقيدة ولا سيما في الفن والسينما، لأنه يعتقد أن من الضروري التقيد بما ينص عليه الشرع مثل عدم إظهار العري والجنس، وأن من المحتم أيضاً حظر الكتابات التي تعارض الدين. وهو يؤمن بأن الثقافة بوجه عام، وخصوصاً الفن والأدب، يجب أن تكون على انسجام مع أركان الدين وأصوله. لكن ليس على الثقافة أن تكون ثقافة فقهية. بكلام آخر: يجب أن تكون الثقافة غير متعارضة مع الشرع، لكن ليس

بالضرورة أن تكون متطابقة معه. والفارق بين عدم التعارض والمطابقة هي مساحة الحرية الممنوحة للثقافة.

حاز مهاجراني الدكتوراه في التاريخ. وألّف سبعة كتب وعمل ثماني سنوات متواصلة مساعداً للرئيس رفسنجاني للشؤون القانونية والبرلمانية. ثم اختاره الرئيس خاتمي وزيراً للثقافة في آب/ أغسطس ١٩٩٧، وتمكن من نيل ثقة البرلمان بصعوبة بالغة وبفارق ضئيل من الأصوات. وعلى الرغم من ذلك عُيّن في ٨/ ١٢/ ١٩٩٧ ناطقاً رسمياً باسم الحكومة. وهذا المنصب كان يشغله في السابق نائب الرئيس الدكتور حسن حبيبي وليس وزير الثقافة.

يبدأ يومه في السادسة والنصف صباحاً، وفي السابعة يكون مستعداً لاستقبال ضيوفه في مكتبه بالوزارة الواقعة عند «ميدان بهارستان» في طهران. ومع أنه يتحدث العربية بطلاقة، إلاّ أنه يصرّ على الحديث بالفارسية مستخدماً مترجماً عند الضرورة. وتعتبر زوجته جميلة كديوار التي انتخبت نائبة في البرلمان في ١٨/٢/٢٠٠٠، سبباً إضافياً لنقمة رجال الدين المحافظين عليه. فهي تنتمي إلى تيار الإصلاح. ولا تتورع عن المجاهرة بآرائها المتطابقة مع آراء زوجها. وما يثير حفيظة المتشددين على مهاجراني ليست دعوته إلى التسامح والانفتاح فقط، وليست آراءه في الفن والدين والثقافة وحرية المرأة فحسب، بل موقفه من الحرية في الأساس. فهو ما برح، منذ زمن طويل، يعلن أن الحرية في إيران اقتصرت على عاملين: التحرر من استبداد الشاه، والتحرر من السيطرة الأجنبية، لكن الحرية، بمعناها الأوسع، لم تنجز بعد، ويضيف:

«إن إقامة جمهورية من دون توافر الحرية، أي من دون وضع حدود للسلطة، تؤدي إلى فناء الجمهورية ذاتها. لأن فقدان المؤسسات

الدستورية سيؤدي إلى قيام أنظمة حكم مطلقة لا مكان فيها للحريات الفردية والاجتماعية».

يتطلع المتشددون إلى إمكان إمساك الوزير مهاجراني يوماً من يده واقتياده إلى سجن إيفين، ويرغب المعارضون الليبيراليون في أن يروه يوماً ما، إلى جانبهم في أحد المنافي الأوروبية. أما هو فينتظر اللحظة التي يرى فيها نفسه وقد تحرر من أعباء المنصب الرسمي، كي ينصرف إلى الثقافة والكتابة والعمل السياسي خارج إطار الحكومة. وحتى ذلك الوقت ما زال الوزير مهاجراني يرقص بإتقان عجيب وبحركات موزونة تماماً.

فهرس الأعلام

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

ي

التسامح والعنف في الإسلام

سيّد عطاءالله مهاجراني

خطوة إزاحة عطاء الله مهاجراني كوزير للثقافة والفنون والآداب والصحافة والإرشاد الإسلامي في إيران كأن من شأنها فتح الباب أمام المزيد من الخطوات التي تطوق الصحافة والصحافيين وأرباب الفكر والمفكرين في طهران.

وهذا الكتاب عبارة عن جزءين من المقتطفات المختارة من أفكاره وآرائه المكتوبة أو الملقاة على شكل خطاب. الجزء المكتوب كان يفترض أن يجعل بأسلوب المناظرة مع أحد أبرز رموز التيار التقليدي. والجزء الملقى شفاهية هو عبارة عن مرافعة طويلة شدّت الأنظار وسحرت مناصري الإصلاح والوزير، كما أذهلت مناوئيه وجردتهم من أسلحتهم السياسة.

أياً يكن الحال، فإن التاريخ سيسجل لمهاجراني أنه لم يكن كغيره من الوزراء، بل هو شكّل علامة فارقة وشخصية مثيرة للجدل في الحياة السياسة للنظام الإسلامي في إيران. وهكذا سيكون في إمكان القارئ الاطلاع على حقيقة المساجلات الجارية في إيران منذ أربعة أعوام، بين الإصلاحيين والمحافظين، والتلصص من نافذة المطبخ المتخصص بصناعة القرار، على ما يجري من تحولات في القدر الإيراني الذي يغلي بالألغاز والأحاجي منذ ثورة الخميني.




ISBN 9953-21-031-4
9 789953 210315